الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

المواطنة والأحزاب السياسية في لبنان

رسالة لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

وائل درويش خان

لجنة المناقشة

الدكتور عماد وهبة	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
الدكتورة نعمت مكّي	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
الدكتور كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

2020

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين درويش و منى ..

الذين بذلا كل ما يملكانه في سبيل تربيتي وإسعادي و وضعي على الطريق القويم ..

والذين آمنا بي وبقدراتي، وشجعاني طوال مسيرتي التعليمية وكانا أكبر داعم وسند لي ..

إلى كل من علّمني حرفاً وأضاء لي شمعة في طريق العلم والمعرفة، منذ المرحلة الإبتدائية وحتى المرحلة الجامعية ..

أهدي هذا العمل، آملاً أن يكون خطوة على درب التغيير الحقيقي الذي يحتاجه لبنان ..

كلمة شكر وتقدير

أتوجّه بدايةً بالشكر الخاص والجزيل الى الدكتور العزيز عماد وهبة الذي قَبِل أن يُشرف على رسالتي، وعلى منحي من وقته وملاحظاته القيّمة، حيث لم يبخل عليّ بتوجيهاته الأكاديمية وخبرته العلمية، وكذلك على تحمّله وصبره عليّ طوال سنتين وأكثر حيث عانيت خلالها حتى نجحت في كل المواد، فكان لي نِعم الأستاذ والمُشرف.

كما وأتوجّه بالشكر الى الجامعة اللبنانية، الصرح المعرفي والعلمي العملاق، والتي ستبقى بارقة أمل في أي مشروع مستقبلي لتعليم المواطنة ونشر ثقافتها، وبالتالي لتحرير لبنان من قيود الطائفية والعصبية والنهوض به. كذلك الى كل الدكاترة الأجّلاء الذين واكبوا مسيرتي الجامعية من سنوات الإجازة في الفرع الرابع (زحلة)، ولغاية الماستر في الفرع الأوّل (الحدث).

وإلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،

لكم منّي جميعاً جزيل الشكر والتقدير والإحترام.

ملخص الرسالة

تهدف هذه الرسالة الى البحث في موضوع المواطنة ومفهومها، لما لها من أهمية في الحياة السياسية وفي الدول الحديثة والمتطورة، ومعرفة ما إذا كانت قائمة في لبنان أو لا، بالإضافة الى البحث في تأثير الأحزاب السياسية اللبنانية على المواطنة وعلى أداء السلطة بشكلٍ عام. كما أنّه تمّ البحث في نظام الديمقراطية التوافقية المُطبق في لبنان، كونه يلعب دوراً أساسياً في تحديد آلية الحكم ومدى فعاليته من عدمها.

خطة البحث

المقدمة

القسم الأول: المواطنة و وضعها في لبنان

الفصل الأول: المواطنة

المبحث الأوّل: مفهوم المواطنة

المبحث الثاني: تطوّر مفهوم المواطنة

المبحث الثالث: مكوّنات المواطنة

الفصل الثاني: المواطنة في لبنان

المبحث الأوّل: المواطنة في الدستور اللبناني

المبحث الثاني: عوائق المواطنة في لبنان

المبحث الثالث: حلول لتعزيز المواطنة في لبنان

القسم الثاني: الأحزاب اللبنانية والنظام التوافقي

الفصل الأوّل: الأحزاب اللبنانية

المبحث الأوّل: مفهوم الحزب السياسي

المبحث الثاني: الأحزاب اللبنانية

المبحث الثالث: ملاحظات حول الأحزاب

الفصل الثاني: الديمقراطية التوافقية والبحث عن بديل

المبحث الأوّل: الديمقراطية التوافقية نعمة أم نقمة؟

المبحث الثاني: علامات سقوط النظام والبديل عنه

المقدمة

منذ أن بدأت بدراسة العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، وأنا أعي تدريجياً حجم المشاكل والإنعطابات الموجودة في النظام السياسي اللبناني، وكنت دوماً مهتماً بالبحث في فرضيات الحلّ لهذا البلد الصغير جغرافياً والذي لا يستحق هذه الكمية الكبيرة من المآسي.

وباعتباري إنسان مولود في لبنان، لأبٍ باكستاني الجنسية، وأمّ سورية الجنسية، لبنانية المولد والمنشأ، تربيت في منزل خالٍ من أي إنتماء سياسي أو حزبي ومتجرّد من أي عصبية دينية أو تعصب فكري أعمى، فكنتُ قادراً على المراقبة من بعيد والتفكير بموضوعية في الشأن اللبناني. آلمني ما اكتشفته ولحظته من تعصّب سياسي وطائفي موجود عند فئات كبيرة من الشعب اللبناني، وطغيان الإنتماءات الثانوية على الإنتماء الوطني، وكذلك سلوك وأداء الأحزاب اللبنانية.

رغم أنّني تخصصت في العلاقات الدولية، واخترت في البداية موضوعاً يتعلق بهذا المجال تحديداً، إلا أنّني عدتُ وعدلت عنه، ولم أجد نفسي منطلقاً في التعبير أو مالكاً للحماسة والشغف المطلوبين. عندها آثرت أن أختار هذا الموضوع، رغم أنّه غير مرتبط بالعلاقات الدولية بشكلٍ وثيق، إلا أنّني أردت أن أختار موضوعاً يهمني بشكل جدي ويمكن من خلاله أن أقدم فائدة أكبر لمجتمعي، كما أنّه حاجة ملحّة في الحياة السياسية في لبنان اليوم، حيث الجميع أدرك ضرورة إيجاد حل للنظام اللبناني بعد كل ما حصل ويحصل.

وحينما درست مفهوم المواطنة في سنوات الإجازة، أدركت أهمية هذا المفهوم في عصرنا الحالي، وخاصة في الدول المتطورة، وأنّه حجر أساس في بناء دولة حديثة تقوم على أسس الحكم المثالي وتحفظ حقوق و واجبات المواطنين، وتنظم العلاقة بين المواطن والسلطة، وتعزز من انتمائه الوطني قبل أي إنتماء ثانوي آخر. وشعرت بأنّه أكثر مفهوم بحاجة إليه لبنان إذا ما قرر التحرّر من وحول العصبيات الطائفية والحزبية.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ السبب الأول هو إهتمامي بمفهوم المواطنة وإدراك أهميته الكبرى منذ أن درسته في السنوات الأولى من الإجازة، واستغرابي من عدم منحه الإهتمام اللازم في العالم العربي عموماً ولبنان خصوصاً.

أمّا السبب الثاني فهو إدراك أهمية هذا المفهوم بالنسبة للبنان وللظروف القائمة فيه، وامتلاكي أملاً بأن تكون المواطنة أولى خطوات المدخل الى حلٍ مستدام ينهض بلبنان ويعالج أمراضه الفتّاكة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في إمكانية أن يشكّل حلاً نوعياً وجذرياً لمشاكل النظام اللبناني، ولأنّه مفهوم أساسي في تطور الشعوب وإصلاح آلية عمل السلطة وتنظيم العلاقة بين السلطة والمواطن، وتعزيز انتمائه الوطني بدل انتمائه الطائفي والحزبي، كما أنّ الأهمية تزداد حينما نعلم أن لبنان يمر بأصعب مرحلة في تاريخه، حيث بات مهدداً بوجوده واستمراره كدولة تقوم بالحد الأدنى من واجباتها.

الإشكاليات:

إنّ الإشكاليات هنا تنبثق من عدّة محاور تتشابك وتتقاطع فيما بينها، إنطلاقاً من العلاقة بين مفهوم المواطنة والدور الرئيسي الذي تلعبه الأحزاب في النظام السياسي اللبناني، وبالتالي تُطرح الإشكاليات التالية:

ما هو مفهوم المواطنة وكيف تطوّر ومما يتكوّن؟ هل يُعمل على تعزيز المواطنة في لبنان وما هي العوائق والحلول المُقترحة؟ ما هي مبادئ الأحزاب اللبنانية وكيف أثرت هذه الأحزاب على تعزيز المواطنة أو إعاقة وجودها؟ هل تتحمل الأحزاب وحدها مسؤولية الحاصل في لبنان أمّ أنّ النظام التوافقي له دور كذلك؟ ما البديل المُقترح للوضع القائم؟

الفرضيات:

إنّ الفرضيات المُقترحة تقول بأنّ المواطنة ليست قائمة في لبنان، وبأنّه جرى تهميشها وإغفال أهميتها، كما أنّ الأحزاب لعبت دوراً سلبياً جداً في تعزيزها لدى مناصريها، بالإضافة الى أنّ النظام التوافقي مسؤول بشكلٍ مباشر عن تهميش المواطنة عبر المحاصصة الطائفية وإصابة النظام بالشلل.

المنهج المُعتمد:

لقد اعتمدنا في بحثنا على المنهج التاريخي وأخذه في عين الإعتبار في معرض سرد التطوّر التاريخي للمواطنة وكذلك فيما خص تأسيس النظام التوافقي في لبنان والأحداث الخطيرة التي جرت مؤخراً على الساحة المحلية.

كما اعتمدنا المنهج الإستقرائي التحليلي في مقاربة وتحليل وتفسير العلاقة بين المواطنة من جهة وبين الأحزاب السياسية والنظام التوافقي من جهة أخرى، ومن خلاله تمكّنا من تحديد جذور المشاكل والمعوقات القائمة، واقترحنا كيفية معالجتها في المستقبل، وذلك وفقاً للمعطيات التي تمّت دراستها وتحليلها في رسالتنا.

الصعوبات:

تكمن أهم صعوبات البحث في هذا الموضوع بتشابك الكثير من العوامل المتعلقة بالمواطنة والأحزاب اللبنانية، وفي ضرورة الإلمام بها جميعها للوصول الى نتيجة دقيقة في توصيف الواقع ومحاولة إيجاد حل.

كما أنّ الصعوبة الأخرى كانت في الوصول والإطلاع على مبادئ وشرع بعض الأحزاب، حيث لم تكن متاحة بشكلٍ علنيّ لعامة المواطنين.

القسم الأوّل: المواطنة و وضعها في لبنان

سنحاول في هذا القسم البحث في مفهوم المواطنة وتطوّرها التاريخي ومكوناتها، والإنتقال بعدها إلى دراستها في لبنان وتقييم وضعها والعوائق التي تحول دون وجودها، واقتراح بعض الحلول العملية التي تساعد على تأسيسها.

الفصل الأوّل: المواطنة

يعتبر مفهوم المواطنة فكرة اجتماعيّة وقانونيّة وسياسيّة ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدّولة إلى المساواة والعدل؛ عن طريق تعزيزها لدور كل من الدّيمقراطية والشّفافيّة في بناء وتطور الدولة وذلك بإشراك المواطنين بالحكم وضمان حقوقهم وواجباتهم.

إلا أنَّ ممارسة حقوق المواطنة تبقى عملية غير مكتملة الأركان ومحفوفة بمخاطرة التراجع عنها والاعتداء عليها دون رسوخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام؛ فعملية بناء هذا الوعي العام يتطلب هو الآخر بناء قواعد قانونية تضمن حقوق المواطنة السياسية والقانونية إلى جانب نشر ثقافة المواطنة والديمقراطية، فضلاً عن وجود آلية لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة وتعبئة الرأي العام للتصدي لها.

فما هي المواطنة وحقوقها وكيف تطورت عبر الزمن؟

المبحث الأوّل: مفهوم المواطنة

الفقرة الأولى: تعريف المواطنة

تُعَرَّفْ المواطنة بشكل عام أنَّها المكان الذي يستقر فيه الفرد بشكل ثابت داخل الدّولة أو يحمل جنسيتها ويكون مشاركاً في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها، ويتمتع بشكل متساوي دون أي نوع من التّمييز – كاللون أو اللغة – مع بقيّة المواطنين بمجموعة من الحقوق، ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة الّتي ينتمي إليها، بما تُشعره بالانتماء إليها. ويترتب على المواطنة الدّيمقراطيّة أنواع رئيسيّة من الحقوق والحريات الّتي يجب أن يتمتّع بها جميع المواطنين كالحقوق المدنيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة.[1]

---

[1] الموسوعة السياسية، **مفهوم المواطنة:** https://bit.ly/3jU5slA (تاريخ الدخول: 6 أيلول 2020).

كما تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنّها "العلاقة بين فرد و دولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة". وتؤكد أنّ المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات. وعلى الرغم من أنّ الجنسية غالباً ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة، إلا أنّها تعني امتيازات أخرى خاصة منها الحماية في الخارج. وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، "بأنّها على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الإنتخاب وتولي المناصب العامة".[1]

أمّا موسوعة الكتاب الدولي فتعرّف المواطنة على أنّها "عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم". وهذه الموسوعة لا تميّز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية، وتؤكد أنّ المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولّي المناصب العامة. وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.[2]

وتعرّف موسوعة كولير الأميركية كلمة Citizenship، وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز، بأنّها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً.[3]

يعرّف الدكتور عدنان السيّد حسين المواطنة على أنّها "الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه، ولعلاقة المواطنين في ما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محددة في جغرافيتها السياسية، ومركزها

[1] Encyclopedia Britannica, Inc., Ibid., vol. 3, p. 332.

[2] World Book International, *The World Book Encyclopedia* (London: World Book, Inc., [n. d.]), vol. 4, p. 15.

[3] أحمد صدقي الدجاني، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999، ص 96.

القانوني، وطبيعتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية. لم تعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وإنتماء للوطن وحسب، بل صارت كذلك انتظاماً عاماً له محدداته وأبعاده على مختلف الأصعدة الإنسانية."[1]

أمّا الدكتور أنطوان مسرّه فيقول "تتميّز المواطنية عن مسائل أخرى كالجنسية والوطنية، وهي بالتالي مسألة سلوكية تعني كل إنسان يعيش في مجتمع منظم. المواطن، خلافاً للتابع أو الرعايا، يحمل جزءاً من السلطة. المواطن تالياً، من خلال إنتخابات حرة ونزيهة، هوي مصدر السلطة. بهذا المعنى ترد في الدولة الدستورية عبارة الشعب مصدر السلطات، ويمكن إيجاز المواطنة بثلاثة: أنا معني، أنا مشارك، أنا مسؤول".[2]

ويتضح من هذه التعاريف أنَّهُ في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها. وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية إذ تكون الجنسية مجرد تابعية، لاتتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطن السياسية، هذا إن تتوافرت هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده[3].

الفقرة الثانية: في الإصطلاح

يرتبط مصطلح المواطنة موضوعياً بمصطلحات الوطن، والمواطن، والوطنية، فالوطن هو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، ويتفاعل معه حياتياً و وجدانياً. إنّه الأرض المحددة في جغرافيتها السياسية بعد ما صار للدولة مفهوم، ومحددات قانونية وسياسية. لا يمكن قيام دولة ما بدون أرض محددة، وهو ما اصطلح على تسميته بالإقليم الذي يعد عنصراً عضوياً في تكوين الدولة. هذا الإقليم المحدد هو الوطن أو الموطن.

---

[1] عدنان السيّد حسين، **المواطنة أسسها وأبعادها**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2013، ص 19.

[2] أنطوان نصري مسرّه، **الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2019، ص 19.

[3] علي خليفة الكواري، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 31.

في "لسان العرب"، الوطن هو "المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه"، على ذلك ظهرت عبارة الإستيطان في الأرض، أي اتخاذها وطناً. ومهما تعددت الإجتهادات اللغوية والفكرية في فهم الوطن، فإنه يبقى مرتبطاً بالإقامة في أرض محددة قد تفرضها ظروف الحياة والإنتقال والعمل.

الإنسان الفرد المرتبط بوطنه هو مواطن في إطار التعلق بالأرض، وتبعاً لموارد العيش، على أنّ مصطلح مواطن صار مرتبطاً بمضامين قانونية وسياسية وإجتماعية مع تطور فكرة الدولة، والأنظمة السياسية والدستورية. فلم يعد المواطن مجرّد فرد يعيش بالصدفة على أرض الوطن، بل صار يعني في ما يعني وجود روابط ومحدّدات تربطه بالدولة الناشئة في وطن ما.

إنّ الإلتصاق بالمكان والتعلق بالذكريات والتطلع إلى الآمال، أوجدت شعوراً وطنياً عند المواطن، هذا في الوقت الذي صار الدفاع عن الوطن واجباً دينياً وأخلاقياً وقانونياً. بعد معاهدة وستفاليا، ترسخت فكرة الوطن الذي صار يشير إلى إقليم الدولة، وبقيت مكانة المدن مرموقة في الفكر الوطني وفي الشعور بالوطنية، حتى أنّ رائد العقد الإجتماعي جان جاك روسو أشاد بمدينة جنيف نموذجاً للدولة المثالية في القرن الثامن عشر. بكلمة أخرى، راح مصطلح الوطن يتجاوز المعنى الضيق للمكان، ليرتبط بإقليم الدولة، وليصير عنصراً من عناصرها الرئيسة. وراحت الوطنية تتسع في معانيها ورموزها لتفتح الطريق تدريجياً نحو فكرة المواطنة.[1]

المبحث الثاني: تطوّر مفهوم المواطنة

إن مفهوم المواطنة الذي صيغ ومُورس بشكله ومضمونه الحالي لم يأتِ من العدم، فقد مرّ بمحطات تاريخية على مرّ العصور حتى استقر على ما استقر عليه الآن. وفي معظم الأحيان لم يكن يُعرف بالمواطنة بل كان بتسميات وصيغ وممارسات مختلفة، تماشت وحال المجتمع المدني وطبيعة النظام السياسي الذي ساد في كل حقبة.[2] سيبقى المنهج التاريخي حاضراً، وأحياناً مسيطراً على الدراسات الإجتماعية والإنسانية، لما له

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 15.

[2] الباحثون السوريون، **مفهوم المواطنة**: https://bit.ly/3lZtFsI (تاريخ الدخول: 6 أيلول 2020).

من جذور عميقة في المعرفة، ولما له من قدرة على على التعامل مع معطيات الحاضر في إطار الدراسة المقارنة.

على الرغم من هذا التبرير الذي يدفعنا للعودة الى الماضي، قد يطرح سؤال مهم: وما علاقة المواطنة بمعطيات الماضي، طالما أنّ الثورتين الأميركية والفرنسية هما اللتان أطلقتا المفاهيم الأولية التي نحن بضدد دراستها؟ لماذا نعود إلى عصور اليونان والرومان قبل الميلاد، والحضارتين المسيحية والإسلامية في العصور الوسطى، حيث لا يجوز إسقاط مفاهيم عصرنا على العصور الغابرة؟ وكيف إذا كانت القضية المطروحة معقدة فكرياً وسياسياً وقانونياً فضلاً عن أبعادها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية؟ إنّ العودة الى الماضي ليست لتحميله تبعات مفاهيم عصرنا، ولا هي تأويل متعمد لأفكار قديمة. نعود إلى تاريخية المواطنة بحثاً عن الجذور الفكرية او الدينية او الإجتماعية والسياسية، لنراقب مساراً طويلاً من التقدم أو التراجع عن بعض المكتسبات التي صارت حقوقاً للفرد قبل أن تتحول حقوقاً للمواطن.

إلى ذلك لم تكن هذه المكتسبات متساوية او متوازية بين جيل وآخر، ولا هي نفسها عند المجتمعات القديمة والوسيطة. ثمة عوامل جيوسياسية وإجتماعية ودينية لعبت دورها في هذا الإختلاف والتمايز.[1]

الفقرة الأولى: عند اليونان

وهو المفهوم الذي ساد في الحقبة اليونانية الرومانية، وقد تميز هذا المفهوم بتركيزه على قيم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين على قاعدة المواطنة، غير أن هذا المفهوم من ناحية أخرى لم يكن يشمل بصفة المواطنة إلا الرجال الأحرار، بينما تم استبعاد العبيد والنساء والأطفال وكذلك الأجانب عن المدينة؛ مما جعله لا يشمل إلا فئة قليلة ممن يستحقون صفة المواطنة. إلا أن قيم المواطنة عند العديد من الفلاسفة

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 21.

بعد ذلك قد تأثرت بمفهوم المواطنة اليوناني القديم؛ نظراً لتشديده على أفكار المشاركة والمسؤولية على المواطنين، واهتمامه بالمساهمة في الحكم بصورة مباشرة، عبر مؤسسات تقوم على نشاط المواطنين[1].

الفكر الإغريقي أو اليوناني القديم، رائد في مضمار الفلسفة والمفاهيم المؤسسة على العقل، لقد حصل انتقال من الغيبيات الى العقلانية، فكان سقراط (470-399 ق.م.) فاعلاً في فلسفة التأملات العقلية، وخطا خطوات باتجاه العقلانية من خلال التركيز على علاقة الأخلاق بالمعرفة والتربية والسياسة. وظلّ باحثاً على جوهر العدالة واستطراداً على ما نسمّيه المشاركة السياسية.

من تلامذته أفلاطون (427-347 ق.م.) وأرسطو (384-322 ق.م.) اللذين بحثا في كنه الدولة، واستطراداً المواطن. الأوّل ظلّ مثالياً في طرحه، إنطلاقاً من الطبيعة الخاصة للفيلسوف الملك، المؤهل للحكم، والثاني أكثر عقلانية في مقاربة مفاهيم الدولة والقانون وأصول الحكم بما في ذلك علاقة الحاكم بالمحكوم.

تأسيساً على التراث الإغريقي يمكن استنتاج بعض خبرات المواطنة بمعالمها الأساسية التي سادت في ذلك الزمان، والتي قد تختلف عن المفاهيم المعاصرة. كيف ذلك؟ منذ أن قامت الدولة – المدينة في أثينا القديمة، أخذت تتبلور فكرة المواطنة تدريجياً ولو في حدود الحقائق الإجتماعية والمعرفية السائدة في ذلك العصر. ثمة مسار طويل للمواطنة ومعقّد في مضمونه ومحدداته وأبعاده يمكن ملاحظة بعض تفاصيله:

رفض سقراط الهرب من السجن، وآثر قبول الحكم بالإعدام على الإخلال بالتزاماته تجاه مدينته أثينا. وكثيراً ما ربط بين واجبات المواطن الأثيني وعدم مغادرته لأراضي دولته المدينة، وهو الذي ظل باحثاً عن فكرة

---

[1] علي الصلابي، **مفهوم المواطنة وتطوره التاريخي**، مدونات الجزيرة، 2020: https://bit.ly/3waccCF (تاريخ الدخول: 17 تشرين الأول 2020).

العدالة وجوهرها. لاحقاً وعى أرسطو جوهر الدولة فوجده في القانون والنظام. ورأى واجب الدولة في توجيه النظام التربوي في دولة تقوم على القانون، على أن يحظى هذا القانون برضى المواطنين.

من هم المواطنون؟ إنّهم الأحرار من الذكور البالغين، ولهم وحدهم الحق في المشاركة السياسية. أمّا العبيد فإنّ وجودهم طبيعي تبعاً للفكر الأرسطوي، إنّهم عبيد بالطبيعة. وعليه، فإنّ الإنسان الصالح لدولته، التي هي المدينة، هو المواطن الصالح، إنّه المساهم في نشر الفضيلة وتحقيق الخير العام. وكانت فكرة الخير العام إشارة مبكرة في الفكر السياسي والإجتماعي الإغريقي، وقد أسست لاحقاً لسيلٍ من الأفكار الثورية والإصلاحية.

يمكن توجيه انتقادات عدّة لهذا الفكر اليوناني من خلال ما وصلت إليه فكرة المواطنة في عصرنا من تأصيل وتطوير، بيد أنّ الموضوعية تقتضي تقييم ذلك الفكر في زمانه وظروفه الماضية. كانت الثقافة السياسية الأثينية ذكورية، فالرجال الذين هم فوق سن العشرين كانوا مؤهلين للمواطنة، أمّا النساء فإنّهم تمتعوا بحقوق مدنية مقيدة، وخاصة الزوجات، دون أن ينالوا أياً من الحقوق السياسية.

إلى ذلك سيطر ذوو الأنساب والمراتب الرفيعة على المجالس والجمعيات المنتخبة، وباتوا يشكلون نخبة ثرية وراسخة الجذور الإجتماعية. وساعدت حروب أثينا على نشوء أثرياء جدد، ما اوجد محاولة للتوفيق بين الطبقة القديمة من المالكين والطبقة الثرية الجديدة من خلال المواطنة في الدولة – المدينة. بيد أنّ المواطنين الذين اكتسبوا صفة المواطنة، شاركوا في الإدارة العامة والقضاء والتشريع والطقوس الدينية والألعاب الرياضية. ويعتبر أرسطو أنّ المواطن الأثيني كان باستطاعته المشاركة في إصدار الأحكام القضائية وشغل المناصب العامة في الدولة. أمّا العبيد فإنّهم محكومون بالطبيعة وعليهم الرضوخ للمواطنين المنخرطين في المشاركة السياسية.[1]

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 22.

الفقرة الثانية: عند الرومان

بعد الخبرة اليونانية نشأت الخبرة الرومانية في المواطنة، لقد تجاوزت في نطاقها الجغرافي حدود المدينة روما، فأعطى قانون جوليا سنة 90 ق.م. ، المواطنة لمئات الآلاف عبر إيطاليا أي خارج مدينة روما. ثمّ أدخل يوليوس قيصر حالة المواطنة الى شمال إيطاليا، وباتت تقوم على الواجبات والحقوق. المواطن يقوم بواجبات أساسية كالخدمة العسكرية وتسديد الضرائب في مقابل حق الزواج من مواطنين آخرين، وحق التعامل التجاري مع مواطن روماني آخر. ومع توسع الإمبراطورية الرومانية الى ما وراء الأراضي الإيطالية صار المواطن متمتعاً بالحماية من السلطة التي يجسّدها حاكم الإقليم.

تجدر الإشارة الى أنّ الحقوق السياسية عامة كانت محصورة في التصويت لأعضاء الجمعيات العامة، وانتخاب المرشحين للمناصب السياسية كالحكام وكبار المسؤولين القضائيين والمشاركة في عضوية الجمعيات وتولي المناصب الرسمية. يمكن الإستنتاج بأنّ المواطنة الرومانية تجاوزت حدود الدولة – المدينة لتطاول حدود الإمبراطورية خارج الأراضي الإيطالية، لقد اتسع نطاقها الجيوسياسي.

اللافت في الفكر الروماني، وتحديداً مع الفلسفة الرواقية التي أسسها زينون، هو التطلع الى المواطنة العالمية. لم تعد المواطنة محصورة في نطاق الدولة – المدينة كما هي عند اليونان، وإنّما هي تصوّر لجميع البشر المتجانسين والقادرين على التفكير العقلاني، هذا بالإضافة الى اطلاق فكرة الواجب المدني للمواطن الذي يخدم المجتمع ويضحي في سبيله. قال شيشرون الرواقي في هذا الصدد "إنّ المواطن الجدير والشجاع الحقيقي، والذي يستحق أن يتولى مقاليد الحكم، يهب نفسه للخدمة العامة حيث لا يبتغي أي إثراء او سلطة لنفسه، والذي يعتني بالمجتمع بكامله فلا يتجاهل أي جزء منه، والذي يفضّل أن يفارق الحياة ذاتها على أن يعمل أي شيء مناقض للفضائل".

نستنتج أنّ المواطنة في العصر الروماني كانت أكثر تطوراً من المواطنة الإغريقية، فالعبيد نالوا بعضاً من حقوقهم الطبيعية المفقودة سابقاً، حتى ولو كانوا مقيمين خارج الأراضي الإيطالية. والناس في مجملهم باتوا

مطالبين بحقوقهم في مواجهة النبلاء، إنّهم في حراك إجتماعي في الوقت الذي تراجع التصنيف اليوناني التقليدي بين مواطنين وعبيد، وظل مطلبهم الأساسي الحصول على صفة المواطن الروماني.[1]

الفقرة الثالثة: في الدين المسيحي

مع انتشار المسيحية ظلت فكرة المواطنة في أوروبا تحت ظلال الدين وسموّه، دون أن تتجاوز فعلياً حدود المدينة. لم تكن الدولة القومية قد نشأت بعد، وعقلية القرون الوسطى مسيطرة في فترة امتدت الى القرن الثالث عشر الميلادي، حيث سلطة الحكم للأمير والرعايا يقدمون فروض الطاعة، أمّا اللوردات المتحالفون مع الإقطاع فإنّهم يؤكدون السيطرة على الرعايا التابعين في زمن محاكم التفتيش ومصادرة حرية الإنسان الفرد. إنّها السلطة المختلطة بين الكنيسة وملوك الإقطاع التي كبّلت الإنسان فكيف يكون مواطناً؟ حسبنا في هذا المضمار ملاحظة سلطة شارلمان الذي توّج امبراطور الغرب في القرن التاسع.

ظل نطاق التفكير في المواطنة محصوراً في المدينة، ولم يصل الى حدود الدولة القومية التي لم تتشكل بعد. ومع بروز دور الكنيسة التي أعلت من شأن المعتقد المسيحي في اللاهوت كما في التطبيق، نشأ تحالف أو تعاون بين السلطة الإقطاعية التي كانت تعتبر بمثابة الإدارة المدنية وبين السلطة الكنسية الصاعدة. بيد أن هذا التعاون مهّد لاحقاً لتمرد المواطنين على السلطة الدينية، والإتجاه نحو الإدارة المدنية التي سعت بدورها لاعتناق مبادئ العلمانية. بكلمة أخرى لم تكن فمرة المواطنة واضحة في مجمل عناصرها وأبعادها، حيث أنّ الإنسان جزء من مجتمع إقتصادي مهيمن، إلى أن حاول القديس توما الأكويني (1225-1274) معالجة هذا الأمر من خلال العودة الى مقاصد الله في الحياة ومنها العدل. أي أنّه مهّد لمقاربة الشؤون السياسية والإجتماعية للمواطنين بدون إذعان أعمى للحاكمين، وتالياً للإفادة من التراث اليوناني وخاصة أفكار أرسطو. على أن أتباع الإكويني اتجهوا نحو الخروج التدريجي عن الإنضباط اللاهوتي، والبحث عن أفكار علمانية ذات أسس إغريقية عندما اتجهت أوروبا الى النهضة في القرن السادس عشر.

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 26.

كل ذلك جاء تشجيعاً للفرد ليتحدث عن الشأن العام السياسي والإجتماعي، وليتحوّل لاحقاً الى مواطن استناداً الى القانون الروماني الذي اعترف بوجود الشعب او المجموع العام للناس. وليطالب بحقوق إجتماعية متعلقة بالضريبة وبحفظ النظام بواسطة القضاء في إطار تطبيق القانون. لقد حصل الإنتقال من شريعة الكنيسة او القانون الكنسي الى القانون الوضعي. مهدت هذه الأفكار وغيرها للحديث على المشاركة في اختيار المسؤولين وتولي المناصب المدنية، وأخذت المدن الأوروبية ولو بنسب متفاوتة، تبحث عن دساتيرها الخاصة أو مواثيقها الإجتماعية والسياسية، في إطار الحديث على التشريع الجديد الذي يعلي من قيمة الحرية.

إنّ التمجيد بالمدن الإيطالية مثل فلورنسا كان يصبّ في فكرة المواطنة، حصل ذلك بالتزامن مع ظهور الأفكار التقدمية الجديدة حول الحرية والمساواة. صحيح أنّ الملكيات الأوروبية قيّدت هذه الأفكار بيد أنّها لم تتكمن من استئصالها. لقد بات الصراع واضحاً بين مطالب المواطنين وبين الإرادات الملكية المسيطرة، إنّه صراع طويل ومرير وسيبقى متعاظماً حتى قيام الثورتين الأميركية والفرنسية.[1]

الفقرة الرابعة: في الدين الإسلامي

إذا كان الفكر الإسلامي قد رفع أولوية الأمة وأقرّها إنطلاقاً من الإلتزام بالدعوة والدفاع عن كيان الأمة، فإنّه التزم في الوقت عينه حقيقة التوازن الذي يجب أن يتحقق بين الفرد والجماعة. توازن في المصالح، بحيث لا يتم سحق مصالح الفرد لحساب مصالح الجماعة، ولا التضحية بالمصلحة الجماعية في سبيل المصلحة الفردية. صحيح أنّ فكرة المواطنة لم تطرح كما أخذت تُطرح بعد الثورتين الأميركية والفرنسية، وأنّ المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان السائدة عالمياً في عصرنا كانت مدرجة في اطار حقوق العباد، على أنّ العبودية هي لله وحده، إذ لا عبودية للفرد أمام الحاكم أو أمام جماعة من الأفراد، وصحيح أنّ حقوق المواطن لم تكن واضحة أو محددة كما صارت في عصرنا، بيد أنّ حقوق غير المسلمين من أهل الكتاب الذين عاشوا في كنف الأمة الإسلامية اقتربت من بعض حقوق المواطنة، وإن كانت لا تجوز المقارنة بين ما ساد في

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 28.

العصور الوسطى وبين ما هو سائد اليوم نتيجة المتغيرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، بل نتيجة تطور الفكر الإنساني.

تجدر الإشارة الى بعض حقوق أهل الكتاب، أو ما اصطلح على تسميتها حقوق أهل الذمّة:

1- لم يمنع الإسلام مخالطة غير المسلمين في مجتمع واحد.
2- أهل الكتاب هم في منزلة المسلمين بالنسبة لرد العدوان الخارجي.
3- أهل الكتاب في موقع الحماية من أي ظلم داخلي يطاول أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.
4- إنفاق بيت مال المسلمين على الفقراء والمساكين لا يقتصر على المسلمين وحدهم.
5- يتولّى أهل الذمة وظائف عامة شريطة ألا تكون وظائف لها علاقة بالعقيدة الإسلامية من حيث المسؤولية والإدارة.
6- حرية المعتقد مصونة في إطار احترام الكرامة الإنسانية.

إنّ دراسة المركز القانوني لأهل الذمّة قياساً على التزامات حق الجنسية في عصرنا، تفيد بأنّهم كانوا الى حد بعيد يتمتعون بهذا الحق. صحيح أنّ فقهاء المسلمين لم يذكروا مصطلح الجنسية في تراثهم، بيد أنّهم تعاملوا مع ما تفرضه من موجبات وما تمنحه من حقوق. تأسيساً على ذلك، لم تعد هناك حاجة فقهية، ولا ضرورة اجتماعية لاعتماد مصطلح الذمية، فالمواطنة هي البديل الفكري والموضوعي. في ضوء هذه الخبرة التاريخية للفكر الإسلامي، هناك أربعة محددات فكرية تبرر اعتماد المواطنة بين المسلمين وغيرهم في الوطن الواحد، فضلاً عن ضرورتها في المجتمع الإسلامي الخالص أي بين المسلمين أنفسهم:

1- المساواة في الحقوق والواجبات أمام قضاء نزيه يحترم الكرامة الإنسانية. لقد صارت الرسوم والضرائب مستوفاة من جميع المواطنين بلا تمييز.
2- إعلاء قيمة الحرية، وتطبيق مبادئ وقواعد الحريات العامة والخاصة. هناك حرية التملك والتنقل داخل البلد الواحد، والمحافظة على الأموال المنقولة وغير المنقولة، هذا فضلاً عن حرية المعتقد.
3- الهوية الوطنية الواحدة، التي تتبلور في اللغة الواحدة، والرموز الوطنية والأعراف والعادات المتوارثة وفي العلاقات الإجتماعية.

4– التنمية الشاملة في إطار العدالة، إنّها تنمية الموارد المادية والبشرية كلها، في إطار التقدم الثقافي والعلمي. إنّ مطلب الرفاه وتحقيق السعادة مكرس في الشرع والوضع.

تتمحور هذه المحددات الفكرية الأربعة حول قيمتين إنسانيتين عظيمتين هما الحرية والعدالة. وما يزال الفكر الإنساني منذ ما قبل الميلاد يدور حول هذين المحورين أو هاتين القيمتين، ولسوف يبقى باحثاً عن إنسانية الإنسان خاصة بعد قيام الثورات في الغرب وما انبثق منها من مبادئ وحقوق المواطن، وتالياً المواطنة.[1]

الفقرة الخامسة: ثورات الغرب

ليست ثورة واحدة، بل ثورات متلاحقة في الغرب الأوروبي والأميركي أفضت الى الإعتراف بحقوق المواطن، ولو بنسب متفاوتة وخلال مراحل زمنية طويلة. يستحيل التنكر لأفكار مكيافيللي ومونتسكيو وهوبز ولوك وروسو وآخرون، التي فتحت الطريق أمام حقوق المواطن. ومجملها يرتبط بالأفكار المؤسسة للسلطة والدولة، وتالياً المساواة والحرية والعدالة. ثمّة انعطاف تاريخي حاد مع قيام فكرة الدولة القومية من خلال معاهدة وستفاليا الأوروبية في العام 1648. لقد انتقل الفكر السياسي من فكرة الدولة المجسدة بالسلطة، الإمبراطورية أو الملكية، الى السلطة المجسدة لإرادة المجموع الشعبي، حتى ولو كان هذا المجموع خليطاً من الكاثوليك والبروتستانت بعد زمن من الحروب الدينية فوق المسرح الأوروبي.

كان مفهوم الشعب ضعيفاً وغير واضح، وبينما وجد هوبز أن السلطة القوية هي التي تصون الأفراد وحقوقهم، رأى لوك أن الملكية الدستورية التي تجسد السلطة التنفيذية من شأنها الدفاع عن الحقوق الطبيعية للأفراد، خاصة إذا قامت الى جانبها جمعية برلمانية لها صلاحيات التشريع. كما جسّد لوك في أفكاره مبدأ العقد الإجتماعي المدني الذي طوره روسو الي سمي العقد الإجتماعي القائم على فكرة الإرادة العامة. كانت فكرة المواطن وتالياً حقوقه، تتسرب الى المجتمع السياسي في إطار البحث المعقد والمركب عن الدولة

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 31.

والسلطة والفرد. وتطورت حقوق الفرد الى حقوق المواطن من خلال مجهودات فكرية أدّت الى قيام ثورات جذرية في مواجهة الإستبداد وغياب العدالة.

وجد مونتسكيو أنّ واجب الحكومة تأمين راحة النفس التي تعني ألا يخشى مواطن مواطناً آخر، وهذه ضرورة لبلوغ الحرية السياسية للمواطن. فالعلاقة بين المواطنين القائمة على الإستقرار هي التي تساعد على تحقيق الحرية السياسية، ومن خلال التعرف على أهمية القانون، وعلى نظرية مونتسكيو في فصل السلطات، جاءت الدعوة الى احترام القانون وحب الوطن. أمّا روسو فقد اهتدى الى العقد الإجتماعي بين المواطنين من جهة والسلطة التي تقودهم من جهة أخرى، إنّه العقد الذي يؤمّن المساواة بين المواطنين، إذ لا يحق لواحد منهم أن يطالب غيره بفعل شيء لا يصنعه هو. وعليه فإنّ حرية الإنسان التي دافع عنها روسو غير قابلة للتنازل، لأنّها بمثابة تنازل عن إنسانيته بما لها من حقوق وعليها من واجبات. على أنّ حدود هذه الحرية مرسومة في العقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

أتت أفكار روسو استناداً الى أفكار لوك في الحياة المدنية، وقيام الحكومة المدنية، حيث يحافظ الإنسان ويدافع عن حياته وحريته وممتلكاته، وصارت لاحقاً حقوق الحياة والحرية والملكية من الحقوق العالمية للإنسان ومن الحوافز الكبرى لقيام الثورتين الأميركية والفرنسية. يمكن الإستنتاج بأنّ الفكر الغربي سعى لبلورة حقوق الأفراد قبل أن تتطور الى حقوق المواطن. ثمة فارق جوهري بين حقوق الإنسان كفرد وحقوق الإنسان كمواطن يتفاعل مع منظومة إجتماعية وسياسية واقتصادية محددة. إنّها مسيرة طويلة وشاقة بين حقوق الفرد وحقوق المواطن، ولعلّ الثورتين الأميركية والفرنسية تفسران هذا المعطى الإنساني وما نتج عنه من مفاعيل وآثار قانونية وسياسية وإجتماعية بل وثقافية تطاول حياة الفرد والمجتمع.[1]

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 39.

أولاً: إعلان الإستقلال الأميركي

حرّكت أفكار لوك في حقوق الحياة والملكية والحرية الثوار الأميركيين الباحثين عن استقلالهم في القرن الثامن عشر، فوجدت طريقها الى الولايات المتحدة من خلال إعلان الإستقلال الأميركي سنة 1776. كما برزت فكرة السعي لتحقيق السعادة المرتبطة بالفرد، والمنطلقة من رحم الليبرالية القائمة على الفردانية. إلى ذلك أكّد إعلان الإستقلال على المساواة بين الناس، وأنّ حقوقهم غير قابلة للتصرف وهي نعمة من الله، ما يعني أنّ فلسفة الحقوق الطبيعية فعلت فعلها في الغرب الأميركي، كما في الغرب الأوروبي، وقادت لاحقاً الى بزوغ فجر القانون الوضعي غير المتناقض مع القانون الطبيعي.

تأسيساً على هذا الإعلان، جرت المصادقة على الدستور الأميركي في العام 1789، الذي جسّد الأفكار الثورية تأثراً بأفكار مكيافيللي الجمهورية، وأفكار لوك الحقوقية المدنية، والذي أتاح التمتع بالمواطنة المدنية أو القانونية وفق الدستور، للجميع ما عدا السكان العبيد. والمؤسف في هذا المضمار أنّ الأميركيين عرّفوا أنفسهم أنّهم أمّة من المهاجرين البيض القادمين من أوروبا، أمّا سكان البلاد الأصليين فلم يكن لهم حساب في مسألة المواطنة وقد طوت السنون قضيتهم الإنسانية كما سيتضح بعد عقود. على هذا الأساس فتحت الطريق أمام تجنيس المهاجرين من أجل العمل في الأرض الزراعية والدفاع ضد الإستعمار الفرنسي، وبقدر ما كان الفرد – من غير العبيد – حائزاً على ملكية الأرض بقدر ما كان التصويت حقاً طبيعياً له.

صار التصويت علامة من علامات المواطنة السياسية التي تطوّرت لاحقاً مع إقرار حق المواطنة في تولّي المناصب الرسمية، على أنّ فئة الزنوج ظلّت لفترة طويلة مصنفة في فئة العبيد المحرومين من حقوق المواطنة. مع تطوّر العلاقات بين الولايات الأميركية، بما فيها الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر، تبلورت الصيغة الفيدرالية–الإتحادية للنظام السياسي، مع تعددية سياسية حزبية استقرت علة نظام الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ولا تزال هذه الثنائية الحزبية راعية لتداول سلمي للسلطة بين النخب الأميركية في الوقت الذي تتسع حقوق المواطنة إجتماعيا وسياسيا.

تجدر الإشارة الى تبلور المواطنة الأميركية على مستويين: مستوى أوّل يتمثل في مواطنة الولاية المحددة في جغرافيتها ودستورها الخاص وحاكميتها ومشاريعها الإجتماعية والتنموية، وسمتوى ثانٍ هو المواطنة الأميركية العامة، حيث صار الرؤساء الأميركيون يتحدثون عن الأمّة الأميركية والشعب الأميركي. هذا النوع من التكامل بين مواطنة الولاية ومواطنة الأمة، ما يزال قائماً من خلال حقوق المواطنة في المجالات المختلفة. ويمكن مقارنته مع المواطنة في سويسرا الفيدرالية وكيف أنّ الدولة المركبة أو الفيدرالية يمكنها ابتداع صيغ الجمع بين نوعين من المواطنة: مواطنة الولاية أو المقاطعة ومواطنة الإتحاد الفيدرالي كله. هنا تبدو أهمية القانون في تحقيق الإئتلاف بين هذين النوعينفي إطار الإتحاد الفيدرالي المستند الى وحدة السياسة الخارجية ووحدة الدفاع من خلال السياسة الدفاعية الواحدة والجيش الموحد إضافة الى وحدة النقد والسياسة المالية المركزية.

نلاحظ كيف أنّ الإتحاد السويسري ركّز على قوة الجيش لحماية التنوّع القومي والديني واللغوي في إطار في إطار الصيغة الإتحادية. صار الجيش يرمز الى وحدة البلاد في مواجهة مئتي سنة من التنازع بين الكاثوليك والروتستانت (1648–1845)، فضلاً عن نزاعات أهل الريف والمدن، وصارت الدولة الإتحادية المركزية حيادية تجاه الدين والثقافات واللغات، وهي في الوقت عينه لكل السويسريين. إنّ الوعي بحقوق المواطنة اقتصادياً واجتماعياً وحقوقياً ساهم في بلورة وعي سياسي يقوم على اقتسام السلطة بين المركز والكانتونات القائمة على تعدّد الولاءات الوطنية. نلاحظ التفاعل بين الثورتين الفرنسية والأميركية من خلال تفاعل الأفكار، والبحث عن حقوق الفرد الذي صار مواطناً، بل إنّ بعض المفكرين أشاروا الى الدور التحريضي للثورة الأميركية في تغيير الواقع الإجتماعي الأوروبي، ومنهم الكاتب المسرحي ماري جوزيف شينييه الذي انتقد الكنيسة والملكية داعياً الى التغيير السياسي والإجتماعي بقوله: هذه القارة الشاسعة التي تحيطها البحار، سرعان ما ستغيّر أوروبا والعالم، ها هي تظهر لنا في حقوق أميركا، مصالح جديدة ونظاماً سياسياً جديداً.[1]

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 42.

ثانياً: الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن

في فرنسا تمّ إرساء قواعد جديدة للمواطنة تخت تأثير الثورة الفرنسية بدءاً من مبادئ الثورة: حرية، إخاء، مساواة، وصولاً الى حق الإقتراع العام الذي صار حقاً من حقوق المواطن. يصعب الفصل بين بين الأفكار الفرنسية الجديدة وبزوغ الفكر المدني في إنكلترا الذي أسس لنظام الحكم البرلماني في القرن الثامن عشر قبل حصول الثورة الفرنسية. أي أنّ المطالبات الإنكليزية المتلاحقة بالعدالة الضريبية والحرية المدنية أفضت الى إصلاح النظام السياسي والإجتماعي تحت وطأة نمو وتطوّر الفكر المدني.

بفعل الثورة الفرنسية انتقلت أوروبا من طور الى طور، لقد انتقلت من عصر محاكم التفتيش المتذرعة بالدين الى عصر السلطة المدنية بعدما منعت المادة العاشرة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن ملاحقة الفرد بسبب آرائه حتى الدينية منها، ما لم تكن مخلّة بالنظام العام القائم على القانون. هذا يعني أنّ حرية الرأي مصونة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام المحدد بالقانون. فالقانون والحال هذه، يضع حداً لحرية الرأي التي صارت من حيث المبدأ حقاً راسخاً من حقوق المواطن. إنّ الموائمة بين الحرية الشخصية واحترام القانون مسألة مهمة في الغرب الأوروبي، ومدماكاً رئيساً في الفكر السياسي والدستوري المواكب للحداثة الأوروبية التي انطلقت مع الثورة الصناعية، وسوف تترك تجلياتها على نشأة وتطور الدولة القومية خاصة بعد الوحدتين الإيطالية والألمانية.

أخذ الفرد الفرنسي والأوروبي عموماً يبتعد عن القيود التي كبّلت حركته وحريته بما فيها القيد الديني الذي فرضته الكنيسة، ودخل فضاءً جديداً إنّه فضاء العلمانية بصرف النظر عن تعدّد الإجتهادات الفكرية في تعريفها. راح الإنسان الفرد يبحث عن قوانينه الخاصة بعيداً من القيود الموروثة ويطوّر هذه القوانين الوضعية تحت عنوان حقوق الفرد الذي تحوّل الى مواطن. لم تعد السلطة والحال هذه مرتبطة بالحق الإلهي، بل صارت مرتبطة بحقوق المواطن، ومجموع المواطنين هم الإرادة العامة القادرون على الثورة والتغيير. ولم تعد التشريعات المتعدّدة المنبثقة من الدين والقانون الطبيعي سائدة في المجتمعات الأوروبية، لقد تمّ الإنتقال من هذا التعدد الى فلسفة القانون الوضعي تحت عنوان سيادة القانون، عنوان عريض مكّن الأوروبيين من بناء حداثتهم المعروفة.

في ظلّ القانون الوضعي العام والمجرّد، سادت فكرة المساواة أمام القانون، وصار الفرد محمياً في دائرة القانون وغدا فرداً سياسياً قادراً على انتخاب ممثليه من خارج قيود الأرستوقراطية والإقطاع الموروث. إنّها معركة الحرية السياسية للفرد السياسي الذي غدا مواطناً في المجتمع السياسي. صار مفهوم الحداثة مرتبطاً باستقلالية الفرد الذي يضع قانونه والمتعاون مع آخر يماثله في استقلاليته، ولم يعد ارتباط الدولة بالدين عاملاً ضاغطاً على الفرد بعدما تفككت البنى التقليدية والإجتماعية والإقتصادية وتالياً السياسية. إنّها مجموعة تحولات متلاحقة في أوروبا وتالياً في العالم، وتبقى الثورة الفرنسية معلماً بارزاً من معالمها الأساسية.[1]

المبحث الثالث: مكوّنات المواطنة

تتداخل المواطنة في العديد من المجالات والمفاهيم السياسية، فهي لها مقوّمات ذاتية خاصة، كما لها أبعاد، بالإضافة الى تداخلها مع الديمقراطية التي تشكل بيئة حاضنة وصحية لنمو المواطنة.

الفقرة الأولى: مقوّمات المواطنة

من خلال ما تقدم يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أُخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فأنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ومن أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها:

---

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 46.

أوّلا: المساواة والعدالة

فإذا كان التساكن والتعايش والشراكة والتعاون من العناصر الأساسية التي يفترض توفرها بين المشتركين في الانتماء لنفس الوطن، فأنها تهتز وتختل في حالة عدم احترام مبدأ المساواة، مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار، فلا تتحقق المواطنة إلا بتساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتتاح أمام الجميع نفس الفرص، دون أي تمييز على أساس الجنس أو اللّون أو الأصل العرقي أو المعتقد الدّيني أو القناعات الفكريّة أو الانتماء والنّشاط الفكري.

ثانياً: الولاء والإنتماء

ويعني الرّابطة التي تجمع المواطن بوطنه لا خضوع فيها إلا لسيادة القانون وما يتجلّى الارتباط الوجداني بأنّه معني بخدمة الوطن والعمل على تنميته، وعلاقتهم بمؤسسات الدّولة والولاء للوطن واعتبار المصالح العليا للوطن فوق كلّ اعتبار.

ولا تتبلور في الواقع صفة المواطن كفرد له حقوق وعليه واجبات، بمجرد توفر ترسانة من القوانين والمؤسسات، التي تتيح للمواطن التمتع بحقوقه والدفاع عنها في مواجهة أي انتهاك واستردادها إذا سلبت منه، وإنما كذلك بتشبع هذا المواطن بقيم وثقافة القانون، التي تعني أنَّ الاحتكام إلى مقتضياته هي الوسيلة الوحيدة للتمتع بالحقوق وحمايتها من الخرق، وبالتالي لا مجال لاستعمال العلاقات الخاصة مع ذوي النفوذ، أو الاحتماء بمركز الفرد في القبيلة أو العشيرة، وهي ظواهر ما زالت حاضرة في الكثير من العقليات والسلوكيات داخل مجتمعاتنا.

والولاء للوطن لا ينحصر في المواطنين المقيمين داخل حدود التراب الوطني، وإنما يبقى في وجدان وضمير وسلوك المواطنين الذين تضطرهم الظروف للإقامة في الخارج، لأن مغادرة الوطن لأي سبب من الأسباب، لا تعني التحلل من الالتزامات والمسؤوليات التي تفرضها المواطنة، وتبقى لصيقة بالمواطن تجاه وطنه الأصلي، حتى ولو اكتسب الجنسية في دولة أُخرى.

ثالثاً: المشاركة والمسؤولية

المشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية ولوج الجميع لمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنَّها متاحة أمام الجميع دون أي تمييز، بدءاً من استفادة الأطفال من الحق في التعليم والتكوين والتربية على المواطنة وحقوق الإنسان، واستفادة عموم المواطنات والمواطنين من الخدمات العامة، ومروراً بحرية المبادرة الاقتصادية، وحرية الأبداع الفكري والفني، وحرية النشاط الثقافي والاجتماعي، وانتهاء بحق المشاركة في تدبير الشأن العام بشكل مباشر كتولي المناصب العامة وولوج مواقع القرار، أو بكيفية غير مباشرة كالانخراط بحرية في الأحزاب السياسية، وإبداء الرأي حول السياسات المتبعة، والمشاركة في انتخاب أعضاء المؤسسات التمثيلية على المستوى المحلي والوطني والمهني.

فعندما تتاح الفرص المتكافئة للمشاركة أمام كل الكفاءات والطاقات يكون المجال مفتوحاً للتنافس النوعي الذي يضمن فعالية النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضفي الحيوية على المشهد الوطني، مما يساهم في خلق واقع ينشد التطور المتواصل والارتقاء المستمر.

والمشاركة بالمفهوم الواسع المبين أعلاه، تعني توفر فرص الانخراط التلقائي في مختلف مجالات الحياة العامة وحقولها، ولا يأتي نمو استعداد المواطنين والمواطنات للمشاركة في الحياة العامة إلا في ظل حرية الفكر والتعبير، وحرية الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي، وفي إطار الديمقراطية التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدراً لجميع السلطات.

ولذلك فهي تختلف عن الإشراك الذي ينطوي على مفهوم المنح من سلطة عليا تحكم بأمرها، لرعايا تابعين خاضعين لنفوذها، لأن الإشراك بهذا المعنى يتناقض مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع مقوماتها.

لعلَّ التجارب التاريخية أفرزت معانٍ مختلفة للمواطنة فكراً وممارسةً تفاوتت قرباً وبعداً من المفهوم المعاصر للمواطنة حسب آراء المؤرخين. وحتى في التاريخ المعاصر تنوعت في إفرازها لمفهوم المواطنة بحسب

التيارات الفكرية السياسية والاجتماعية التي لا يمكن قراءتها وفهمها ونقدها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيداً عن الزمان والمكان بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية والتربوية، ومن ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجاً لفكر واحد مبسط وإنما باعتبار أنَّه نشأ ونما في ظل محاضن فكرية متعددة تنوعت نظرياتها وعقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن قضية المواطنة محوراً رئيساً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة ، فإن تحديد أبعادها وكيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع ومدى وعي المواطنين وحرصهم على أداء هذه الحقوق والواجبات.

إلا أنَّ المواطنة وعلى الرغم من تأثرها بالتطورات السياسية وبتعدد الثقافات المجتمعية والأيديولجية، تبقَ بمفهومها إطاراً يستوعب الجميع، فهو يحافظ على حقوق الأقلية والأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة، والمواطنة هي المساواة بين المواطنين بصرف النّظر عن الصّبغات الدّينيّة أو المذهبيّة أو القبليّة أو العرقيّة أو الجنسيّة. فكل مواطن له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات، والمواطنة الحقيقية لا تتجاهل حقائق التركيبة الثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة في الوطن ولا تحدث تغييراً في نسب مكوناتها، ولا تمارس تزييفًا للواقع، وإنما تتعامل مع هذا الواقع من منطلق حقائقه الثّابتة، حيث توفر البيئة الصحيحة والخصبة لتكوين ثقافة الوطن التي تتشكل من تفاعل ثقافات أبناء الوطن، ولعلَّ مقولة أرسطو"المواطن الصّالح خير من الفرد الصّالح" هي أصدق تعبير عن أهمية دور المواطنة في بناء المجتمعات والدول.[1]

الفقرة الثانية: أبعاد المواطنة

ثمّة أبعاد للمواطنة لها علاقة في شكل أو بآخر بالحقوق الإنسانية، ويمكن تصنيف هذه الأبعاد على النحو الآتي:

[1] الموسوعة السياسية، **مفهوم المواطنة:** https://bit.ly/3jU5slA (تاريخ الدخول: 6 أيلول 2020).

أولاً: البعد المدني

أي المساواة بين المواطنين أمام القانون، وحقوق الأقليات في الثقافة واللغة والمعتقد الديني، وحرية الرأي والتعبير في إطار القانون، وحق المشاركة في إدارة الشأن العام، وحقوق الملكية والتعاقد. إنّها بتعبير آخر حقوق مدنية أو هي حقوق مكرسة في القوانين الوطنية والدولية.

ثانياً: البعد السياسي

أي حق الشعب في تقرير مصيره السياسي بنفسه، وحق الإجتماع في الجمعيات والأحزاب السياسية، وحق المشاركة في الإقتراع العام والترشح للمجالس التشريعية والمحلية أو البلدية، وحق المعارضة السياسية.

ثالثاً: البعد الإجتماعي

أي المساواة بين الجنسين ورفض أشكال التمييز، وحق الرفاه الإجتماعي، والحق في التعلم والعمل، والحق في الرعاية الصحية، وتأمين حاجات الفرد والأسرة.

رابعاً: البعد الإقتصادي

أي حق المواطن ومجموع المواطنين في التنمية الإقتصادية، والحق في الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية، وحماية البيئة الطبيعية من التدمير بما في ذلك حماية الموارد والثروات.

قد تتطوّر هذه الأبعاد لاحقاً الى حقوق راسخة للمواطنة، بيد أنّ الحقوق ستقابلها واجبات، إذ لا يوجد حق إلا ويوازيه واجب، هذا من منطلق إجتماعي وتالياً قانوني. من المتعارف عليه أنّ دستور الدولة هو الذي يحدد حقوق المواطن وواجباته على قاعدة المساواة بين المواطنين، هذا في غالبية دساتير العالم. على ذلك، ثمة واجبات أساسية للمواطن في مقابل حقوقه، ولعلّ أبرزها يكمن في احترام القانون وعدم التذرع بالجهل به، إضافة الى دفع الضرائب المتوجبة والتي تعتبر أبرز الموارد المالية للدولة أياً تكن طبيعة نظامها السياسي

والدستوري. والمواطن مسؤول في الوقت عينه عن السلامة العامة، وحماية الإنتظام العام، والدفاع عن الوطن ضد العدوان الخارجي، والتقيّد بموجبات المصلحة العامة للمجتمع، وحماية الموارد الطبيعية للوطن من التلوّث والتدمير.

إنّ الخلل في التوازن بين الحقوق والواجبات من شأنه دفع الشعب الى الإنقسام والتنازع الداخلي وقد يسبب حروباً أهلية تطيح بمكتسبات المواطنين المادية والمعنوية. ولا بد والحال هذه من مراجعة لائحة الحقوق والواجبات في كل مرحلة مع ما قد يقتضي ذلك من إجراء تعديلات دستورية ضرورية.[1]

الفقرة الثالثة: المواطنة والديمقراطية

تطوّرت وظائف الدولة من الدول الحامية المدافعة عن عن أمن المواطن الفرد الى دولة الرعاية الإجتماعية المحققة لمقومات العيش الكريم. وصار الفصل صعباً بين المواطن السياسي والمواطن الإجتماعي والإقتصادي، بل يكاد يكون مستحيلاً. هذا ما اتضح في دراسة تطور مفاهيم الحقوق الإنسانية التي أسهمت في إطلاق ثقافة المواطنة، مسار طويل امتد منذ القرن الثامن عشر، وبلغ مرحلة متقدمة في عصر الثورة الإكلترونية في بداية الألفية الميلادية الثالثة.

تعود ثقافة المواطنة الى الصعود بشكل لافت وبتصدر عالم الغرب الدعوة الى المواطنة مع استجابات واضحة من العالم النامي الذي كان يُعرف باسم العالم الثالث حتى الأمس القريب. كما أنّ الكتلة الشرقية التي كانت بزعامة الإتحاد السوفياتي السابق ومعها جمهورية الصين الشعبية تأخذان بفكرة المواطنة في الثقافة والممارسة. مع ضرورة الإشارة الى الاختلافات النظرية والتطبيقية بين المجموعات الدولية وهي تتعامل مع قضية المواطنة. يمكن القول أنّ ثقافة المواطنة صارت ثقافة عالمية مرتبطة بالديمقراطية، والنظم الديمقراطية السائدة في عالمنا تمكنت من النجاح في أكثر من ثلثي الدول القائمة بعدما كانت أيام الحرب

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 68.

الباردة تُقدّر بالثلث فقط. هناك انتشار لفكرة الديمقراطية بالتزامن مع صعود فكرة المواطنة، ولا شك في ارتباط فكرة المواطن السياسي بأبعاد المواطنة وحقوقها المتعددة.

أولاً: ثقافة الديمقراطية

صارت الديمقراطية فلسفة حياة وثقافة إنسانية فضلاً عن كونها ممارسة عملية في أرض الواقع، وعليه نجد إدّعاء كل الفلسفات السياسية المعاصرة سواء كانت لبيرالية أو ماركسية أو وجودية أو إسلامية وصلاً بالديمقراطية. لم تعد هناك مسافة فكرية بين الديمقراطية والشورى، أو بين الديمقراطية ومشاركة الطبقة العاملة في الحكم، أو بين الديمقراطية ودور المواطن الفرد، أو بين الديمقراطية والحالمين بغد أفضل على المستوى الإنساني.

إنّ الإقرار بحق المواطن في إدارة الشأن العام هو مقدمة أساسية لممارسة الديمقراطية، أو للمشاركة في الحياة السياسية، على أنّ هذه الممارسة لا تقتصر على حق الإقتراع بل تتعداها الى الإنخراط في الأحزاب السياسية أو في المعارضة السياسية. إنّ حق المواطن في معارضة السلطة الحاكمة بات حقاً من حقوق المواطن، وعليه فإنّ للمعارضة موقفها السياسي وإعلامها الخاص، وتنظيماتها الأهلية أو المدنية بعيداً من التبعية للسلطة الرسمية.

ثانياً: الخشية من التعددية

إذا ما اتسع نطاق المعارضة أو تشعبت وتوزعت على أحزاب وجماعات ضاغطة متعددة، هل يُخشى والحال هذه على الوحدة الوطنية؟ لا، بل أنّ العكس هو الصحيح، فالإنقسامات الإثنية والطائفية والعشائرية والدينية والقومية داخل المجتمع الوطني هي التي تهدد المجتمع، وتضعف الدولة وربما تقود الى حروب أهلية مدمرة. التعددية الحزبية والسياسية في إطار ثقافة الديمقراطية لا تكون سلبية على الإطلاق إذا ما اقترنت بالمواطنة. الجامع المشترك للتعدديات المجتمعية هو المواطنة، إنّها ليست مجرّد بناء فوقي ضاغط بقدر ما هي ثقافة حقوق و واجبات، من شأنها تحقيق الإستقرار المجتمعي أو الإستقرار الأمني بمعناه الشامل. فالأمن الشامل

أو الأمن البشري لم يعد مقتصراً على الأمن الدفاعي وإنما تعداه الى مجمل مقومات الإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي.

ستكون الديمقراطية مشوهة إذا ما تقلدت فئة من المواطنين دون غيرها الوظائف العامة، هذا ما يؤسس للإنقسام السياسي والتصدع المجتمعي، طالما أنّ فئة تحتكر السلطة وتمارس الغلبة ضد فئة أخرى بما يناقض حقوق المواطنين وواجباتهم، التي تفترض المساواة امام القانون. وهكذا يتصدر مبدأ سيادة القانون مجمل الأفكار والنظريات المتعلقة بحقوق المواطن، إنّه مبدأ ينطوي على قاعدة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، لذلك قيل بحق أنّ القانون عام ومجرد، أي أنّه لجميع المواطنين بلا استثناء. إنّ سيادة القانون في مجتمع تعددي ضرورة لا بد منها لصون الإستقرار وتحقيق الإنتظام العام. وتزداد أهمية القانون إذا ما كانت المعارضة أو الأحزاب السياسية قائمة على أساس فئوي إذ يخشى والحال هذه أن تسقط الممارسة الديمقراطية وتتحول العملية الإنتخابية الى صراعات أهلية.

في مجتمع سياسي تعددي، تبرز أهمية المواطنة على صعيد الشعور بالإنتماء الوطني، والولاء للوطن ومكوناته الإجتماعية. فالمواطنة تجمع الفئات المتعددة، وتحافظ على وحدتها الوطنية، وتحول دون الإنزلاق الى التنازع الداخلي. وإذا ساد القانون على جميع الفئات الى جانب الشعور بالإنتماء الوطني تتحقق الوحدة الداخلية، ولا يُخشى معها من ممارسة الديمقراطية في المجالات كافة. إنّ احترام الحقوق الجماعية لفئة إجتماعية من الشعب تساعد على ترسيخ المواطنة، وتشجع أفرادها على الإندماج الوطني بدلاً من العزلة. هذا ما يؤسس للمواطنة الديمقراطية القائمة على احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان الأساسية، وذلك في مجمل تفاصيل الحريات والحقوق حتى لا تشعر فئة معينة بعقدة الخوف أو عقدة الأقلية.

ثالثاً: فلسفة الإنتخابات

مهما تعددت آليات النظم الديمقراطية تبقى الإنتخابات العامة سبيلاً الى الممارسة الديمقراطية أو تعبيراً عنها شريطة أن تأتي نزيهة. وتُقاس نزاهتها بقدر مشاركة جميع المرشحين في خوض العملية الإنتخابية وقدرة

الناخبين على الإحتيار بحرية تامة. على ذلك ثمّة مبادئ وآليات لا بد من منها لتحقيق نزاهة الإنتخابات، منها على سبيل المثال تحديد سقف مالي لنفقات المرشح، وإتاحة المجال أما المرشحين لطرح أفكارهم بشكل متكافئ من خلال وسائل الإعلام، وتمكين جهاز قضائي محدد من الإشراف على العملية الإنتخابية. أما المعايير العالمية بشأن الإنتخابات العامة وتمكين المواطنين من الإنخراط فيها فهي:

- حق المواطنين في المشاركة في إدارة الشأن العام.
- حق التصويت والترشح للإنتخابات.
- حق تساوي فرصة تقلّد الوظائف العامة.

رابعاً: مشاركة المجتمع المدني

صارت مشاركة المواطنين في الشأن العام وديمقراطية المواطنة رهناً بتوفر شرطين: سيادة القانون، ومجتمع مدني مشارك. المجتمع المدني هو المجتمع المُكوّن من أنشطة الأحزاب والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية إضافةً الى القطاعات الضاغطة مثل قطاعات الإعلام والثقافة والفنون والآداب التي تعمل في حمى القانون من خارج الأطر الرسمية الحكومية. والمجتمع المدني أوسع مدى وأعمق تأثيراً في الحياة السياسية والمشاركة الديمقراطية من المجتمع الأهلي الضيّق. لأنّ المجتمع الأهلي محصور في نطاق عائلي أو طائفي أو عشائري أو محلي جغرافي، بحيث لا يصل الى تغطية مساحة الوطن. المجتمع المدني من شأنه الإمتداد على كامل المساحة الوطنية فيتسع للمواطنين كافة في إطار القواعد القانونية التي تنظم عمله.

خامساً: تمكين المرأة

يصعب الإنتقال من مجتمع أهلي ضيّق الى مجتمع مدني على مستوى الوطن مع تغييب دور المرأة. وعند الحديث عن مشاركة المواطنين في الشؤون العامة بما في ذلك تقلّد الوظائف العامة وممارسة الحرية السياسية وتحمّل المسؤولية الإجتماعية، نجد تهميشاً للمرأة مع ضرورة التمييز بين دولة ودولة. لا يستقيم الحديث عن الديمقراطية مع تغييب مشاركة المرأة، ترشحاً وانتخاباً لتولّي المسؤولية والمشاركة في السلطة. ذلك لأنّ

مصطلح المواطن لا يقتصر على الذكور. ومما لا شك فيه أن مسيرة شاقة من النضالات النسائية مستمرة منذ مدة طويلة لتحقيق المساواة السياسية مع الرجال.[1]

[1] عدنان السيّد حسين، مرجع سابق، ص 75-77.

الفصل الثاني: المواطنة في لبنان

في هذا الفصل سنبحث في وجود المواطنة في الدستور اللبناني وعوائق المواطنة السياسية والإجتماعية والثقافية في لبنان بالإضافة الى اقتراح حلول لتعزيز ثقافة المواطنة ونشرها.

المبحث الأوّل: المواطنة في الدستور اللبناني

صحيح أنّ الدستور لم يأتِ على ذكر كلمة "مواطنة" بشكلٍ صريح، إلا أنّه ورد في العديد من مواده، نصوص تدعم المواطنة ومبادئها ومفاهيمها، سوف نستعرضها:

الفقرة الأولى: في مقدمة الدستور

ورد في مقدمة الدستور اللبناني العديد من العبارات التي تدعم المواطنة وتنص عليها:

" لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمُعترف بها دولياً". بما يعني رفض التقسيم ورفض تذويب الجمهورية في صيغة إقليمية معينة مهما كانت دوافعها.

".. كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء".

" لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". أي أنّ النظام الديمقراطي البرلماني هو طبيعة النظام الدستوري والسياسي، بما فيه من خصائص معروفة في فصل السلطات والتوازن والتعاون فيما بينها.

" الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". والمقصود هنا مجموع اللبنانيين لا مجموع الطوائف أو الجماعات.

" الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصاديا ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام".

" إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية"، طبعاً هذه المادة أُقرت بموجب اتفاق الطائف بعد الحرب الأهلية ولم تُطبق حتى اليوم.

" أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين."[1]

الفقرة الثانية: المواد 7 و 12 و 21

تنص المادة 7 على أنّ "كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم".[2] صحيح أنّ العقد الإجتماعي بين اللبنانيين أشار الى وجود كتلتين أساسيتين مسيحية وإسلامية منذ عهد الإستقلال، وصحيح أنّ اتفاق الطائف تحدث عن العيش المشترك وربط شرعية السلطة به، بيد أنّ الصحيح كذلك هو المساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات كما حدّدت المادة 7، فهذه المادة ساوت بين اللبنانيين في الحقوق المدنية والسياسية وفي تحمّل الفرائض والواجبات العامة، وهي مكرّسة منذ العام 1926.

أمّا المادة 12 فتنص على أنّ "لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الإستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون".[3] تأكيد على حقّ كل لبناني في تولي الوظائف العامة.

[1] الدستور اللبناني، **مقدمة الدستور**، الباب الأول: أحكام أساسية، الفقرات أ – ج – د – ز – ح – ط.

[2] الدستور اللبناني، **المادة 7**، الباب الأول: أحكام أساسية، الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم.

[3] الدستور اللبناني، **المادة 12**، الباب الأول: أحكام أساسية، الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم.

المادة 21 تنص على أنّ "لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الإنتخاب".[1]

مرة أخرى تأكيد على مساواة اللبنانيين أمام القانون وكذلك اعتماد معيار الكفاءة في الوظائف العامة وتحديد سن الإقتراع.

الفقرة الثالثة: المواد 22، 24، و 95

تنص المادة 22 على أنّ "مع انتخاب أوّل مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".[2]

كما تضيف المادة 24 ضمن السياق نفسه "يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الإنتخاب المرعية الإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، تُوزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
- نسبياً بين المناطق."[3]

إذاً المرحلة الإنتقالية المعنيّة، والتي يجب ألا يطول مداها، هي ما ورد وفق هذا التوزيع. أمّا الهدف فهو الوصول الى انتخاب مجلس نواب من خارج القيد الطائفي، على أن يواكب ذلك انتخاب مجلس للشيوخ يكون ممثلاً للطوائف ويبحث في القضايا المصيرية فقط.

---

[1] الدستور اللبناني، **المادة 21**، الباب الثاني: السلطات، الفصل الأول: أحكام عامة.

[2] الدستور اللبناني، **المادة 22**، الباب الثاني: السلطات، الفصل الثاني: السلطة المشترعة.

[3] الدستور اللبناني، **المادة 24**، الباب الثاني: السلطات، الفصل الثاني: السلطة المشترعة.

أمّا المادة 95 فتنصّ "على مجلس النواب المُنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية وإجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها الى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الإنتقالية، تُمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، وتلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الإختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيّد بمبدأي الإختصاص والكفاءة".[1]

عندما يدعو الدستور الى إلغاء طائفية الوظيفة في الإدارة العامة، باستثناء وظائف الدرجة الأولى، نجد عكس ذلك في الممارسة. لا بل ثمّة إصرار على التوزيع الطائفي في آخر السلم الوظيفي بما يوجد التمييز والكراهية بين الشباب اللبناني بعيداً عن الوحدة الوطنية. الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية كذلك لم تُشكل، وثمّة تراجع خطير من الطائفية الى المذهبية بما يؤجج العصبيات.

نلاحظ الأثر السلبي للمادة 95 من دستور 1926 الذي ساهم الإنتداب الفرنسي في وضعه، عندما أشارت الى تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارات. لكنّها قالت بأنّ هذه الصيغة مؤقتة وليست دائمة، ولا يجب أن تؤول الى الإضرار بمصلحة الدولة. بيد أنّ الممارسة عمّقت الطائفية وأضرت بمصلحة الدولة، طالما أنّ القادة السياسيين استغلوا الطائفية ليتربعوا على السلطة وليفيدوا من مغانمها.

لقد كرّس اللبنانيون أعرافاً سياسية طائفية في المناصب العليا بدون سند دستوري، وكيف إذا عرفنا أنّ رئاسة الجمهورية لم تكن حكراً على الموارنة قبل الإستقلال، ولا رئاسة مجلس النواب حكر على الطائفة الشيعية، ولا

---

[1] الدستور اللبناني، **المادة 95**، الباب السادس: أحكام نهائية مؤقتة.

رئاسة الحكومة حكر على الطائفة السنية. والسؤال الخطير: ماذا عن تمثيل باقي الطوائف طالما أن اللبنانيين متساوون في الحقوق السياسية والمدنية؟

ما نريد قوله هو أنّ الوجهة الميثاقية والدستورية واضحة نحو إلغاء الطائفية وفق خطة مرحلية، وليس العكس كما حصل في الممارسة المؤسفة منذ أكثر من 3 عقود، وما يؤكد هذا الإستنتاج النص الوارد في الميثاق الوطني: "إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".[1]

المبحث الثاني: عوائق المواطنة في لبنان

يقول الدكتور عدنان السيّد حسين أنّ "ضعف فكرة المواطنة اللبنانية حاصل منذ الإعلان عن لبنان الكبير سنة 1920 وحتى اليوم. كلّما اقتربنا من هذه الفكرة التي تمهّد لنشوء دولة مدنية، أو دولة حديثة، تأتي رياح من الداخل والخارج على لبنان لتغرقنا في الطائفية والمذهبية والعشائرية فضلاً عن بقايا الإقطاع السياسي والمالي." ويضيف "إنّ القوى السياسية اللبنانية، وإن كانت متعددة الأفكار والمواقف من فكرة المواطنة، لم تؤسس لمجتمع مدني، ولا لمواطنة لبنانية في حدود القانون والعدالة الإجتماعية والحياة الديمقراطية"[2].

إنّ الخلل في النظام السياسي والشوائب في الممارسة السياسية للسلطة، ليس هو جذر المشكلة اللبنانية، بل هذا فقط سطح الجبل الجليدي الضخم الراكد تحت المياه والذي يتضمن عوائق إجتماعية وحضارية وثقافية إضافة الى السياسية، لذلك ولمحاولة فهم أسباب غياب المواطنة عن العقلية والثقافة اللبنانية، كان لا بدّ من العودة إلى من تعمّق في دراسة الذات اللبنانية وسبر أغوارها، ولذلك استعنت بكتاب "أهؤلاء هم اللبنانيون؟" للكاتب مشير باسيل عون الذي فصّل فيه عوارض الإضطراب البنيوي في الذات اللبنانية.

---

[1] عدنان السيّد حسين، **لبنان والدولة المرجوّة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014، ص 37.

[2] عدنان السيّد حسين، **المرجع نفسه**، ص 21.

الفقرة الأولى: الذات اللبنانية المضطربة

أولاً: في الفكريات

بين اللبنانيين والفكر تواطؤ مستحكم منذ عتيق الأيام، ويتجلّى هذا التواطؤ في وجوه شتى. فاللبنانيون يهوون الفكر ويفتخرون بما أبدعه بعض نجبائهم، بيد أنّهم لا يحبّون في فكر كبارهم سوى شهرة العظمة فيه. ومعنى ذلك أنّ اللبنانيين يعشقون عظمة الفكر عند مفكريهم الكبار، ولكنّهم يسترهبون مضامين الإلتزام الفكري الذي يستنهضهم إليه هذا الفكر. جلّ مبتغاهم أن يعظموا ذواتهم بتعظيم عظمائهم الخارجين من بينهم، فهم يمجدون فضائل الإبداع التي تحلّت بها أعمال جبران خليل جبران، ولكنّهم لا يجرأون على التخلّق بأخلاق الأصالة والصدق والشفافية التي نادى بها هذا النبيّ اللبناني الفذّ. كذلك من وجوه التواطؤ بينهم وبين الفكر أنّهم يستغلون الفكر استغلالاً مقيتاً، فيصادقونه حيث يؤازرهم على الإنتصار لقضية من قضايا مظلوميتهم الوجودية، ويجانبونه حين يعاكسهم في تسويغ ضروب التسويات الماكرة التي يلجأون إليها للتفلّت من أكلاف المسؤولية الفردية، وواجبات الإنسان الكريم الأخلاقي والمواطن الصالح.[1]

ثانياً: في الوجدانيات

يكابد اللبنانيون في وجدانهم أقسى ألوان التنازع الكياني، فهم محتارون في أمر هويتهم، يشعرون بتضارب سحيق بين مساند إدراكاتهم الذاتية، ولذلك تراهم لا ينفكون يسائلون أنفسهم عن أصلب العناصر المنشئة لهويتهم الذاتية. ومن جراء انفطار بنيتهم الإجتماعية على الرباط القبيلي، يستهلون مراتب التثبت من هويتهم بالإستدلال على هوية أسرتهم وعشيرتهم وقبيلتهم. ومنها يمضون إلى مذهبهم الديني، ويعرّجون من بعد ذلك على حزبهم السياسي ومنتداهم الإنتفاعي الإقتصادي، ومؤتلفهم الإجتماعي الترفيهي، قبل أن يفضوا مكرهين الى موطنهم اللبناني. معنى ذلك أنّ اللبنانيين يتلونون في هويتهم بتلوّن الأوضاع التي تكتنفهم. ولكل مقامٍ قول في الهوية. ولكثرة الأقوال في الهوية، انقلب الوعي اللبناني وعياً متوعكاً مضطرباً مترجرجاً، فاللبناني في الصباح ابن عشيرته، وفي الظهيرة نصير مذهبه، وفي العصر مؤيّد حزبه، وفي المساء رفيق منتداه، وفي غشاوة الليل خليل مؤتلفه.

---

[1] مشير باسيل عون، **أهؤلاء هم اللبنانيون**، دار سائر المشرق، بيروت، 2016، ص 15.

وعليه فإنّ اللبنانيين يختلفون في العمق على كل شيء، ويجتمعون في الظاهر على كل شيء، ومصيبتهم الأفظع أنّهم في وجدانهم الأعمق غير مستقرين على شيء. ولذلك تراهم يهوون التقية والتورية والتعمية ويحرزون فيها سبق النصر. فاللبناني يؤاتي امرأته بلغة، وينادي أولاده بلغة، ويكالم زميله في المهنة بلغة، ويخاطب رئيسه الديني بلغة، ويجامل رئيسه السياسي بلغة، ويجالس صديقه بلغة. ومن أعراض الخلل البنيوي في الوجدان اللبناني أنّ اللبنانيين حين تستفرد بهم طيبون، أصفياء، مستقيمون في مكاشفتهم لانعطاب كيانهم ومعاناة وجودهم، صادقون في مسعاهم الى عيش كريم هني. هم عينهم حين تصادفهم في مصطرع الحياة اللبنانية السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمهنية، ينقلبون وحوشاً مفترسة يتهالكون على الشر والأذية ويستبيحون المبادئ والقيم ويعيثون في الأرض اللبنانية إثماً وفساداً.[1]

ثالثاً: في الدينيات

يشاطر اللبنانيون أهل الشرق الساميين انفطار كيانهم الجوّاني على التدين العفوي، واللبنانيون في معظمهم ما انفكّوا يختبرون الإيمان في صورته التقليدية. ومع أنّهم بلغوا شأواً عظيماً في استدخال التقنيات المعاصرة الى حياتهم اليومية، غير أنّ الآلة المعاصرة لا تحمل إليهم تحدياً في البنى الذهنية الدينية. ومن الملابسات التي تكتنف الدينيات اللبنانية أنّ الذهنية اللبنانية انتقائية في تدينها. فاللبنانيون يستنجدون الغيب والماورائيات والسماويات والإلهيات، حين يكون للإستنجاد ضرورة حياتية لهم في الملمات والشدائد والإنسدادات الوجودية، ويُعرضون عن القيم الدينية حين تملي عليهم مصالحهم مسلكاً يخالف المبادئ الإيمانية العليا.

من أغرب غرائب التديّن اللبناني أنّ اللبنانيين لا يجرأون على الإفصاح عن اختباراتهم الخاصة في تطلّب معاني الوجود القصوى. ولشدّة ما تسترهبهم المواجهة القاتلة مع سلطة المؤسسة الدينية، تراهم يواربون ويجانبون ويراوغون حتى يفوزوا بما تكسبهم إيّاه هوية انتمائهم الطائفي من غير أن يلزموا أنفسهم بأدنى درجات التخلّق الديني. في جميع الأحول، يسود في المجتمع اللبناني ضربٌ من الإنفصام المرضي بين الفكر والقول والفعل في حقل الدينيات، وهذا كله يفضي الى انقسام المجتمع اللبناني الى طائفتين متزاحمتين.

[1] مشير باسيل عون، مرجع سابق، ص 17.

الطائفة الأولى وهي الأكثرية الغالبة، تجمع كل المتدينين الذين يعاينون في الدين منشئاً أساسياً لهويتهم الإنسانية والإجتماعية والسياسية، فيعتصمون به في غير مساءلة ولا مراجعة، يعاينون في منعة عقيدته ضمانةً لمنعة هويتهم وفي ثبات مؤسسته سبباً لثبات وجودهم وفي صدارة سلطته صوناً لصدارة موقعهم السياسي. أمّا الطائفة الثانية وهي الأقلية الصامتة، فهي تضم جميع الذين يختبرون الإيمان في غير ما يختبره المتدينون التقليديون، ويسائلون معاني الوجود في غير ما يسائله أهل التسليم الإيماني الوثوقي. ومن أغرب غرائب التركيبة اللبنانية أنّ ثمة فريقاً ثالثاً لا يني يتأرجح بين هاتين الطائفتين، يواطئ الأولى حين يطمع في منصب أو في مكسب، ويؤانس الثانية حين يختلي بنفسه ويرفع عنه كل قيد إجتماعي أو سياسي.[1]

رابعاً: في السياسيات

لا يستطيع المرء أن يتصور الوجود اللبناني الفردي والجماعي من غير أن يربطه بالفعل السياسي. فالسياسيات واللبنانيات في قران وثيق، حتى إن الوعي اللبناني الفردي والجماعي لا يقبل الى الوجود الا من نافذة الإعتبار السياسي. فاللبنانيون مهووسون بالسياسة، يغازلونها ليلاً نهاراً ويسترضونها استرضاء العبد لسيده. وما كان للبنانيين أن يبلغوا هذا المبلغ من الهوس المرضي لولا المغانم العظمى التي استباحتها السياسيات اللبنانية حين انعقد لواؤها نصرة لهذا الفريق او ذاك. ولقد ثبت ورسخ في ذهن اللبنانيين أنّ السياسة هي مفتاح السعادة في لبنان. فالواقع أنّ السواد الأعظم من اللبنانيين يحلمون ليلاً نهاراً بالسياسة لأنّهم يعاينون فيها أقصى ما يستطيع المرء أن يحققه في معترك هذه الحياة. وحين أتحدث عن السياسة في مفهومها اللبناني، أعني بها في بسيط العبارة الوصول الى السلطة والتنعم بها والتأبّد فيها.

ومن ثمّ فإنّ السياسيات تهيمن هيمنة مطلقة على جميع حقول الوجود في لبنان، فاللبناني يهوى السلطة في المخدع وفي الأسرة وفي المهنة وفي المعبد وفي المعهد وفي الملعب وفي المقهى. وقد بلغ الأمر باللبناني الى تشويه مراتب المعنى في الوجود، فأصبح نضاله في هذه المعتركات لا تبرره الا غاية واحدة، عنيت بها السلطة. ولذلك تراه يمارس السياسة حتى في اشد الحقول مناقشة للسياسة، كالفكر والدين والفن. فاللبناني

---

[1] مشير باسيل عون، مرجع سابق، ص 20–21.

الناجح في الإقتصاد محروم حتى يلج عرين السياسة، واللبناني اللامع في الفكر محروم حتى يحظى بمنصب في السياسة، واللبناني المقتدر في الطب وفي المحاماة وفي الهندسة وفي إدارة البلدية لا يهنأ له عيش حتى ينعم بشيء من السلطان السياسي.[1]

خامساً: في الإجتماعيات

اللبنانيون أشد الأقوام حرصاً على استقامة الظاهر، في اجتماعياتهم تغلب عليهم ذهنية المظهر الخارجي، فهم يخافون الخوف كله من الكشف عن حقيقة بواطنهم. وتذهب بهم الخشية كل مذهب حتى إنّهم يبتكرون أسماء جديدة لوصف وقائع حياتهم وصفاً لا يُفصح عن حقيقة الأمور في داخل جسمهم ونفسيتهم وأسرتهم وعشيرتهم ومكتبهم ومصنعهم وناديهم وحزبهم ووطنهم. فالمرض في الجسد توعّك عابر، والإضطراب في النفسية انزعاج طارئ، والخلاف في الأسرة غيمة صيف، والإنشقاق في العشيرة توتر في الأعصاب، والتنازع في المكتب سوء تفاهم إداري، والشلل في المصنع إرباك خفيف، والتراشق في النادي ضعف في التواصل، والتعارك في الحزب تزاحم ديمقراطي، والتنابذ في الوطن تشنج خارجي المنشأ. هذه المحسنات اللفظية والمجملات الوصفية هي التي يتقنها اللبناني حتى يحرر نفسه من قول الحقيقة ومواجهة الحقيقة والتداوي بالحقيقة.

وإذا ما عاين المرء عمق الإجتماعيات اللبنانية أدرك أنّ اللبناني يحرص الحرص كله على نجاح الظاهر، ويُعرض الإعراض كله عن سلامة الباطن. فالإنسان الناجح في لبنان هو الذي يظهر في مظهر جميل، وينعم بنفوذ واسع وسلطان مديد، ويحرز في السياسيات والإقتصاديات نجاحاً باهراً. أمّا الإنسان الفاشل فهو الذي ينصرف الى ذاته يهذبها والى الآخرين يوادعهم ويصاحبهم ويؤازرهم في خفر وصدق وتواضع، متجرداً من مباهج الدنيا وزاهداً في مطامع السلطان. كذلك من أغرب الإجتماعيات اللبنانية أنّ اللبناني في حقل الذات يعتني بالظاهر ويهمل الباطن، وفي الحقل العام يهمل الخارج ويعتني بالداخل. ومن علامات هذا التناقض أنّ اللبناني يعتني بنظافة بيته لأنّ البيت في منظور الحقل العام هو في دائرة الداخل، ويهمل نظافة

---

[1] مشير باسيل عون، المرجع نفسه، ص 23-24.

الشارع والحي والمدينة، وهذه ميادين الحقل العام. ومن العلامات أيضاً أنّ اللبناني يعتني بالإدارة النظيفة في مؤسسته الإقتصادية والتربوية لأنّ المؤسسة هذه هي في منظور الحقل العام في دائرة الداخل، ويهمل الإدارة النظيفة في مؤسسات الدولة الإقتصادية والمالية والإدارية والتربوية، وهذه كلّها من ميادين الحقل العام.[1]

[1] مشير باسيل عون، مرجع سابق، ص 26-27.

الفقرة الثانية: عوائق سياسية

لا سبيل إلى فهم الفعل السياسي اللبناني الراهن في جميع ملابساته وانحرافاته ورذائله، إلا بالرجوع الى مسرى نشوء الوطن اللبناني، أو قل الى تاريخ تكوين التركيبة اللبنانية الهجينة. ومما يفاقم الأوضاع ويفت في عضد الكيان اللبناني أنّ الفعل السياسي اللبناني قائم في منزلة بين المنزلتين، فلا هو شبيه بالديمقراطيات الغربية المتنوّرة في داخل أسوارها، ولا هو مماثل للملوكيات المستبدة في العالم العربي أو نظير للأنظمة العسكرية أو المدنية المتأبدة القاهرة الظالمة.

يحلو للأستاذ مشير باسيل عون أن يتحدث عن عن النظام اللبناني "الديمكتاتوري"، حيث الديكتاتورية يمارسها زعماء الطوائف والأحزاب والعشائر، والديمقراطية يرنو إليها من استقامت نيته من موظفي الجهاز الإداري والتربوي والقضائي والأمني النادرين في الدولة اللبنانية. ويضيف أنّ الديمكتاتورية اللبنانية تعني في أبسط التعريفات أنّ الديمقراطية قائمة في النصوص وفي أغلب النصوص التشريعية، والديكتاتورية ناشبة في النفوس، في أغلب النفوس اللبنانية.

أولاً: القبيلية والطائفية

من أشد المصائب استفحالاً في التركيبة اللبنانية انفطار الوعي اللبناني الفردي على الإنتمائية القبيلية أو الطائفية، فاللبنانيون لا ينتمون الى لبنان، بل الى شعوبهم وعشائرهم وقبائلهم ومذاهبهم ومناطقهم. هم يحيون على الأرض اللبنانية التي رسمت حدودها اعتبارات شتى من الجغرافيا والتاريخ والسياسة على غرار نشوء معظم أوطان المسكونة. غير أنّ الإنتماء اللبناني الأصلي يظل ناشباً في تربة الجماعة، لا في عمق الأرض، أو في مدى الوطن، أو في أفق الفكرة، أو في مسالك العقيدة.

والفرق شاسع بين الفعل السياسي المحض والفعل القبيلي الطائفي، فالسياسة لها مبادئها وخصائصها وأحكامها وآلياتها، مما هو معروف في الأوساط الأكاديمية العلمية وفي المحافل الدولية، فيما الفعل القبيلي الطائفي يخضع لضرورات وجودية واعتبارات جماعية تعطل مسرى المعية الإنسانية في المدينة الإنسانية

الواحدة. من آثار هذا التحول الخطير في طبيعة الفعل السياسي اللبناني اختلال العملية الديمقراطية الأولى التي تختبرها المجتمعات الحديثة والمعاصرة في الغرب، عنيت بها الإنتخابات. فاللبنانيون لا ينتخبون بل يبايعون، وهم لا يختارون بل ينقادون، ولا يقررون بل يخضعون لغريزتهم الجماعية. وليس من فعل انتخابي أقبح من الخضوع لسلطان الزعيم الذي يضمن لكل قبيلة لبنانية المنعة والسؤدد، ولئن اكتنفت سيرته الذاتية ظلال المخادعة وتلطخت أعماله بأردان الفساد ومساوئ الإنحلال الخلقي. وبما أنّ الأحزاب السياسية هي مرآة النظام القبيلي اللبناني، فإنّ زعماء الأحزاب هم زعماء الطوائف.

ثانياً: الإتباعية

من الثابت في التاريخ اللبناني أنّ الجماعات التي استوطنت الأرض اللبنانية انسلخت من بيئات أصلية، واظبت معها على صلات من القربى هي أشبه بروابط تتراوح بين المؤاخاة والإسترشاد والإئتمار والخضوع. ومما زاد في الطين بلة أنّ الأرض اللبنانية ما اختبرت قط جبروتاً ذاتياً منيعاً، بل كانت موطئاً للغزاة والمقتدرين، فكان مرجع الجماعات اللبنانية تجسده تلك الممالك الخارجية التي تربطها بها صلات القربى العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو الفكرية أو حتى الإنتفاعية. وفي الأزمنة الحديثة تمأسس الإرتباط العضوي اللبناني بالسلطان الخارجي، فبلغ ذروته تحت نيّر العثمانيين ونظام الحمايات الأجنبية، العربية والغربية. واستمر الوضع على هذه الحال حتى منتصف القرن العشرين، فإذا بالإستقلال اللبناني يعني توازناً هشاً بين مقادير الإستجابة والخضوع لمراجع النفوذ الأجنبي، جاء الإستقلال اللبناني يقرّ بالإتباعية اللبنانية على وجه المفارقة، ذلك أنّ مثل هذا الإستقلال لم يقم على تزكية حضارية لمضمون لبناني أصيل، بل نشأ من رغبة ملتبسة في الإنعتاق من ضربين من الميول الإستلحاقية. والإعراض عن الآخر لا ينشئ كياناً مستقلاً في الذات.

من جرّاء هذه الإتباعية سقطت الفسيفساء اللبنانية في محنة التجمّد والشلل العضوي، فاللبنانيون شعوباً وقبائل، ينظرون الى الخارج نظرتهم الى مرتكز كيانهم، ومستند هويتهم، وموئل حمايتهم. فيستجرّون القوى الخارجية الى التدخل السافر في الشؤون اللبنانية، وليس أدل على هذا الإستجرار من المقام الرفيع الذي يحظى به السفراء في السياسيات اللبنانية، فالسفراء هم الأوصياء على الشعوب اللبنانية. لا عجب والأمر

على هذه الحال، أن يبتلى الجسم اللبناني بجميع أعراض السقم والإنحلال، ذلك أنّ القوى الخارجية، مهما سمت مقاصدها، لا تملك أن تحب لبنان في ذاته ومن أجله وفي سبيله. هي قوى تريد في أسمى خططها أن تعزز هذه الطائفة أو تلك، لا بل من ينحاز إليها ويخضع لها في هذه الطائفة أو تلك. لا يعجبنّ أحد إذا ما صرّح غير سياسي لبناني فأعلن أنّ الحل في لبنان يأتي من الخارج، فالإتباعية بلغت مبلغاً في لبنان بات فيه الوعي السياسي اللبناني مقتنعاً بصواب الحل الخارجي. فالترويض بلغ حد الإقتناع الباطني، الفردي والجماعي، على نحو ما كانت عليه الحال إبّان تعاقب الإحتلالات الغربية والإسرائيلية والعربية للأرض اللبنانية.

ثالثاً: السلفية

من آفات الفعل السياسي اللبناني أيضاً خضوعه للبنية الفكرية السلفية، فاللبنانيون بالرغم مما يدعونه من انفتاح وسلاسة وليونة، يعتصمون بقدر كبير من الإقتناعات الإجتماعية والدينية والسياسية والمسلكية المتوارثة. تظهر السلفية في السياسيات اللبنانية حين يتصرف اللبنانيون تصرف الجاهلين في تدبّر نظام معيّتهم الإنسانية، وهم يعتقدون أنّ ما نشأ عليه الكيان اللبناني من نظام سياسي لا يجوز تغييره، وإذا ما حصل تغيير طارئ فالسبب هو النار الأهلية التي توشك أن تهلكهم. أمّا يقين اللبنانيين في هذه المسألة فهو أنّ ابتكار صيغة جديدة للبنان غير الطائفية السياسية المبتذلة يحتاج الى حرب داخلية وإقليمية ودولية.

إذا ما نظر المرء في العقلية السياسية اللبنانية وجد فيها من السلفية ما يفوق التصوّر، ذلك أنّ القبائل والطوائف اللبنانية تتأمّل في دساتير الدول المتقدّمة وأنظمتها الديمقراطية، وتواظب على امتداحها طالما عاينتها من على بُعد. أمّا إذا اقتضى الأمر أن تستدخل هذه القبائل والطوائف شيئاً من هذه الديمقراطية في مسرى وجودها التاريخي، فسرعان ما تتشنج وتنتفض وتتقوقع على نفسها وتعادي الكون كله. وفي ذلك كله عمًى وجهل لأنّ التاريخ يتحرّك نحو الأمام فيما اللبنانيون يتقهقرون ويوغلون في تخلّفهم.

رابعاً: الإنتفاعية الإنتهازية

التي باتت تقيّد كل تصرّف من تصرفات اللبنانيين ما خلا قلّة هي أشبه بالأيقونات الحيّة المنكفئة في مناسك الزهد في جوف الأودية وأعالي الهضاب. فاللبنانيون في معظمهم أضحوا يعتقدون أنّ الدهر فرصة واحدة في حياتهم، فإن هم انقضوا عليها واستثمروها وانتفعوا بها أيّما انتفاع، رأفت بهم الأحوال واشتدت منعتهم في مسالك الحياة. فالآتي من الرتبة الأدنى الى الرتبة الأعلى في معارج الحلبة السياسية ينقض انقضاضاً على الحقل الذي يوكل إليه، فيعيث فيه فساداً ويمتص منه طاقته وماله، ويهيمن على موارده، وينتفع به له ولأفراد عشيرته الأقربين. ولقد بلغ الفساد مبلغاً خطيراً في أنفس معظم المسؤولين اللبنانيين حتى إنّهم باتوا لا يتورعون عن الإفصاح عن رغبتهم في الحصول على حصة عشرية أو عشرينية من ميزانية كل مشروع إنمائي تنهض به الدولة اللبنانية المتهالكة، ويفتخرون في العلن بأنّهم أخضعوا أصحاب المشروع لمشيئتهم. وعليه أضحت المؤسسات الإقتصادية المحلية والمؤسسات الدولية المانحة تتأقلم مه هذا الفساد البنيوي، فتقتطع على الفور من ميزانيتها حصة التوقيع اللبناني الرسمي على المشروع.

لا عجب من ثمّ، إذا هوت الإدارات المدنية كلّها في لبنان في قعر الفساد والإهتراء، ولا سيّما حين يعلم المنتفعون الإنتهازيون أنّ المجتمع اللبناني ليس سوى فسيفساء باهتة من القبائل والطوائف المتناحرة، لا تملك أن تراقب أو تحاسب أو تقوّم أو تصلح. فيكون المسّ بالفاسد الإنتفاعي الإنتهازي مسّاً بالطائفة وبرموزها وبهيبتها وبزعيمها. أمّا مسرحية المسرحيات في حلبة الإنتفاعية الإنتهازية اللبنانية، فيشاهدها اللبنانيون حين تصحو بغتةً ضمائر أهل الفساد في كل طائفة على حدة، فيُقبلون الى الإعلام يتقاذفون الإتهامات ويتراشقون بالفضائح. وحين يمعن المرء النظر في كواليس هذه المسرحية، يدرك أنّ صفقةً من الصفقات لم يتمكن أهل الفساد في جميع الطوائف من الإتفاق الخبيث على الإستثمار المنصف فيها، فإذا بهم يتناحرون ويكشفون بضعاً من عوراتهم. إلا أنّ ثمّة اتفاقاً سرياً يضبط هذه المكاشفات الإتهامية، ويرسم للجميع حدوداً لا يجوز لأحد أن يتجاوزها، ولكأنّ هناك حلفاً موضوعياً عقدته طبقة الفاسدين الكبار يضعهم في نجوة من المساءلة. فلا يحق لأحد أن يمس بهم لأنهم فوق الشبهات، يضمنون وحدهم للمجتمع اللبناني شيئاً من الإستقرار والسلام، فإن هم نالهم سوء الإتهام بالفساد، هيّجوا قبائلهم وحرّضوها على الإقتتال صوناً للكرامة الشخصية المنتهكة.

خامساً: الثورة المستحيلة

قد يكون الفعل السياسي اللبناني صورة عن الفعل السياسي العربي الخاضع للثالوث المحكم الإغلاق المتمثل بثالوث القبيلة والعقيدة والغنيمة. ولكن لمثل هذا الثالوث وقعاً مريراً في الإجتماع اللبناني لأنّه اجتماع فسيفسائي قابل للإنحلال المطّرد. وأدهى المصائب اللبنانية أنّ الكيان اللبناني يحتضر من غير أن يموت، فالموت في بعض الحالات إعتاق للناس من أسقام دهريّة لا طاقة لهم على معالجتها. وربّ سائل يسأل من الذي يمنع الكيان اللبناني من الإنتقال المنطقي من حالة الإحتضار الى حالة الموت؟ الجواب الوحيد المقنع هو القول بإرادة أجنبية تريد له البقاء محتضراً منحلاً متخلفاً حتى أوان الساعة.

يعلم الجميع أنّ هذا الإنحطاط السياسي في لبنان لا علاج له في مستوى البنى السطحية الظاهرة، فالتقويم الأشمل يعوزه ثورة ودم وتضحية وافتداء. غير أنّ عيب المجتمعات المتخلّفة أنّ أبناءها يبذلون دماءهم في غير موضعها، ولا يمكن لأحد أن يدّعي أنّ اللبنانيين بخلوا بدمائهم، إلا أنّ الدماء اللبنانية التي سالت على الأرض اللبنانية لم يُقيّض لها أن تروي الوعي اللبناني نضجاً واستقامة ورقياً. فالدماء يبذلها الناس في لبنان لا لثورة اجتماعية تروم المساواة والعدل والمؤاخاة والرقي الحضاري، بل يبذلونها فداءً عن زعمائهم وطوائفهم وكرامات السلاطين الأجنبية التي ترعاهم.

لذلك فالثورة في لبنان شبه مستحيلة، وتداعي الإستحالات مربكٌ حتى الإحباط، فوقائع الإنحطاط تقول بضرورة الثورة، بيد أنّ اللبنانيين لا يثورون على طوائفهم وزعماء طوائفهم، بل على الطوائف الأخرى والزعماء الآخرين. وإذا ثار قومٌ من طائفة على قوم من طائفة أخرى فلن يأتوا بثورةٍ لبنانية، بل بحربٍ أهلية تحرق الأخضر واليابس. وليس من سبيل الى تغيير النظام السياسي المتخلف والطبقة السياسية الفاسدة في لبنان الا بتغيير الذهنية اللبنانية في عمق أعماقها. ولا تغيير في هذه الذهنية الا بارتداد ثقافي شامل، وليس من إمكانية لارتداد ثقافي شامل من غير ثورة حقيقية، ولكن اللبنانيون لا يثورون، ولذلك انطوت هذه الحلقة المصيرية على عيب الدوران على الذات: من الثورة المستحيلة الى الثورة المستحيلة.[1]

---

[1] مشير باسيل عون، مرجع سابق، ص 65-68.

المبحث الثالث: حلول لتعزيز المواطنة في لبنان

الفكر السياسي اللبناني أسير مقولة يجترّها سياسيون لتبرير ممارساتهم، ويجترّها أيضاً باحثون منذ العشرينات وتتخلص بما يأتي: المواطنة في تناقض مع الطائفية، وما دامت الطائفية موجودة فلا مجال للوحدة الحقيقية والإندماج الإجتماعي. لا تستند هذه المقولة الى دراسات مقارنة حول المجتمعات الشبيهة بلبنان، وقد توصل كثير منها الى درجة عالية من المواطنة. ليس الموضوع ترفاً فكرياً أو مجرد تنظير، تؤثّر المقولة هذه على الممارسة السياسية وسلوك المواطنين والباحثين في لبنان في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان والثقافة المدنية.

هذه المقولة تبرر إثنتين من السلوكيات الخطيرة:

1- المحاصصة القصوى: حيث يقول بعض السياسيين ما دام النظام اللبناني لا يزال قائماً على الطائفية فنحن نطالب بحصتنا كاملة. على هذه الأساس المنطقي ظاهراً تجري محاصصة على كل المستويات وأدناها، بشكل لم يشهد له النظام الدستوري اللبناني مثيلاً في كل تاريخه، وكأنّ بين الطائفية واللاطائفية وبين الطائفية والعلمنة هوة شاسعة ولا يتوافر بين الإثنتين أي تدبير وسطي يسمح بتحقيق نظام مشاركة إلتماساً للعدل والوفاق.
2- الإستقالة الفكرية: الظاهرة الأخطر لدى باحثين يُصنفون أنفسهم باللاطائفيين أو العلمانيين أنّهم انطلاقاً من التناقض المطلق في ذهنهم بين الطائفية واللاطائفية، يعتبرون أن لا مجال للبحث في أي شيء آخر، وأن ما يجري يُشكل مساراً طبيعياً للطائفية ويكررون في أطروحات ومؤلفات وكتابات خطاباً مملاً.

الفقرة الأولى: الشأن العام العابر للطوائف

العلاج الفعلي في مسار آخر، المجال العام، أي المشترك بين اللبنانيين في حياتهم اليومية، في الحي والرصيف والشارع والخدمات العامة من مياه وهاتف وكهرباء ومعاملات إدارية. هذا المسار له انعكاسات ضخمة على كل المجالات. يشكّل المشترك الجامع الحياتي ما لا يقل عن 90 في المئة من قضايا

اللبنانيين، فكلّما توسع الإرتباط بالمجال العام، إدراكاً وممارسة يومية معيوشة في الشارع والحياة اليومية، العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة، كلّما انحسرت إمكانات الإستغلال السياسي.

الإستقلال والسيادة والأمن القومي والقضايا الكبرى معيارها وضمانها واستمرارها مرتبطة بمدى وعي المواطن للشأن العام ومدى اهتمام الحكام بقضايا الناس. عند البحث في الهاتف والكهرباء والمياه وحاجات المواطنين وعند مطالبة المواطنين بحقوق مشروعة يدفعون ثمنها يتولّد عندئذٍ الإقتناع بأنّ السيادة والإستقلال ودولة الحق وحكم المؤسسات ستكون جدية.

الشأن العام في حياة المواطن اليومية هو الطريق التي يسلكها والرصيف الذي يمشي عليه وأسماء الشوارع وأرقامها وإشارات السير.. يعني الشأن العام أيضاً المياه التي تسري أو لا تسري في القنوات واشتراك الهاتف الذي يمكن أو لا يمكن الحصول عليه، وكذلك الأشرطة الكهربائية التي تنير أو لا تنير. فعندما ينتقل اللبناني من إنارة المولد الكهربائي الى إنارة مؤسسة كهرباء لبنان يقول بعفوية واختصار "إجت الدولة"، الدولة التي ترعى الشأن العام قبل أن تكون السلطة التي تحتكر القوّة المنظمة. الخدمات العامة المتعلقة بالهاتف والكهرباء والمياه والمعاملات الإدارية هي المدخل في إدراك الناس الى المواطنة والمصلحة العامة والعلاقة اليومية المعيوشة بين المواطنين الذين يغذّون الأموال العامة والسلطة التي تتولى إدارة الإنفاق للمصلحة العامة.

على المستوى الوطني يشمل الشأن العام ثلاثة أمور:

1- الملكية العامة من أراضٍ وأنهر وبحور وغابات.. كما هي مُدرجة في الصكوك العقارية.
2- الأموال العامة التي مصدرها أموال مكلفين بالضرائب لهم تالياً حق المطالبة والمحاسبة.
3- المصالح العامة في مختلف القضايا الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والأمنية، والتي تتبلور في عملية التعبير عن المصالح والتشريع.

الشأن العام هو المدخل لبناء المواطنة وتخطّي السياسة الطائفية وترسيخ الإندماج الإجتماعي. الخصخصة والإصلاح الإداري والإعمار والسياسية الضريبية والعلاقة بين الرسمي والخاص والبلديات، إذا كانت لا تحمل هاجس توسيع رقعة الشأن العام وإدراكه لدى المواطنين فهي تأسيس لدولة مناقصات والتزامات غريبة عن الناس فيضطرون الى تمتين روابط أخرى فئوية ومحسوبية ومذهبية. لكنّه من الخطورة اعتبار الشأن العام شأن الدولة، إنّه منحى تسلّطي لا مواطني في مفهوم الشأن العام. انهيار مفهوم الشأن العام بعد سنوات الحروب هو الذي يفسّر المزيد من التطييف في السياسة اللبنانية، فمتى نبحث في الشأن العام وتوسيعه بدل السجال القديم حول الطائفية واللاطائفية الذي يبرّر الواقع في أسوأ مظاهرة تحت ستار إرادة التغيير؟ إنّ الحديث عن الطائفية لم يعد بريئاً، ويبرز عقم الفكر اللبناني ويشرعن السياسة المتبعة.

المنظرّون اللاطائفيون والعلمانيون على نمط "إلغي الطائفية، تلغي الطائفية، يلغي الطائفية، نلغي الطائفية.." أصبحوا أداة تبرير لسياسة طائفية تتنافى مع مضمون المادة 95 القديمة والجديدة من الدستور. إذا توقف المنظرون في الطائفية واللاطائفية وقد استنفد البحث في هذه القضايا وزادت الأوضاع طائفية، لينصرفوا الى البحث والعمل لتوسيع رقعة المجال العام، نكون عندئذٍ في بداية المسار نحو دولة المؤسسات أي الخدمات العامة والمجتمع الحقوقي.[1]

الفقرة الثانية: التربية على المواطنة

ثمّة جانب تربوي توجيهي لاكتساب المواطنة أو لإغنائها، فالتعرف على قيم المواطنة والقيم المدنية يتم بواسطة مؤسسات رسمية ومدنية، وعبر مرحلة زمنية متصلة. هذا الى جانب الإكتساب الشخصي للفرد، والتعوّد على حياة المواطنة وقيمها الجامعة. لا بدّ والحال هذه من عملية تربوية طويلة الأجل، ممتدة ومتجددة. وقد تعترضها صعوبات وعقبات موروثة وطارئة معاً، لأنّ هذه العملية ذات طابع إجتماعي ونفسي وثقافي، فضلاً عن العوامل السياسية والإقتصادية والأمنية، وضغوط الواقع الداخلي والتدخلات الخارجية.

---

[1] أنطوان نصري مسرّه، **الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2019، ص 340-341-343.

إنّ الإنفتاح على الإنسان والإنسانية أوّل القيم، ولا بدّ من اعتماد تربية الإبتعاد عن التعصب، بحيث تسود روح التسامح والتعاون بين المواطنين. التعصب يقوم على الكره، أو الإلغاء للأفكار المخالفة، وقد يقود الى التنازع والحروب الأهلية. وقد يتجه المتعصبون الى مزيد من الإنكماش أو العزلة خشية الإندماج الوطني. وتراهم يبالغون في الحديث على خوف الفرد والأقلية المختلفة. أمّا الوطنيون فإنّهم يتصرفون بحرية وعفوية داخل الفضاء الوطني. في مقابل حالة التعصب، ثمّة حاجة لتعميم ثقافة القيم الوطنية، وتالياً قيم المواطنة، كالإخاء والتسامح والتعاون والدفاع عن أرض الوطن، واحترام الرموز الوطنية من علم ونشيد وطني وقادة ومفكرين وطنيين خدموا شعبهم ووطنهم بإخلاص.

تتكامل قيم المواطنة على مختلف مستوياتها مع القيم المدنية، فالتربية المدنية مترابطة مع التربية الوطنية، لذلك جاءت التربية على المواطنة ملتصقة بالتنشئة المدنية في المناهج والبرامج التعليمية فضلاً عن العلاقة العضوية بين المجتمع المدني بما فيه من مؤسسات، والمجتمع الوطني الذي يشمل في ما يشمل الدولة، وتالياً السلطة، الى جانب المجتمع المرتبط بأرض الوطن. المجتمع المدني يقوم على مبادرات الأفراد بدون وصاية من السلطة، أمّا المجتمع الوطني كما لاحظنا فإنّه معني بالعلاقات بين المواطنين من جهة وعلاقتهم بالسلطة من جهة أخرى. من أبرز وأهم القيم المدنية المرتبطة بالتنشئة المدنية: الحرية في مواجهة الإستبداد، والمساواة في مواجهة التمييز الإجتماعي والسياسي والإقتصادي والثقافي، وتطبيق القانون في مقابل الفوضى، والإلتزام بالمصلحة العامة أو الشأن العام في مواجهة الأنانية، والمشاركة الإيجابية في خدمة المجتمع في مقابل السلبية والإنعزال، والقبول بمنطق التفاوض السلمي في مواجهة العنف والإرهاب، والإقتناع العلمي بالنسبية في مواجهة الدوغمائية التي تنطوي على القناعات المطلقة.

من هي الجهات الرسمية والمدنية المعنيّة بالتربية على المواطنة، وما هي الوسائل الناجعة في العملية التربوية هذه؟

قد يتبادر الى الذهن أولاً المؤسسات التعليمية من معاهد وجامعات لما لها من باع طويلة في العملية التربوية ولأنّها تتعامل مع الناشئة والشباب، ولأنّها تراجع برامجها ومناهجها التربوية بصورة دورية. هذا صحيح بيد أنّ

التربية المواطنية لا تقتصر على هذه المؤسسات، ثمّة أدوار مهمة لكل من العائلة والمحيط المهني ولوسائل الإعلام بعدما دخلت الفضائيات كل بيت. لذلك كان لا بدّ من التنسيق بين المؤسسات الرسمية والمدنية وبين المؤسسات المعنية بالتربية كافة. إنّها عملية متكاملة ومعقدة نظراً لما يكتنفها من صعوبات وما ينتظرها من مهام وطنية جسيمة.

على المدرسة بما تختزن من معارف وخبرات تربوية واجب أساسي في إطلاق ثقافة المواطنة في إطاريّ التعليم واكتساب المهارات. يمكن للطالب أو المُتعلّم معرفة أحوال الشعوب المختلفة في ثقافاتها وكيفيات انتقالها الى دائرة المواطنة، وأن يدرس قوانينها وأنظمتها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ومن خلال مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، ثمّة دروس نظرية مهمة لا بدّ من معرفتها والتبحّر في مضامينها بالتزامن مع تنفيذ أنشطة ميدانية داخل المجتمع للتدرب على التقرب من المواطنين ومعرفة مشكلاتهم وطموحاتهم. الكتاب وحده مفيد لكنه غير كافٍ لاكتساب الثقافات والمهارات السلوكية التي تساعد على اكتساب المواطنة والعمل من أجل تعميقها في الحياة الإجتماعية. إنّ تدريس مفاهيم الدولة والقانون والنظام العام ومقومات الإقتصاد الوطني وخصائص المجتمع الوطني ومعوقات الإندماج والمجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، يساعد على تكوين ثقافة عامة ضرورية لكنها غير كافية لتعميق الولاء الوطني والشعور بالإنتماء الى وطن. لا بدّ من إضافة الخبرات الواقعية أو الميدانية بواسطة العلاقات الإجتماعية بين المواطنين والمساعدة على معالجة مشكلاتهم المعيشية. كما أنّ مشاهدة الآثار الوطنية، والتمتع بخيرات الوطن والإستمتاع ببيئته الطبيعية على اتساع مجاله الجغرافي، من العوامل المكمّلة للإطار المعرفي والثقافي. ذلك أنّ التدريس النظري في المدارس دون الإنتقال الى المختبر العملي التطبيقي يبقى قاصراً عن بلوغ الأهداف الوطنية.

لذلك تهدف العملية التربوية في المدارس الى تدريب وتعليم المواطن منذ فتوته على الإنفتاح وقبول الرأي المختلف واحترام القانون والتعوّد على النقد والمشاركة في الحوار واكتساب مهارة التفاوض والإلتزام بالتفاهمات والإتفاقيات مع الآخر والدفاع عن حقوق المواطنين والإقبال على طرح القضايا الوطنية بحماسة واقتناع. وخلاصة العملية التربوية تتمثل في تطوير الثقافة الوطنية كما السلوك الوطني بعيداً من التملّق أو الإنصياع

بفعل الإملاء السلطوي. الهدف الأسمى من العملية التربوية بواسطة المدرسة أو غيرها هو ترقية الإنسان المواطن، ترقية مداركه وسلوكياته ومهاراته في حياته الشخصية، كما في مشاركته في الشأن العام. إنّه مواطن متفاعل وإيجابي، بعيداً عن الأنانية والإنعزال.

في المقابل إنّ المبالغة في تقديس الرموز الوطنية أمر سلبي غير مفيد، من الأفضل والأجدر مخاطبة العقل والبصيرة في موازاة الشعور والعاطفة. وإذا كانت الخبرات التربوية ضرورية في المدرسة، فإنّها أكثر من ضرورية في الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى التي تخاطب كل الناس في بيوتهم وعقولهم وتؤثر في مشاعرهم وعواطفهم. هنا يتدخل القانون الناظم لوسائل الإعلام ليصوّب المسار العام في إطار الثوابت الوطنية وأهمها حماية الوحدة الوطنية.

قد يُقال وماذا عن دور الأهل والبيئة العائلية في التربية على المواطنة؟ أليسوا المعنيين في الدرجة الأولى عن حياة أبنائهم وتعليمهم وتثقيفهم وتربيتهم؟ هذا صحيح في المبدأ، لكن كيف يتحقق في بيئة محدودة الثقافة أو قليلة الإمكانات المادية والمعنوية؟

هنا يتدخل المجتمع المدني، فضلاً عن الدور الرسمي الذي تقوم به مؤسسات الدولة، فالجمعيات الوطنية قادرة، أو هي معنية بالتواصل مع البيئة العائلية لمساعدتها وطنياً. إنّها مولجة بحكم أنظمتها التأسيسية بمساعدة الفقراء، ومد يد العون لهم ثقافياً واجتماعياً. والنقابات معنية برفع المستوى الإجتماعي من خلال الأعمال والمهن المنتشرة على مساحة الوطن. أمّا الأحزاب السياسية فإنّها المسؤولة مدنياً عن التثقيف السياسي والتوعية السياسية، وبقدر ما تكون وطنية النشأة ووطنية الأفكار والسياسات بقدر ما تخدم عملية التربية على المواطنة.

زادت اهتمامات المؤسسات المدنية بالشؤون الوطنية أو تلك المرتبطة بقضية المواطنة. من إبداء الرأي في نظام الإنتخابات العامة والمشاركة الفاعلة فيها الى حماية البيئة الطبيعية وتنظيم حملات التشجير والنظافة

العامة، الى العمل للقضاء على الأمية، الى تعميم برامج ثقافية وفنية ذات أبعاد وطنية مرموقة، الى توجيه المواطنين لحمايتهم في إطار السلامة العامة الى الدفاع عن حقوق المرأة وطنياً وعالمياً.[1]

[1] عدنان السيّد حسين، **المواطنة أسسها وأبعادها**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2013، ص 149.

القسم الثاني: الأحزاب اللبنانية والنظام التوافقي

إن التوعية بخصوص المواطنة والتربية عليها، والنجاح في تعزيزها على مستوى الفرد، ليس كافياً لتأسيس أرضية عامة للمواطنة إذا كان النظام المعني لا يمارسها، بل ويشجع على مفاهيم مناقضة لها كالطائفية. لذلك لا بد من تسليط الضوء على العناصر الكبرى التي تساهم في وجود المواطنة أو في إضعافها ومنعها. سنحاول في هذا القسم البحث في مفهوم الحزب السياسي وبنية ومبادئ الأحزاب اللبنانية بالإضافة الى التعمّق في الديمقراطية التوافقية المُتبعة في لبنان، وأخيراً اقتراح بديل عن النظام القائم.

الفصل الأوّل: الأحزاب اللبنانية

قد يتساءل البعض لماذا اخترت الربط بين مفهوم المواطنة وبين الأحزاب السياسية في نفس البحث، وجوابي هو أنّ الحزب السياسي يعتبر الفاعل الأول والرئيسي في الحياة السياسية في أي دولة، وهو القادر على تشكيل سياسات وبرامج جديدة وطرح الأفكار والتعديلات لتطوير النظام وهو القادر على تطبيق أفكاره بحال وصل الى السلطة، بالتالي فإنّ سلوك وأداء الأحزاب يعتبر مؤشراً بالغ الأهمية لقياس تطبيق او وجود أي مفهوم سياسي، سواء المواطنة أو غيرها من المفاهيم والمبادئ السياسية. لذا سوف نحاول في هذا الفصل البحث في بنية الأحزاب اللبنانية وفي مبادئها وشرعها التي تنادي بها، وكيفية تأثيرها على المواطنة سلباً أو إيجاباً.

ولكن قبل الدخول في التفاصيل الخاصة للأحزاب اللبنانية، لا بد من توضيح مفهوم الحزب السياسي بشكل عام وماهيته، خاصة وأنّه مفهوم قد يلتبس معناه على كثير من الأشخاص بسبب سلوك مشوه لحزب او بضعة أحزاب هنا وهناك، ولا أتكلم فقط عن الحالة اللبنانية، بل إنّ التشوه في الممارسة الحزبية واستخدامها بطريقة خاطئة وغير أخلاقية هو أمر موجود وشائع في كثير من دول العالم.

المبحث الأوّل: مفهوم الحزب السياسي

يرتكز مفهوم الأحزاب على تناقض أساسي؛ إذ يستحيل وصف مكانيكية الأحزاب السياسية وصفاً مقارناً وجدّياً. فالأبحاث المختصة السابقة والمتعددة والعميقة، وحدها تتيح يوماً ما بناء النظرية العامة للاحزاب. ولكن هذه الابحاث المتخصصة لا يمكن أن تكون معمقة حقاً ما لم تكن هناك نظرية عامة عن الأحزاب. ومفهوم الحزب لم يكن بالحاضر قبل الربع الثاني من القرن التاسع عشر. كما لم يكن لكلمة (حزب) المدلولات والمعاني نفسها تماماً المعروفة اليوم. حيث كانت أغلبية الدراسات الصادرة في الغرب والمتعلقة بالأحزاب السياسية تكتفي، لفترة غير بعيدة، بتحليل عقائدها فقط. وهذا الاتجاه ناتج عن المفهوم الذي ينظر إلى الحزب كجماعة عقائدية. فالأحزاب منظمة من الأفراد يتفقون في الرأي، لهم مصالح مشتركة يسعون الحصول على السلطة وتحقيق برنامجهم. مستعملين كل الوسائل المتاحة لديهم والتي يسنها القانون. يبدو

الحزب السياسي اليوم عاملاً طبيعياً ملازماً لكل نظام سياسي معروف فالحزب السياسي موجودة في أغلب الأنظمة، ويندر أن يكون هناك دولة لاوجود لحزب سياسي واحد فيها.

الفقرة الأولى: تعريف الحزب السياسي

صدرت حول هذا المفهوم مؤلفات مهمة وعديدة تدخل في تاريخ الأفكار السياسية أكثر منها في التحليل السوسيولوجي. إلا أن تعريف الحزب، خاصة بعد الخمسينات من القرن العشرين، لم يعد يستند فقط على (العقيدة) حتى في المفهوم الليبرالي نفسه، فباتت الأحزاب السياسية منظمة اجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين، ولها أنصار من أفراد الشعب من بيئات متعددة لهم عادات مختلفة، وهذا التباين بين أبناء الشعب يدفعهم إلى تشكيل الأحزاب السياسية والعمل باسمها لتحقيق أهداف محددة.

وقد عرَّف قاموس لو روبير – le Robert الفرنسي يعرف الحزب بأنه: تنظيم سياسي يقوم أعضاؤه بعمل مشترك لإيصال شخص واحد، أو مجموعة أشخاص، إلى السلطة وإبقائهم فيها بهدف نصرة عقيدة معينة.

أما موسوعة لاروس – La Grand Larousse Encyclopédique فتدخل عنصر المصالح في تعريفها للحزب فتحدده بأنه: مجموعة أشخاص تعارض مجموعة أخرى بالآراء والمصالح.

ويُعرَّف الحزب أنه اجتماع من الناس ينادون، بمذهب سياسي واحد. كما تسعى الأحزاب إلى السيطرة على السلطة، ومن ثم تسخير كافة الإمكانات لتحقيق أهدافها العامة والخاصة، ومن أجل الوصول إلى السلطة تقوم الأحزاب السياسية بأعمال ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، وبالمقابل تحقيق خدمات للمجتمع وفقاً للمبادئ التي تتحكم بطبيعة العمل السياسي.

أمّا الدكتورة هالة أبو حمدان فتعرّف الحزب على أنّه جماعة منظمة من الأفراد تجمعهم عقيدة أو برنامج محدد، هدفها الوصول الى السلطة من أجل تحقيق برنامج سياسي أو أيديولوجية معينة. هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية: أولها، عنصر التنظيم بحيث لا يمكن اعتبار الجماعات غير المنظمة أحزاباً، وثانيها العقيدة أو البرنامج أي أن ما يجمع هؤلاء الأفراد هو أيديولوجية معينة لتحقيق هدف سياسي معين. أمّا ثالث هذه العناصر فهو الوصول الى السلطة وهو ما يركّز عليه ريمون آرون عند تعريفه للحزب فيقول أنّ هذه الجماعة المنظمة تعمل من أجل الإستيلاء على السلطة والإحتفاظ بها. لذلك فإنّ العقيدة هي الأساس الذي يفرّق الأحزاب السياسية عن غيرها من التجمعات، والتنظيم هو وسيلة لتحقيق الهدف السياسي الذي يتحقق بالوصول الى السلطة أو بالمشاركة فيها.[1]

الدكتور عصام سليمان يعرّف الحزب على أنّه تجمّع أفراد، مُنظّم الى حدٍ ما، هدفه التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة. فالحزب يطمح أساساً الى تحمّل مسؤولية ممارسة الحكم.[2]

الفقرة الثانية: نشأة الأحزاب السياسية

يعتقد موريس دوفرجيه أن نشأة الأحزاب المعاصرة تعود إلى عام 1850 حيث لم يكن قبل ذلك أي بلد في العالم (باستثناء الولايات المتحدة) يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة. ويرى أن هناك أصلين للأحزاب: الأصل الانتخابي والبرلماني، والأصل غير الانتخابي وغير البرلماني أو الأصل الخارجي.

يتبلور الأصل الأول في تكوين الأحزاب من خلال إنشاء الكتل البرلمانية أولاً ثم اللجان الانتخابية في مابعد، وأخيراً يقوم في المرحلة الثالثة تفاعل دائم بين هذين العنصرين. وتكون وحدة العقائد السياسية المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية. ومع ذلك فالوقائع لا تؤكد دائماً هذه الفرضية. إذ يبدو غالباً أن المجاورة

---

[1] هالة أبو حمدان، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، مكتبة الجامعة، زحلة، 2012، ص 108.

[2] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2001، ص 102.

الجغرافية أو إرادة الدفاع عن مصالح المهنة (المصلحة المهنية المشتركة) هما اللتان أعطتا الدفقة الأولى، أما العقيدة فجاءت فيما بعد. وإلى جانب العوامل المحلية الإقليمية والعوامل الإيديولوجية، يجب أن يحسب أيضاً حساب للمصالح. كقيام بعض الكتل بصورة صريحة أو ضمنية. بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها في ذلك شأن أي نقابة. والاهتمام بإعادة الانتخاب يلعب هنا بالطبع دوراً كبيرا. ويكاد نشوء اللجان الانتخابية، الذي جاء كرد على نشوء التكتلات البرلمانية، أن يكون مبادرة من اليسار، لأنه بفضلها، يمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادرة على منافسة النخبة القديمة. وقد اضطر اليمين بحكم الضرورة إلى أن ينشئ بدوره لجاناً انتخابية. ويكفي بقيام هاتين الخليتين الرئيسيتين: الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، أن يقوم تناسق دائم بينهما وأن ترتبطا بروابط منتظمة حتى يتكون منهما حزب حقيقي.

وفي كثير من الحالات، يتم إنشاء الحزب، بصورة أساسية، بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط مستقل خارج البرلمان، وعندها يمكن الكلام عن نشأة خارجية للأحزاب. فتكتل المنظمات تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة. ومثال النقابات هو الأشهر: والكثير من الأحزاب الاشتراكية مدين لها بوجوده بصورة مباشرة. والحزب الاشتراكي البريطاني هو أكثرها دلالة. فقد ولد على أثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات Trades Unions عام 1899 القاضي بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني يقرِّب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، ذلك التأثير الذي تمارسه التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية. وإذا كانت الأحزاب الفلاحية أقل نمواً من الأحزاب العمالية. إلا أنها أظهرت نشاطاً كبيراً في بعض البلدان. وعلى الأخص في البلدان الاسكندنافية. وفي أوروبا الوسطى. وفي سويسرا وأوستراليا وكندا، وحتى في الولايات المتحدة. ويدل دور الجمعية الفابية في نشأة حزب العمال البريطاني على أثر الجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية في ولادة الأحزاب السياسية. كما أن هناك أحزاباً سياسية تنشأ على هذا الأساس من إيجاد قاعدة شعبية تمكنه من النجاح في ظل نظام يعتمد الانتخابات طريقاً للوصول إلى السلطة.

كما كان للكنيسة دور أيضاً في إنشاء الأحزاب، كالأحزاب المسيحية اليمينية سنة 1914. وفي ظهور الأحزاب الديمقراطية المسيحية. وبعض النقابات والجمعيات الثقافية والكنائس. يمكننا إدراج جمعيات المحاربين القدامى في ظل التنظيمات الخارجية القادرة على خلق الأحزاب في أوروبا. إذ كان دورها كبيراً

عقب الحرب العالمية الأولى، في خلق الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها. ويجب أيضاً ذكر دور الجمعيات السرية والتكتلات والتجمعات الصناعية والتجارية. ومهما كان أصل الأحزاب ذات المنشأ الخارجي أي خارج الأساليب البرلمانية والانتخابية فإنها ذات صفات تميزها عن الأحزاب التي تحدرت برلمانياً وانتخابياً. وأهم هذه الصفات أن الأحزاب ذات المنشأ الخارجي أكثر مركزية وتماسكاً وانضباطاً من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والانتخابي. وقد كانت غالبية الأحزاب السياسية حتى عام 1900 ذات نشأة برلمانية، إلا أنه في القرن العشرين أصبحت النشأة الخارجية هي القاعدة في حين ارتدت النشأة البرلمانية طابع الاستثناء. وتجدر الإشارة، اخيراً إلى الملاحظة التي أبداها جوزف لابالومبارا ، وميرون واينر بالنسبة لنشأة الأحزاب في دول العالم الثالث: بأنه ثمة أنظمة استعمارية كانت قد أقامت في البلدان المستعمرة مجالس تمثيلية، وأحياناً نظاماً انتخابياً محدوداً. وغالباً مارفضت الحركات القومية العمل من داخل النظام البرلماني، واضطرت حركات التحرر الوطني، نتيجة لعداء أغلب النظم الاستعمارية لها، أن تلجأ إلى السرية. وهناك أخيراً، حالات تظهر فيها أحزاب جماهيرية في غياب كل نظام استعماري أو برلماني. وأشار هذان الكاتبان إلى دور القادة الكاريزميين في نشأة أحزاب العالم الثالث وخصوصية هذه الأحزاب واختلافها الكبير عن الأحزاب الغربية.

الفقرة الثالثة: تصنيف الأحزاب السياسية

في البداية يجب علينا أن نذكر أن هناك فارق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية، فالأول تصنيف للحزب نفسه من الداخل، أما تصنيف النظم الحزبية، فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة. ولتصنيف الأحزاب بشكل عام يمكننا القول أن هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب: أحزاب إيديولوجية، وأحزاب براجماتية، وأحزاب أشخاص.

- **الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج:** وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو أيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والدينية، إلا أنَّ منذ منتصف القرن الماضي، أصبحت هناك مرونة في التعامل مع الأيديولوجية، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة، وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية.

- **الأحزاب البراجماتية:** يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف. تتضمن أحزاب المصالح والأقليات.
- **أحزاب الأشخاص:** هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، و هذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث إنتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم.

الفقرة الرابعة: وسائل الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب بتأدية خدمات عامة ليست غاية في حد ذاتها، و إنما هي وسيلة للسيطرة والوصول إلى الحكم، و للأحزاب السياسية وسائل متعددة للوصول لإشباع الرغبات، و تحقيق الأهداف العامة و الخاصة، وأهم هذه الوسائل:

- الوسائل السياسية و تشمل التمثيل النيابي و منافسة القضايا المهمة و الإشراك في الأعمال الإدارية.
- وسائل ربط المصلحة الخاصة للأحزاب بالمصلحة العامة عن طريق التمسك بالشعارات القومية، و تتخذ تلك الأحزاب هذا السلوك لضمان التأييد الشعبي حتى و لو كانت أهدافه هدامة.
- وسائل الاتصال حيث تتبع بعض المظاهر التي تميز الحزب عن غيره من الأحزاب كأن تصدر باسمها صحفا لنشر أفكارها و برامجها.

الفقرة الخامسة: وظائف الأحزاب

تعمل الأحزاب السياسية في محيط معقد متشابك بعناصر شخصية و مصالح متعددة للجماعة التي لديها العضوية في تلك الأحزاب، التي تسعى لحماية تلك المصالح عن طريق الوصول إلى السلطة، كما تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة و متعددة، و أهم هذه الوظائف:

- الوظيفة السياسية، و إثبات فاعليتها يتوقف على قدرة الحزب الفنية في التأثير على جماهير الشعب والتأثر به و مدى علاقته بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي.
- كما تساهم في تحقيق الوحدة القومية بتقوية الروابط بين الناخبين و الجهاز السياسي.
- كما تعمل بدور الرقابة الفعلي على أعمال الحكومة مما يجعلها مسؤولة أمام الشعب.
- تجميع و صياغة الاحتياجات و التحديات التي يعبر عنها أعضاؤها و المتعاطفين معهم.
- القيام بنشاطات اجتماعية و تثقيف الناخبين و المواطنين بشكل عام حول النظام السياسي والانتخابي و تشكيل القيم السياسية العامة.
- موازنة المتطلبات و التطلعات المتناقضة و تحويلها إلى سياسات عامة.
- تحريك و تفعيل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية و تحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية.
- إيجاد قنوات لنقل الرأي العام من المواطنين إلى الحكومة.
- استقطاب و تأهيل المرشحين للمناصب التمثيلية.
- تقديم المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لعامة الشعب.
- تمكين الجماعات و الأفراد من التعبير عن رغباتهم و معتقداتهم[1].

المبحث الثاني: الأحزاب اللبنانية

يصون الدستور اللبناني الحريات ويكفل "إحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد"، لذلك تنشط وتتنوع في لبنان الأحزاب السياسية والجمعيات فمنها الإيديولوجي الأممي او القومي ومنها الوطني والديني والمناطقي، وهي تعمل سياسياً وإجتماعياً وتستقطب حولها منتسبين ومؤيدين.

لم يسمح الإنتداب في بداية عهده بنشوء أحزاب سياسية، فاقتصر الأمر على بعض التيارات السياسية والجمعيات المحدودة التنظيم. بين عامي 1920 و1930 نشأت أحزاب سياسية محدودة التأثير، منها ما اتخذ طابعاً مسيحياً مثل حزب الترقي اللبناني، حزب العمال العام، حزب الشبيبة اللبنانية، وحزب الرابطة

[1] الموسوعة السياسية، **الأحزاب السياسية:** https://bit.ly/2F9KgsN (تاريخ الدخول: 7 أيلول 2020).

اللبنانية. ومنها ما اتخذ طابعاً وطنياً وحدوياً مثل حزب الإستقلال العربي، والحزب الديمقراطي. كما تكوّن حزب الشعب في سنة 1924 الذي تحوّل الى الحزب الشيوعي اللبناني.

في المرحلة الثانية (1930-1940)، ظهر دور الأحزاب أكثر من دورها في المرحلة الأولى، ويمكن التوقف عند ظاهرتي الأحزاب العلمانية والأحزاب الطائفية. من الأحزاب العلمانية كان الحزب السوري القومي الإجتماعي، الحزب الشيوعي، وعصبة العمل القومي. ومن الأحزاب الطائفية وإن رفعت شعارات وطنية أو عربية كان حزب الكتائب وحزب النجادة. اللافت في هذين الصنفين من الأحزاب اكتفاؤهما بممارسة دور الجماعات الضاغطة، فيما تركز العمل السياسي التمثيلي من خلال شخصيات سياسية ملتئمة في كتلتين: الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية.[1]

سنسلّط الضوء على الأحزاب التي كانت حاضرة وفاعلة في أغلب الحياة السياسية بعد الحرب الأهلية، أي منذ العام 1990 وحتى يومنا هذا. تجدر الإشارة الى أنّني واجهت القليل من الصعوبة في الحصول على مبادئ وشرع بعض الأحزاب، حيث أنّ عدداً منها ليس لديه موقعاً إلكترونياً أو مرجعاً رسمياً، والبعض الآخر لديه موقعاً إلكترونياً لكنّه غير ناشر لمبادئه عليه، وبالتالي حصلت على بعض المبادئ عن طريق الإتصال مباشرة بإحدى كوادر هذه الأحزاب، وحيثما تعذرت كل الطرق لجأت الى المرجع الرسمي الوحيد للدولة اللبنانية الذي تناول الأحزاب ألا وهو وزارة الإعلام.

وأبرز هذه الأحزاب والقوى السياسية هي:

الفقرة الأولى: التيّار الوطني الحُرّ

نشأ التيار الوطني الحر في العام 1990، بعد نفي العماد ميشال عون الى باريس، وقد تطور من حركة سرية الى تيار شعبي منظم بقوانين داخلية. أصبح التيار الوطني الحر حزباً في أيلول 2005 بعد عودة العماد ميشال عون من منفاه الباريسي في 7 آيار 2005، وفي أعقاب عودته بعد خروج القوات السورية من لبنان، تحالف مع تيار المردة خلال الإنتخابات النيابية، وتحالف فيما بعد مع حزب الله وحركة أمل. وكان التيار من أكبر المعارضين للوجود السوري العسكري في لبنان، ومن أبرز مؤسسي حركة 14 أذار، الا أنه

[1] عدنان السيّد حسين، **لبنان والدولة المرجوّة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014، ص 16.

إنسحب منها فيما بعد. بعد وصول العماد ميشال عون إلى سدّة الرئاسة عام 2016، ترأس الوزير جبران باسيل التيار الوطني، وباتت الكتلة النيابية "لبنان القوي" أكبر كتلة نيابية في المجلس النيابي.

يعرّف التيّار الوطني نفسه على أنّه "امتداد للحالة اللبنانيّة التي نشأت مع مسيرة نضال العماد ميشال عون، ومرحلة تولّيه الحكم في أواخر الثمانينيّات من القرن العشرين، تعبيراً عن صحوة الشعب اللبنانيّ في وجه الحالات الخارجيّة ونتائجها. ويضيف أنّه تصدّى في الداخل وفي بلدان الانتشار، لاحتلال لبنان، وقدّم التضحيات دفاعاً عن حرّيّته وسيادته واستقلاله وكرامة شعبه، منتهجاً سلوكيّة رائدة، إنسانيّة وشجاعة. يسعى التيّار الوطنيّ الحرّ، الحزب السياسيّ، إلى تجديد الحياة السياسيّة في لبنان، على أسس العلم والأخلاق والإقدام، وإلى تحرّر الإنسان اللبنانيّ." وهو يلتزم العمل تحت عنوان التغيير والإصلاح، وفق المسلّمات التالية:

- إيمانه أنّ الإنسان الفرد قيمة بذاته، وأنّ الناس يولدون ويموتون متساوين، ويعيشون متمتّعين بالحقوق والحرّيّة والكرامة، ولهم أن يتباينوا في الآراء والتوجّهات والمعتقدات.
- إلتزامه الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والمواثيق والاتّفاقات الدوليّة ذات الصلة، من حيث توجّه قيمها ومبادئها أهداف الحزب وبرامجه.
- تشدّده في أنّ لبنان كيان سيّد حرّ مستقلّ يقوم على عقد اجتماعيّ تقرّه إرادة شعبه الحرّة.
- تأكيده أنّ لبنان اختبار إنسانيّ مميّز، بفضل ما يتّسم به من تعدّديّة وتفاعل فكريّ وانفتاح على الحضارات، وبفعل تجربته الديمقراطيّة الرائدة في العالم العربيّ.
- إحترامه الدستور اللبنانيّ شرعةً للحكم في لبنان، في تطبيقه وتفسيره وتعديله.
- تمسّكه بانفتاح لبنان على محيطه العربيّ والعالم، والتفاعل معاً، بما لا يعارض أوّليّة الانتماء الوطنيّ، على أن يكون اللبنانيّ بعداً لبنانيّاً في الخارج، لا بعداً خارجيّاً في الداخل.
- إقتناعه بأنّ المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات، إذ إنّ المرأة شريك أساس في بناء المجتمع وصنع القرار السياسيّ.[1]

---

[1] موقع التيار الوطني الحر، **الميثاق والمبادئ**: https://www.tayyar.org/FPM/CharterAndLogo (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

الفقرة الثانية: حزب الله (المقاومة الإسلامية في لبنان)

تنظيم سياسي عسكري متواجد على مساحة لبنان السياسية والعسكرية اللبنانية، وقد إكتسب وجوده عن طريق المقاومة العسكرية للوجود الإسرائيلي وخاصة بعد إجتياح بيروت عام 1982، وكلل الحزب عمله العسكري بإنسحاب العدو الإسرائيلي من الجنوب في 25 آيار من العام 2000، وتصدى له في حرب تموز 2006 وألحق في صفوفه خسائر كبيرة أعتبرت في إسرائيل إخفاقات خطيرة وتهديداً وجودياً لها.

1982 هو تاريخ نواة الوجود التنظيمي لحزب الله في لبنان كما يقول قادته غير ان التاريخ المعلن لنشأته هو بداية العام 1985. وكان لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 بقيادة الإمام الخميني دافعاً قوياً في نمو حزب الله، وقد جاء في بيان صادر عن الحزب في 16 شباط 1985، ان الحزب "ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح الله آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة" كما جاء في البيان.

يهتم الحزب بمصير ومستقبل لبنان، ويساهم مع بقية القوى السياسية اللبنانية في إقامة مجتمع أكثر عدالة وحرية. كما يرفع شعارات الإلتزام بالوحدة الوطنية والدعوة الى رفض الوجود الأجنبي فيه. ويهتم بالقضايا العربية والإسلامية وبخاصة القضية الفلسطينية. حيث ينادي حزب الله بضرورة القضاء على إسرائيل بوصفها كياناً غير مشروع، معتبراً الأراضي الفلسطينية كلها أرضاً محتلة من البحر الى النهر.

كانت القيادة عند التأسيس جماعية، لا توجد مصادر مستقلة تتحدث بالتفصيل عن طرق إدارة الحزب قبل العام 1989، إلا أن المعلومة المتداولة تفيد ان القيادة كانت جماعية، الى ان أنتخب الأمين العام الأول لحزب الله الشيخ صبحي الطفيلي، الذي تولى هذا المنصب من عام 1989 حتى عام 1991، ثم أجبر على الإستقالة بعد إعلانه من جانب واحد العصيان المدني على الحكومة اللبنانية الأمر الذي رفضه الحزب، وتولى منصب الأمين العام السيد عباس الموسوي خلفاً له، لكنه لم يستمر أكثر من تسعة أشهر، فقد إغتالته إسرائيل في عام 1992، ليقود الحزب من بعده السيد حسن نصرالله الذي لا يزال يشغل هذا المنصب حتى الآن.

وينسج حزب الله علاقات وثيقة مع سوريا وإيران، ويشارك في الحياة الديموقراطية السياسية اللبنانية عبر عدد من النواب والوزراء وجمهور حاشد داعم لمقاومته لإسرائيل. ويشكل داخل البرلمان كتلة نيابية تعرف بكتلة "الوفاء للمقاومة".

الفقرة الثالثة: حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية)

بدأ مؤسس حركة "أمل" الإمام السيد موسى الصدر نشاطاته بالشؤون الاجتماعية عام 1960 في مدينة صور بمحو الأمية واستنهاض دور المرأة وبناء المؤسسات، فهيئة نصرة الجنوب عام 1970 فاعتصامات تطالب برفع الحرمان، فاسس "حركة المحرومين" واعتبرها "حركة اللبناني نحو الافضل"، وكانت تضم شخصيات وطنية من مختلف الطوائف، ومع اندلاع الحرب الاهلية وقف موقف الرافض بشدة لها ومع بروز البعد الاسرائيلي ونواياه العدوانية على لبنان بدأ بتدريب الشباب اللبناني على السلاح لمواجهة الاعتداءات الاسرائيلية، وأعلن عن ولادة حركة أمل (وهي مختصر الاحرف الاولى لـ "أفواج المقاومة اللبنانية") إثر الإنفجار الذي وقع في معسكر تدريب لشباب حركة المحرومين إستشهد فيه أكثر من 35 شاباً في قرية عين البنية في قضاء بعلبك الهرمل في 1975/7/6. وأوضح الامام الصدر أن شباب أمل هم الذين استجابوا لدعوته من أجل حماية الوطن وصيانة كرامة الأمة عندما وجه لهذه الغاية دعوته الى اللبنانيين جميعاً بتاريخ 1975/1/20 "في الأيام التي بلغت بها الإعتداءات الإسرائيلية على الجنوب ذروتها ولم تقم السلطات المسؤولة بواجبها". رافضاً الحرمان والتوطين معتبراً أن "مطامع إسرائيل في الجنوب تتجاوز المياه والأرض بل إنها تريد أن توطن الفلسطينيين وتنهي قضيتهم" .

تعرّف نفسها "إن حركة المحرومين (أمل) في لبنان تمتد جذورها عبر الزمن مع وجود الإنسان منذ أن كان. إنها طموحة نحو حياة أفضل، تدفعه للتصدي لكل ما يفسد عليه حياته أو يجمد مواهبه أو يهدد مستقبله لذلك فإنها حركة الإنسان العامة في التاريخ، قادها الأنبياء والأولياء والمصلحون ودفعها المجاهدون، وأغناها الشهداء الخالدون، وهذا الترابط العميق عبر التاريخ، والمواكبة الشاملة في أنحاء العالم، وهذه التجربة المعاشة للإنسان، وكل إنسان، تعزز حركة ألمحرومين (أمل) في لبنان وتنير طريقها وتضمن استمرارها ونجاحها وعندما نحاول رسم معالم حركة المحرومين (أمل) في لبنان، بما للبنان من أبعاد حضارية، وبما لهذه الفترة الزمنية الحافلة بالأحداث، وما لهذه المنطقة التي بدأت تدخل مجدداً في التاريخ من بابه الواسع من تفاعلات." أمّا المبادئ فهي:

- إن هذه الحركة تنطلق من الإيمان بالله بمعناه الحقيقي لا بمفهومه التجريدي فإنه الأساس لكافة نشاطاتنا الحياتية ولعلاقاتنا الإنسانية وهو الذي يجدد عزيمتنا باستمرار وثقتنا ويزيد طموحنا ويصون

سلوكنا كما وانها تعتمد على أساس الإيمان بالإنسان، بوجوده، بحريته وبكرامته. والحقيقة أن الإيمان بالإنسان هو البعد الأرضـي للإيمان بالله، بعد لا يمكن فصله عن البعد السماوي والينابيع الأصلية للأديان تؤكد ذلك بإصرار.

- أما تراثنا العظيم في لبنان وفي الشرق كله الحافل بالتجارب الإنسانية الناجحة المشرق بالبطولات والتضحيات والزاخر بالحضارات والقيم فهو الذي برسم الخطوط التفصيلية للطريق ويؤكد أصالتنا ويعطي سبباً واضحاً لوجودنا وسنداً قاطعاً لمشاركتنا الحضارية وبنفس الوقت فإن الاستفادة من التجارب في أقطار الأرض مع الاحتفاض بالأصالة دليل رغبتنا الأكيدة إلى الكمال والتقدم وقناعتنا بوحدة العائلة البشرية وتفاعلها.
- إن حركة المحرومين أمل انطلاقا من هذه المبادئ تؤمن بالحرية الكاملة للمواطن وتحارب دون هوادة كافة أنواع الظلم من استبداد وإقطاع وتسلط وتصنيف المواطنين وتعتبر أن نظام الطائفية السياسية في لبنان لم يعط ثماره وهو الآن يمنع التطور السياسي ويجمد المؤسسات الوطنية ويصنف المواطنين ويزعزع الوحدة الوطنية.
- وترفض الحركة الظلم الاقتصادي وأسبابه من احتكار واستثمار الإنسان لأخيه الإنسان وتحول المواطن إلى المستهلك والمجتمع إلى تجمع المستهلكين وحصر النشاطات الاقتصادية في أعمال الربا والتحول إلى سوق للإنتاج العالمي وتعتقد الحركة أن توفير الفرص لجميع المواطنين هو أبسط حقوقهم في الوطن وأن العدالة الاجتماعية الشاملة هي أولى واجبات الدولة.
- إن حركة المحرومين هي حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية وسلامة أراضـي الوطن وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان والحركة هذه تعتبر أن التمسك بالسيادة بالمصالح القومية وتحرير الأرض العربية وحرية أبناء الأمة هي من صميم التزاماتها الوطنية لا تنفصل عنها وغنيُ عن القول أن صيانة لبنان الجنوبي والدفاع عن تنميته هو جوهر الوطنية وأساسها حيث لا يمكن بقاء الوطن بدون الجنوب ولا تصور المواطنية الحقة بدون الوفاء للجنوب.
- فلسطين، الأرض المقدسة، التي تعرضت ولم تزل لجميع أنواع الظلم هي في صلب حركتنا وعقلها وأن السعي لتحريرها أولى واجباتنا وأن الوقوف إلى جانب شعبها وصيانة مقاومته والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها سيما وأن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان وعلى القيم

التي نؤمن بها وعلى الإنسانية جمعاء وإنها ترى في لبنان بتعايش الطوائف فيه تحدياً دائماً لها ومنافساً قوياً لكيانها.

- إن هذه الحركة لا تصنف المواطنين ولا ترفض التعاون مع الأفراد أو الفئات الشريفة التي ترغب في بناء لبنان أفضل إنها ليست حركة طائفية ولا عمل خيرياً ولا موعظة ونصحاً ولا تهدف إلى تحقيق مكاسب فئوية إنها حركة المحرومين جميعاً إتها تتبنى الحاجات وتنظر إلى حرمان المواطنين وتدرس الحلول وتتحرك فوراً لأجلها وتناضل إلى جانب المحرومين إلى النهاية لذلك فإنها تعتقد أنها حركة اللبنانيين الشرفاء جميعاً أولئك الذين يخسون بالحرمان في حاضرهم وأولئك الذين يشعرون بالقلق على مستقبلهم.[1]

وفي عام 1982 كانت الحركة رأس الحربة في مقاومة الاجتياح ثم الاحتلال الاسرائيلي وقادت اخراجه من العاصمة والجبل ومعظم الجنوب والبقاع الغربي وصولاً الى منطقة ما كان يعرف بالشريط الحدودي. وشكلت مواجهات خلدة ومقتل نائب رئيس الاركان الاسرائيلي هناك نقطة تحول أساسية في تاريخ الحركة ومقاومتها ولبنان، ثم اسقاط اتفاقية 17 ايار (صلح مع اسرائيل)،بعد انتفاضة السادس من شباط عام 1984 التي غيرت مجرى الأحداث وقلبت موازين القوى في لبنان والمنطقة. في 31 آب 1978، انقطع الاتصال بالإمام الصدر ورفيقيه الشيخ محمد يعقوب والأستاذ عباس بدر الدين، وكانوا في زيارة ليبيا استجابة لدعوة رسمية من حاكمها . ترّأس حركة أمل بعد تغييب السيّد موسى الصدر الرئيس حسين الحسيني لفترة قصيرة ثم قادها الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني. بالاضافة الى رئاسة البرلمان، للحركة عدد من الوزراء منذ حكومات اتفاق الطائف، وعدداً من النواب في جميع المجالس التي توالت بعد الاتفاق المذكور. وتشكل حالياً تكتلاً نيابياً يعرف باسم "كتلة التنمية والتحرير".

[1] صفحة حركة أمل على الفيسبوك، **الميثاق والمبادئ**: https://www.facebook.com/amalmovementlebanon (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

الفقرة الرابعة: حزب القوّات اللبنانية

هو حزب سياسي وميليشيا سابقة أسسها بشير الجميل سنة 1976 لكي تكون الذراع العسكري للجبهة اللبنانية. كانت إحدى أهم الأطراف المتصارعة أثناء الحرب وخاضت معارك عديدة ضد ميليشيا الحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية. كما انها دخلت بصراعات مع ميليشيات يمينية أخرى كانت حليفة لها. عرفت بعد إغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل سنة 1982 عدة تغييرات على قياديتها وبدأت تأخذ إستقلاليتها عن الجبهة اللبنانية. دخلت في صراع دموي مع وحدات الجيش بين عامي 1989 و 1990. سلمت أسلحتها بعد إتفاق الطائف وتحولت الى حزب سياسي. في العام 1994 اتهم قائد القوات اللبنانية سمير جعجع بعدة جرائم كان احداها تفجير كنيسة سيدة النجاة، كما اتهم بإغتيال طوني فرنجية نجل رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية وإغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي والعديد من الأحداث الأخرى فأدى ذلك الى الحكم على جعجع بالسجن المؤبد وحظر القوات. رفع الحظر بعد خروج الجيش السوري من لبنان سنة 2005 وأطلق سراح سمير جعجع بعفو. وهو يرأس حالياً الهيئة التنفيذية للقوات. ولحزب القوات اللبنانية حالياً مشاركة وزارية وكتلة نيابية داخل الندوة البرلمانية.

أمّا مبادئه فهي:

- قيمة الإنسان هي أولاً في ذاته، أقدس ما فيه روحه وعقله وكرامته وضميره، مما يخوّله إعطاء معنى لحياته والبحث عن سعادته في عيشه التاريخي واللقاء بالآخرين.
- إنّ الحرية حق أساسي من حقوق الإنسان وقد شكلت عبر التاريخ الميثاقية الروحية والحافز لكل الجماعات التي اختارت لبنان وطناً نهائيا حفاظاً على وجودها.
- لبنان في ذاته هو الوطن والكيان والميثاق والدولة، تشكّل عبر مئات السنين من خلال التفاعل الحضاري موطناً للإنسان. من هنا تعمل القوات اللبنانية على تركيز جوهر الكيان اللبناني ونهائيته في سبيل المحافظة على معانيه الروحية والفكرية والمعنوية وترسيخه وطناً للعيش الحر الكريم والرغيد لأبنائه.
- إنّ التمسك بنهائية الكيان اللبناني يحتم وجود دولة دستورية، سيدة، ديمقراطية، ذات نظام برلماني ليبرالي.

- إنّ لقاء المسيحية والإسلام في لبنان هو لقاء تفاعلي يشكل ميزة للبنان في إيجابيته. يستطيع العيش المشترك المسيحي – الإسلامي مع الممارسة السليمة بحرية ومساواة، أن يقدّم للعالم قدوة في تجاوز الصدامات وتخطّي الصراعات التاريخية.
- إنّ تطور حركة التاريخ يؤدّي الى تحرر الفرد والمجتمع على حدٍّ سواء، وصولاً الى إرساء كيان مجتمعي وسياسي حر، آمن ومستقر، يكون ضامناً لنموّ شخصية المواطن.[1]

الفقرة الخامسة: تيّار المستقبل

هو جمعية سياسية أسسها رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وبعد إغتياله عام 2005 تسلم قيادتها نجله رئيس الحكومة السابق سعد الحريري. وقد شكل تيار المستقبل العمود الفقري لثورة الأرز بالتحالف مع الحزب التقدمي الإشتراكي والقوات اللبنانية وحزب الكتائب، وقوى سياسية أخرى عرفت بتحالف 14 أذار. أما غاية تيار المستقبل وتوجهاته فقد ظهرت من خلال طلب التأسيس على أنه تجسيد لميثاق العيش المشترك حرية وسيادة وإستقلال لبنان، وبنهائية الكيان ووحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المعترف بها، وبعروبة لبنان وهويته وإنتمائه، إلتزامه المواثيق العربية والدولية وبتجسيد الدولة لهذه المبادئ دون إستثناء، كما يعلن إيمانه بالنظام الديمقراطي البرلماني القائم على إحترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، كذلك يعلن إيمانه بمبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وبالمبادرة الفردية والملكية الخاصة وتوزيع الثروة الوطنية القائمة على الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً بإعتبارها ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة وإستقرار النظام من ضمن النظام الإقتصادي الليبرالي الحر. فضلاً عن موضوع إلغاء الطائفية السياسية ورفض فرز الشعب والتجزئة والتقسيم والتوطين.

كان لتيار المستقبل وجود إعلامي بارز في لبنان على جميع الأصعدة، ففي عالم التلفزة ملك ثلاث محطات تابعة لتلفزيون المستقبل، محطة أرضية، ومحطة فضائية تبث الى العالم العربي وأوروبا والأميركيتين، ومحطة إخبارية، قبل أن يتم إغلاقهم بسبب العجز عن دفع رواتب الموظفين.

[1] موقع القوات اللبنانية، **الشرعة:** https://www.lebanese-forces.com/the-party/ (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

كانت كتلة "لبنان أولاً" النيابية التي يتزعمها تيار المستقبل الاكبر في المجلس النيابي قبل أن يتقلّص عددها بشكل ملحوظ بعد الإنتخابات النيابية عام 2018.

الفقرة السادسة: الحزب التقدّمي الإشتراكي

يتميز الحزب التقدمي الإشتراكي بالجمع بين الطابع العقائدي، والطابع الطائفي، كما يكاد يكون الحزب الوحيد في لبنان، الذي يتبنى سياسة إشتراكية، يحاول تطبيقها في بعض المجالات. تأسس الحزب في 5 آيار 1949 وكان من أبرز مؤسسيه كمال جنبلاط، فريد جبران، ألبرت ديب، عبد الله العلايلي، فؤاد رزق وجورج حنا. إستمد الحزب فلسفته من المبادئ الدينية، ومبادئ غاندي، وبعض مبادئ الإشتراكية الفرنسية، وبعض الأعراف الطائفية وأغلب محازبيه ومؤيديه من الطائفة الدرزية.

يهدف الحزب التقدمي الإشتراكي الى بناء مجتمع على أساس ديمقراطي تسوده الطمأنينة الإجتماعية، يتلخص برنامجه في المناداة بإعلان حقوق الإنسان والمواطن وواجباتهما وبضرورة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية، كما يطالب باللامركزية الإدارية مع تبسيطها وتوسيع صلاحياتها وحصر المسؤوليات والإقتراع الإجباري، وتبني بعض المطالب منها تشجيع الملكيات الصغيرة والقضاء على نظام المشاركة الزراعية، منع التكتلات الرأسمالية او تكتلات الأشخاص التي ترمي الى خنق حرية العمل والإتجار وإزالتها مع إعتماد نظام تعاوني في مختلف فروع الإنتاج والإستهلاك، ضرورة إعطاء عمال الصناعة نصيباً من أرباحها.

إنضم الحزب الى الحركة الوطنية اللبنانية التي لعبت دوراً كبيراً في مواجهة الجبهة اللبنانية المسيحية التي ضمت الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار بزعامة الرئيس الراحل كميل شمعون أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. وقد تمكن كمال جنبلاط من بناء ميليشيا لعبت دوراً فعالاً في لبنان من 1975 الى 1990 فسيطرت على أجزاء من جبل لبنان والشوف بمساعدة من الفلسطينيين ولاحقاً السوريين. في 16 أذار من العام 1977 أغتيل كمال جنبلاط وتم إلقاء اللوم على المسيحيين فأرتكبت عمليات قتل بحق هؤلاء كردة فعل.

ورث وليد جنبلاط زعامة الحزب من والده وقاد ميليشيا الحزب في أحلك مراحل الحرب اللبنانية، وكان له دور بارز في إسقاط إتفاق 17 أيار وإنتفاضة السادس من شباط والسيطرة على منطقة الجبل بعد حرب دامية في

وجه القوات اللبنانية. ومنذ إتفاق الطائف شارك الحزب التقدمي الإشتراكي في الحكومات والمجالس البرلمانية ويشكل كتلة نيابية تعرف بإسم "كتلة اللقاء الديموقراطي".

أمّا المبادئ التي يعلنها عبر جريدة الأنباء التابعة له، فهي:

- تحقيق العدالة الإنسانية الفعلية بشكل واسع، وتطوير الحضارة الأرقى قدر الإمكان، هذه الحضارة التي تتوافق مع المجتمع البشري المعاصر.
- يؤيد الحزب التقدمي الاشتراكي التعاون الوثيق مع الدول العربية التي تتوافق مع مبادئه وتحترمها، والتي تنسجم مع متطلبات هذا الزمان والضرورات الحالية.
- علمنة الدولة واحترام حرية المعتقد في كافة المناطق والأرجاء.
- تأميم كافة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي، أو التي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتلعب دوراً بارزًا في حياة البلد الاجتماعية والسياسية.
- ضبط وضع الممتلكات الخاصة بالدولة وتصفية الملكيات العقارية والزراعية غير المستصلحة والزهيدة الثمن.
- اعتماد نظام الاقتصاد الموجّه.
- إصلاح النظام الضريبي برمّته، من أجل توفير القدرة المالية للدولة وجعلها قادرة على تنفيذ مشاريع الأشغال العامة، بالاضافة الى المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.[1]

الفقرة السابعة: تيّار المرده

حزب سياسي لبناني، يرأسه حالياً النائب سليمان طوني فرنجية وقد آلت إليه وراثياً تقليدياً لأن عائلته قادت التنظيم منذ البداية، يعتبر قضاء زغرتا – الزاوية معقله التقليدي، ويشكل الموارنة أغلب أعضائه. أنشأ تيار المردة سنة 1968. وكانت بقيادة طوني فرنجية نجل النائب آنذاك ورئيس الجمهورية لاحقاً سليمان فرنجية،

[1] موقع جريدة الأنباء، **ماهية الحزب التقدمي الإشتراكي:** https://bit.ly/33tOe7Y (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

عرف تيار المردة أيضاً بإسم "جيش التحرير الزغرتاوي"، وقد خاض عدة معارك ضد ميليشيا الحركة الوطنية والفلسطينية قرب طرابلس وفي بيروت في بداية الحرب الأهلية اللبنانية.

كان تيار المردة جزءاً من الجبهة اللبنانية حتى إنفصاله عنها سنة 1978 وقد أدت خلافاته معها الى هجوم حزب الكتائب على معقله في إهدن مما أدى الى مقتل طوني، وزوجته وطفلته وعدداً من انصاره. لعب تيار المردة بعد بعد ذلك دوراً أقل تأثير في الحرب من أبرز حلفائه التيار الوطني الحر وله علاقة مميزة مع حزب الله وسوريا. ويشارك تيار المردة في الحكومة اللبنانية وله كتلة نيابية داخل البرلمان اللبناني.

الفقرة الثامنة: حزب الكتائب اللبنانية

تأسست كحركة شبابية سنة 1936 على يد بيار الجميل كانت الفكرة مستوحاة من الحزب النازي الألماني وذلك بعد زيارة مؤسسه لألمانيا خلال الحقبة النازية ليشارك بالألعاب الأولمبية، تحول الى حزب سياسي سنة 1952. وقف حزب الكتائب مع الرئيس كميل شمعون خلال أحداث 1958 وشكل سنة 1968 الحلف الثلاثي مع حزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية حاصداً 9 مقاعد خلال الإنتخابات النيابية لتلك السنة. وكان الحزب أهم فصيل يميني خلال بدايات الحرب الأهلية اللبنانية وأبرز المساهمين في تكوين القوات اللبنانية. إلا أن دوره قد تقلص تدريجياً مع وفاة مؤسسه سنة 1984 وتراجع تأثيره على عمليات القوات اللبنانية، وشهد بعد الحرب عدة إنقسامات. في سنة 2001 أنتخب كريم بقرادوني رئيساً للحزب، لكنه ما لبث ان دخل في نزاع مع الرئيس أمين الجميل حول زعامة الحزب، وإنتهى النزاع بتولي الجميل منصب الرئيس الأعلى المستحدث وبقاء بقرادوني في موقع الرئيس، ما لبس ان خرج من الحزب بعدها.

يضم حزب الكتائب عدداً من أبناء الطائفة المارونية. وإن كان دستوره لا يمنع إنضمام أبناء الطوائف الأخرى. ينتسب إليه عدد كبير من المغتربين اللبنانيين، تركز معظمهم في البرازيل والأرجنتين، والولايات المتحدة الأميركية وبعض دول غربي أفريقيا وهم يقدمون إليه دعماً مالياً مهماً. ينادي حزب الكتائب بالقومية اللبنانية ويعمل على إبرازها ويطالب بأن تكون قومية علمانية، تحترم جميع الأديان والمعتقدات وقد إستمد حزب الكتائب مبادئه من ان لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط، كما انه جزء من العالم العربي. وللحزب عدد من النواب في المجلس النيابي، كما شارك في الحكومات السابقة، لكنّه اختار أن يكون في

المعارضة منذ تولي سامي الجميل رئاسة الحزب عام 2015 وبعدها اختياره للإستقالة من الحكومة على إثر أزمة النفايات التي تسبب بمظاهرات شعبية.

أمّا المبادئ التي يعلنها عبر موقعه الإلكتروني فهي:

- اعتماد اللاّمركزيّة الاداريّة بهدف تقليص الفجوة بين الدّولة والمواطن وتعزيز السّلطات المحليّة وتأمين الحقوق الأساسيّة والحريّات، وذلك بهدف تأمين أفضل مقاربة بنّاءة للتعدديّة الثقافيّة في لبنان وضمان الإنماء الشّامل والمتوازن لكل المناطق اللبنانيّة.
- إعلان حياد لبنان عن الصّراعات في منطقة الشرق الاوسط، وذلك لتجنيب لبنان تدخّل القوى الإقليميّة المتصارعة في شؤونه. على أنّ الكتائب لا تلتزم هذا الموقف في الصّراع العربي – الاسرائيلي والموقف من القضيّة الفلطسينيّة.
- بناء الدولة المدنيّة في لبنان، واستكمال بناء أطرها القانونيّة بهدف تأمين حريّة الفرد واحترام حقوقه الأساسيّة وكرامته الإنسانيّة الأصيلة.
- إنهاء الحالة الهجينة وغير الطبيعية لمسألة السّلاح غير الشرعي لدى عدد من المجموعات اللبنانيّة والفلطسينيّة مثل "حزب الله" والتنظيمات الفلسطينيّة المسلّحة وغيرها من الجماعات الاسلاميّة المسلّحة، والدعوة فوراً الى نزع السّلاح منها.
- الالتزام بكافة القرارات الصّادرة عن مجلس الأمن وخصوصاً القرارات: 1559 (2004)، 1680 (2006)، 1701 (2006) و 1757 (2007).
- رفض أي توطين للاّجئين الفلسطينيّين في لبنان على حساب حقّ العودة الى ديارهم المكرّس بموجب القانون الدّولي. رغم رفض الكتائب لأي شكل من أشكال التّوطين إلا إنها تجد نفسها معنيّة بقضيّة اللاّجئين الفلسطينيّين في لبنان وأوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.[1]

فاز سامي الجميّل بانتخابات رئاسة حزب الكتائب عام 2015، وكان واضحاً الإختلاف في الخطاب بينه وبين النهج التاريخي المتعارف عليه لهذا الحزب، حيث تبنّى خطاباً وطنياً جامعاً، مكافحاً للفساد ومتمرداً على كل السلطة الحاكمة، فاستقال من الحكومة على إثر أزمة النفايات عام 2015، ومن ثم استقال من

---

[1] موقع الكتائب اللبنانية، **المبادئ:** https://bit.ly/35Dj9RW (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

مجلس النواب على إثر انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020. رغم أنّ هذا الخطاب والتوجه يبدو مثالياً ونموذجياً، إلا أنّ التركة الثقيلة التي ورثها سامي الجميل عن أسلافه ما زالت تمنع اتساع حجم التأييد بين أخصام الكتائب التقليديين. التاريخ اللبناني حافل بالأخطاء والمآسي، وبالتالي لن يكون من السهل ضم جماعات كانت متناقضة مع الكتائب إليه الآن.

بالتأكيد ما زال هناك الكثير من الأحزاب اللبنانية، والتي لا يتسع المجال لتناولها جميعاً، لذلك اضطررت للإكتفاء باستعراض أبرز وأهم الأحزاب والتي تواجدت بشكلٍ شبه دائم على الساحة السياسية بعد الحرب الأهلية.

المبحث الثالث: ملاحظات حول الأحزاب

فضّلت أن أترك ملاحظاتي لمبحث منفصل وأن لا أعلّق على كل حزب على حدة، لأنّه وبرأيي الشخصي أنّ هذه الملاحظات تنطبق على أغلب الأحزاب اللبنانية:

– نلاحظ أنّ أغلب الأحزاب لديها شرع ومبادئ نموذجية، تنادي بدولة مدنية قائمة على المواطنة والمساواة بين الجميع. بعضها قد يكون صادقاً لكن عاجز عن تطبيق مبادئه بسبب طبيعة النظام، والبعض الآخر لا يطبّق اي شيء من مبادئه في الممارسة السياسية.

– ليس هناك مشاكل عويصة في هذه البرامج والشرع بحد ذاتها، لكنّ النظام التوافقي فرض على هذه الأحزاب أن تدخل في محاصصة طائفية في شتى المجالات، وبالتالي فلم بعد هناك أي معنى لتقييم مبادئ الأحزاب طالما أنّ النظام أفرز اتفاقاً غير معلن بينهم.

– هناك أحزاب لديها فعلاً مبادئ ممتازة، لكن نتساءل هنا لماذا قبلت بالدخول الى النادي وهي على علم مسبق بأنّها ستكون عاجزة عن تطبيق مبادئها؟

– نلحظ دائماً أنّ أغلب الأحزاب يشكون من طبيعة النظام اللبناني الطائفي، ويصرحون دوماً بأنّهم ضد الطائفية وأنّه لا بد من تعديل أو تغيير النظام أو عقد مؤتمر تأسيسي جديد، فإن كانوا جميعاً ضد الطائفية فمن الذي يعيق إجراء هكذا تغيير؟ أم أنّهم يقولون شيئاً ويضمرون في داخلهم شيئاً آخر؟

– يضيف العميد كميل حبيب:

كيف للاحزاب اللبنانية ان تلعب دوراً في عملية الاصلاح الديمقراطي وهي نفسها بحاجة الى اصلاح؟ فأكثرية احزابنا غير ديمقراطية، وهي لا تخرج عن كونها جمعيات طائفية ومذهبية تعبر عن اهداف وهواجس التكتلات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع اللبناني.

الاحزاب اللبنانية بأكثريتها احزاب تمثل طوائف، لا بل هي مؤسسات طائفية تفتقر المشروع سياسي على مستوى الوطن. حتى التربية الحزبية في لبنان هي تربية طائفية، وهذه السمة ليست حكراً على القواعد الحزبية بل انها تطال القيادات ايضاً.

كيف لنا ان نعوّل على دور الاحزاب اللبنانية (أو لنقل الجمعيات الدينية) في عملية الاصلاح الديمقراطي وهي احزاب شخصانية لا يعرف تداول السلطة اليها سبيلاً. فأحزاب لبنان يتزعمها قادة ورثوا الزعامة من الاب المؤسس الى الابن... والى ابن الابن.

إن الاحزاب اللبنانية، وإن توافقت فيما بينها، تبقى غير قادرة على تقرير مصير الوطن. ومع ذلك فقد دخلت أكثرية الاحزاب التغييرية في اللعبة السياسية تحت سقف الطائف، ولو عن طريق مقعد نيابي واحد. هذه احزاب أضحت جزءاً من التركيبة المذهبية بعدما كان بعضها يعارض في السابق التركيبة الطائفية.

احزابنا اللبنانية بما عليه غير قادرة على لعب أي دور ايجابي في عملية النهوض الديمقراطي. وعلى اللبنانيين ان لا ينتظروا القيامة على أيدي حراس القبور. فالديمقراطية، في النهاية، ليست مجرد مثال، بل ثقافة وممارسة لا بدّ من خوض غمارها مع احتمالات الفشل والاخفاق. لقد آن الآوان ان ندرك مواطن الخلل الحقيقية في وضعنا السياسي وان نطرح البدائل على قواعد علمية ورصينة.[1]

---

[1] كميل حبيب، **دور الأحزاب اللبنانية في عملية الإصلاح الديمقراطي**، المركز الدولي لعلوم الإنسان، جبيل، 2015، ص 2-6.

الفصل الثاني: الديمقراطية التوافقية والبديل

من الخطأ تحميل الأحزاب اللبنانية وحدها مسؤولية الواقع المأساوي والفشل الذي بلغته الدولة في لبنان، فالأحزاب هي جزء من المشكلة، لأنو إذا افترضنا وجود حزب نموذجي ومثالي من كل النواحي، حزب عصري لا طائفي يضم لبنانيين من كافة الأديان والطوائف والخلفيات، وينادي بدولة مدنية أو علمانية وبمكافحة الفساد وغيرها من المطالب المحقة والمطلوبة، فهل لإمكانه أن ينجح في تغيير أي شيء؟ أو بالأحرى هل بإمكانه أن يحكم في ظل صيغة توافقية تتطلب موافقة دائمة لجميع الفرقاء تحت ذريعة تمثيلهم للطوائف وحجة حفظ حقوق الطائفة الفلانية؟

لذلك كان لا بدّ من البحث في نظام الديمقراطية التوافقية، لكي نرى ما إذا كان يتحمل مسؤولية هو الآخر.

المبحث الأول: الديمقراطية التوافقية نعمة أم نقمة؟

الفقرة الأولى: تعريف الديمقراطية التوافقية

يقدّم المعنيون بالديمقراطية التوافقية تعريفين لها، فهي من جهة توصيف حيادي لنمط معين من الأنظمة السياسية المنتشر عالمياً في نوع معين من الإجتماعات، وهي من جهة أخرى، النموذج المفضل الذي يعتبره الديمقراطيون الوفاقيون كفيلاً بتحقيق التوطيد والإستقرار الديمقراطي في هذه المجتمعات. وتهدف الديمقراطية التوافقية الى تنمية روح المساومة والإجماع بين فئات المجتمع المتعددة، ويميّز إرندت ليبهارت الذي بلور مبادئ الديمقراطية التوافقية بينها وبين ديمقراطية الإجماع النموذج الألطف من التوافقية بحيث باتت تصلح للتطبيق في عدد أكبر من الدول.

تُمارس الديمقراطية التوافقية عادة بالمجتمعات التعددية، وتكون هذه المجتمعات عرضة لانقسامات متنوعة وحادة. هي متنوعة إذ تشمل الإنقسامات التي يعتبرها كليفورد غيرتز وليدة الولاءات الأزلية مثل الولاء لجماعة دينية أو طائفية لغوية أو عرقية أو ثقافية أو مناطقية أو قبلية. وتشمل هذه الإنقسامات ظواهر

ترافقت مع تطوّر المجتمعات والتحولات الإقتصادية والإجتماعية فيها مثل الإنقسامات ذات الطابع الإجتماعي والطبقي والعقائدي التي نمت مع تحول الأحزاب السياسية الى ما يشبه الجماعات الدينية وعقائدها الى ما يقارب الأديان. ولا يكفي في نظر الديمقراطيين الوفاقيين أن تتعرض المجتمعات الى مثل هذه الإنقسامات، ذلك أنّها توجد عادة في كل مجتمع. ولكن ما يميز المجتمعات التعددية التي تنشأ فيها نظم الديمقراطية التوافقية عادة هو أنّ الإنقسامات فيها تتسم بتطابقها حيث تختلف فئة معينة مثلاً عن الفئات الأخرى من حيث الدين الذي تعتنقه والثقافة التي تمتلكها واللغة التي تستخدمها والمستوى الإجتماعي والإقتصادي تعيشه، وتتعمق هذه الإنقسامات بمقدار ما تتطابق وتتراكم لدى الفئة الواحدة. فإذا وصلت في تراكمها الى حدها الأقصى أي الى اختلاف هذه الجماعة وتميزها عن الجماعات الأخرى على كل صعيد مجتمعي وبصورة حادة فإنّها تكون عرضة لنمو حركة انفصالية قوية فيها.[1]

الفقرة الثانية: أسس النظام التوافقي في لبنان

شجّع الإنقسام الطائفي بين اللبنانيين على بزوغ نظام سياسي ما بين 1943–1975، وكانت تلك الفترة قادرة على توحيد مجتمع متغاير الخواص يحمل بذور خلافات صعبة. وحسب ما يقول جوزيف جبرا "إنّ استقرار لبنان في هذه السنوات كان نتيجة سياسته التوافقية، او كما يسمّيها عناصر التعاون التي اندمجت في النظام اللبناني. ولنبدأ القول أنّ لبنان جمهورية برلمانية كانت مقسمة إدارياً الى خمس محافظات: بيروت، جبل لبنان، لبنان الشمالي، لبنان الجنوبي، والبقاع. ورغم هذه التقسيمات الإدارية، فإنّه رسمياً دولة مركزية او وحدوية، وتبقى كل المحافظات مسؤولة كلياً أمام الحكومة المركزية، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، يُنتخب لمدة ست سنوات بالإقتراع السري، ويفترض أن ينال ثلثي أكثرية أصوات الندوة البرلمانية (99 عضواً) في الإقتراع الأول، ويُكتفى بالأكثرية في الإقتراع الثاني.

وقد منح دستور العام 1926 رئيس الجمهورية صلاحيات مهمة من أهمها نشر القوانين التشريعية بمراسيم ورفض مشاريع قوانين وحل المجلس النيابي وتعيين رئيس مجلس الوزراء والحكومة وحلّها. ونتيجة لذلك، فإنّ

---

[1] مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، الملف السادس عشر، كانون الثاني 2007، ص 5.

الحكومة وليس رئيس الجمهورية، يجب أن تنال ثقة مجلس النواب لتمارس الحكم. وإضافة الى ذلك فإنّ الوزراء مسؤولون بشكل جماعي عن قرارات الحكومة، وكل وزير مسؤول إفرادياً عن شؤون وزارته. ومن الممكن أن يتمّ اختيار الوزراء كلياً أو بعضهم من بين أعضاء مجلس النواب أو من خارجه، بينما يتمّ انتخاب أعضاء مجلس النواب مباشرة من الشعب لمدّة أربع سنوات حسب قانون الإنتخاب. وفي الفترة ما بين 1943 و 1975، تمّ انتخاب خمسة رؤساء للجمهورية وتسعة مجالس للنواب، وخلال هذه الفترة عانت البلاد حرباً أهلية قصيرة في العام 1958، وجرت محاولة انقلاب عسكري في العام 1961. إنّ الفلسفة الإقتصادية التي سيطرت في تلك الفترة في لبنان اعتمدت سياسة الاقتصاد الحر، وبذلك جنت الحكومة مهظم الدخل الوطني عن طريق النشاط السياحي والتجاري والترانزيت والخدمات والنشاط المصرفي. وأمّا بالنسبة الى توسع النشاط المصرفي وتطوّره فقد نتج عن طريق السياسة الحكومية التي دعمته وساعدته، وذلك بعدم التدخل في الاقتصاد وقانون سرية المصارف. واختصاراً للقول فقد شهد لبنان بين العام 1950 والعام 1956 نمواً اقتصادياً مثيراً فارتفع إجمالي الدخل الوطني بنسبة 6.5% في العام الواحد، وفي الفترة نفسها قُدّر مجمل دخل الفرد من الدخل الوطني في السنة أكثر من350$، أي ما يعادل ضعفي ما عليه هذا في أي دولة عربية أخرى باستثناء دول النفط. ويؤكّد العديد من المراقبين أنّ هذا الإزدهار لم يكن مجرّد صدفة، وإنّما يعود بشكل أساسي الى النمو الهادئ للنظام التوافقي في البلاد والى استقراره النسبي.

إنّ مثل هذا النظام لم يجرِ تبنّيه بشكل عام لولا توافق المجتمعين المسيحي والمسلم على العيش معاً في روح من التعاون والإحترام المتبادل. فمن الناحية الدستورية تطلّب النظام المراجعة وإجراء التوازنات، إذ كان من غير المسموح لأي فئة أن تكسب على حساب الأكثرية أو أن تسيطر على الجميع على المدى الطويل دون موافقة عريضة. ويبدو هذا الأمر واضحاً على مستويين:

- الأوّل: يحظر الدستور على رئيس الجمهورية الماروني تقليدياً التوقيع على مرسوم دون موافقة رئيس الحكومة السني حسب العادة ومشاركة الوزير المختص أيضاً. وفي المقابل فإنّ رئيس الجمهورية يحكم من خلال حكومته بالتنسيق مع رئيس مجلس الوزراء والوزراء الآخرين، ويرأس مناقشات الحكومة بسرية. واختصاراً، فإنّ سلطة الحكومة على رأس السلطة التنفيذية يجب أن تكون تشاركية.

- ثانياً: لقد تمّ تخطيط النظام لتكون الحكومة بموجبه عملية وممثلة. إنّ المادة الوحيدة التي تتعلق بالدين في الدستور (المادة 95)، تنص على ما يلي: "إلتماساً للعدل والوفاق، تُمثل الطوائف صورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الى الإضرار بمصلحة الدولة. وهذا يعني أنّه يجب عدم استبعاد طائفة ما أو ان تسيطر طائفة على أخرى. وبهذا يمنح الدستور جميع الطوائف الدينية الحق في إنشاء مؤسساتها التربوية والإجتماعية ومراكز الأنشطة والخدمات الإجتماعية وممارسة السلطة القضائية للقضايا الخاصة كالزواج والطلاق والميراث (المادتان 9 و10).

ومجمل القول إنّ قابلية تطبيق النظام اللبناني كما يراه ميشال شيحا، تعتمد على مدى العلاقات التقليدية بين العائلات الروحية اللبنانية. إنّ الإتفاقية غير المكتوبة للميثاق الوطني التي تمّ التوافق بشأنها بين بشارة الخوري ورياض الصلح، تعتبر عنصراً توافقياً أساسياً للنظام اللبناني. وقد أرسى الميثاق الوطني قاعدة الوحدة الوطنية وساعد لبنان في نيل استقلاله عن فرنسا في العام 1943، ومن الممكن إيجاز مبادئ الميثاق على الشكل التالي:

- أولاً: إنّ لبنان دولة مستقلة وذات سيادة، وخلاصة هذه الميثاق أن يتخلى المسلمون عن فكرة الوحدة العربية، مقابل تخلّي المسيحيين عن الغرب وطلب الحماية من فرنسا. ومن المأمول أنّه مع مرور الزمن أن يكتسب كلا الطرفين الشعور بأنهما لبنانيون لا أكثر ولا أقل.
- ثانياً: إنّ المبدأ التوافقي الثاني الذي نص عليه الميثاق الوطني، وصف لبنان بأنّه لا عربي ولا غربي، ومن هنا فإنّ الدولة مدعوّة الى تطوير علاقات التعاون مع العالم العربي، ما دامت هذه العلاقات لا تفسد الروابط الثقافية والروحية مع الغرب. وزيادة على ذلك، إنّ وصف لبنان بأنّه ذو وجه عربي ما هو الا لتأكيد الميثاق الوطني بوضوح على توازن القوى الداخلية، فإذا ما انحاز لبنان كثيراً نحو الغرب فسيرفض المسلمون العرب، وإذا ما توجه نحو الشرق العربي فسيحارب أهل الجبل المسيحيون ذلك. وإنّ أي سياسة وطنية تقوم على إنشاء علاقات سرية الى حد بعيد مع اي بلد تقلب التوازن في لبنان.

- ثالثاً: إنّ العنصر الثالث الذي تضمنه الميثاق يدعو الى توزيع المراكز الرئيسية حسب اتفاق يتم بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الحكومة السني ورئيس مجلس النواب الشيعي، وحتى الحقائب الوزارية تُوزّع بحسب الإنتماء الطائفي.

ومن الجدير ذكره أنّ هذا التوزيع للسلطة اعتمد على القوة العددية لكل طائفة كما جاء في إحصاء العام 1932. وطبقاً لهذا الإحصاء فقد اعتمدت صيغة ستة مسيحيين مقابل خمسة من المسلمين على نحو ثابت. ولقد توسعت هذه الصيغة الى كل فروع الحكومة او تقسيماتها تقريباً، والى الجيش الوطني والى وظائف الخدمة المدنية. ونتيجة لذلك تأكد المسيحيون من وضعهم المميز ومن دورهم المسيطر في النظام اللبناني، غير أنّ جوهر الميثاق الوطني يدعو الى منافسات طائفية غير حادة والى تعزيز التعاون بين الطوائف. لقد شددت الفلسفة التي سادت زمن الميثاق على أنّ حقوق الأقليات وأمنها يجب أن لا تخضع لتقلبات العمليات السياسية العادية، وبالأحرى إنّ هذه الحقوق ربما تستمر بشرط أن يكون التمثيل الطائفي مبنياً على تركيبة الحكومة ذاتها. وغالباً ما يتم مدح هذا الإجراء والثناء عليه، كنظام النسبية الذي أثمر تسوية وانسجاماً. فمثلاً اعتمد نظام الإنتخابات على الصيغة التعددية والدوائر الإنتخابية المتعددة الأعضاء، وعكس التأثير المهم للإعتبارات التوافقية وساعد على كبح حدود الطائفية وحجم المنافسة الإنتخابية. واتخذ هذا الأمر مسارين:

- الأول: يحفظ هذا النظام تمثيل الطوائف الدينية في مجلس النواب حسب النسبة الثابتة لـ54 نائباً مسيحياً و45 نائباً مسلماً.
- الثاني: يحدّد هذا النظام مقاعد كافية لكل دائرة انتخابية، ليؤمّن التوازن الطائفي، وعادة ما يتم اختيار شخص بارز في كل دائرة انتخابية من الطائفة الأكبر من القائمة الإنتخابية. وحتى يفوز هذا الشخص البارز يضطر الى البحث عن آخرين ليضمهم الى اللائحة، لجذب أكبر عدد من نسبة الأصوات من الطوائف الأخرى.

إنّ أهمية الميثاق الوطني قد نجمت عن الحقيقة التي منحت لبنان وضعه الحيادي غير الرسمي، فتسوية العام 1943 جاءت نتيجة للامتيازات المتبادلة لكلا الطرفين: المسيحي والمسلم. من الناحية الأولى، وعد المسلمون بمنح ولائهم للبنان كدولة مستقلة، ووافقوا على وقف مطالبتهم باندماج لبنان في كيان عربي واسع.

ومن الناحية الثانية، وافق المسيحيون على أنّ لبنان عضو في مجموعة الدول العربية، وعلى اتباع سياسة وطنية لا تتعارض مع المصلحة العربية العامة. إنّ هذا الإنجاز المزدوج لا يتطلّب أن يتجرّد لبنان من روابطه الثقافية والروحية من كلا الطرفين: الغربي أو العربي.

ومما عزز هذه الإتجاه أيضاً موقع لبنان الجغرافي وميزة موارده الطبيعية ومنها صغر مساحته وموقعه كجسر بين الشرق والغرب، واعتماد اقتصاده على التجارة والخدمات وضعف قوته العسكرية وعائدات المغتربين في انحاء المعمورة، الأمر الذي ولّد قناعة لدى قادته أن يستثمروا السلام ليعيش لبنان. وهكذا، باستثناء الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى (1947–1948)، أحجم لبنان تقليدياً عن القيام بأي عمل غير المشاركة السلبية في الصراع العربي – الإسرائيلي، التي أدّت الى سلام راهن على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. إنّ اتفاقية الهدنة بين تل أبيب وبيروت التي تمّ توقيعها في 23 آذار 1949، أبقت الحدود هادئة بين الدولتين لمدة عقدين من الزمن، وأبقت الحياد اللبناني المُتفق عليه بين المسيحيين والمسلمين درعاً لاستقلال بلدهم وحريته.

إنّ تعهد النخبة الحاكمة لإبقاء النظام عبر التسوية والمشاركة يجب اعتباره عنصراً آخر للتوافق، الأمر الذي يُحسب سبباً لاستقرار لبنان ما بين العام 1943 والعام 1975. وقد دعمت النخبة مبادئ الميثاق الوطني واحترمت مواد الدستور وتقيّدت بمبدأ تسوية الخلافات في تأليف الوزارات وقبلت صيغة 6/5 للتمثيل الطائفي لمجلس النواب والخدمة المدنية وفي الجيش، لتصبح هي الأخرى قادرة على تحقيق الآمال والمصالح المتعددة للمجموعات اللبنانية. وفي الواقع، لقد كان حزام النقل الدور الحاسم الذي بدونه لا يمكن أن يتم التواصل بإصدار الأوامر، وتقديم الحاجات والخدمات من الزعماء الى مؤيديهم من الشعب. وهكذا تمّ إخضاع وحشد تنظيم طاقات الدعم الشعبي للأسياد. إضافة الى ذلك، فإنّ التوازن النسبي من حيث الحجم والقوة للمجموعات الدينية كلّها خلق صعوبة أمام أي مجموعة لأن تسيطر على الأخرى، بل ساعد أيضاً النخب على الإحتفاظ بدورها داخل مجتمعاتها الخاصة عن طريق استغلال الخلافات والتقليل من شأن التواصل بين المجموعات المتباينة او في داخلها.

إنّ قدرة هذه النخب الحاكمة على الإحتفاظ بالوضع الراهن كان واضحاً خلال الحرب الأهلية القصيرة الأمد في العام 1958. وقد عجّل حدوث هذا الهيجان تآلف الضغوطات الداخلية والخارجية في آنٍ معاً. وعلى كل حال، فقد كانت المسألة التي سيطرت دون ادنى شك هي النزاع المسيحي – الإسلامي، على هوية الدولة اللبنانية. بدأ المسلمون يحتشدون ويجمعون القوى حول الشعار القومي العربي، الذي رفعه يومذاك الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بينما وافق المسيحيون على ما كان يُطلق عليه مشروع إيزنهاور الذي يسمح للحكومات الصديقة بأن تعتمد على مساعدة القوات العسكرية الأميركية عند مواجهة أي تهديد خارجي. فعلى الصعيد الداخلي قام الرئيس شمعون بالإبتعاد عن المسلمين عندما رفض أن يتعهد علناً بأن لا يطلب من البرلمان تعديل الدستور وإعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية. غير أنّ الإنتخابات البرلمانية التي جرت العام 1957، والتي أفقدت أربعة من الزعماء السنة مقاعدهم المتوارثة في البرلمان، أقنعت المعارضة بأنّ الرئيس ينوي تجديد رئاسته فعلاً. وبنتيجة ذلك، تدهور الموقف بسرعة ودارت الإشتباكات المسلحة بين مؤيدي شمعون (الكتائب والحزب السوري القومي) والثوار (ومعظمهم من المسلمين). استمرت الأزمة لمدة ستة أشهر، وفي آخر الأمر وتحت شعار لا غالب ولا مغلوب تمّت العودة الى استعادة الوضع الراهن السابق، غير أنّ هذه العودة ألحقت باتفاق ثانٍ غير مكتوب دعا الى تقاسم المراكز الإدارية، بين المسلمين والمسيحيين بالتساوي، وأضافت إجراءات اجتماعية جديدة للحؤول دون انتشار السخط الشعبي في البلاد. واعتمد هذا الإتفاق في جوهره على توفير تقديمات اقتصادية للمسلمين إذا ارادوا ان يكونوا وطنيين لبنانيين.[1]

الفقرة الثالثة: خصائص التوافقية في لبنان

إنّ خصائص الديمقراطية التوافقية التي سوف نبحث مدى انطباقها على الواقع السياسي اللبناني، تدخل في باب الهندسة السياسية، أي أنّها أقرب الى أن تكون رزمة من الخيارات العقلانية التي يمكن اعتمادها من أجل توطيد النظام الديمقراطي في لبنان.

[1] كميل حبيب، **لبنان الهدنة بين حربين**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2014، ص 59.

أولاً: الإئتلاف الكبير

يعتبر الديمقراطيون التوافقيون أنّ النمط الذي أقرّه الزعماء اللبنانيون وتكرّس مع الزمن بعد الإستقلال في توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف اللبنانية الرئيسية هو تعبير عن فكرة الإئتلاف الكبير. وكواحد من أشكال الهندسة التوافقية اللبنانية الطابع. وفي هذه النظرة أن كل من الرؤساء الثلاثة يمثل طائفته في الحكم، وإنّ تعاونهم مع بعضهم البعض وفق أحكام الدستور وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات تطبيق للإئتلاف الذي تسري مفاعليه على سائر مستويات الدولة والحكم.

بديهي أنّ هذا النوع من الإئتلاف يختلف عن الأنماط الأخرى من الإئتلاف التي تكوّنت في الديمقراطيات التوافقية الأخرى. ففي سويسرا والنمسا وهولندا وبلجيكا وماليزيا تتكوّن الإئتلافات والتحالفات عادة من مؤسسات حزبية على قدر ملحوظ من التماسك، وتسترشد في علاقاتها بقواعدها او مع الأحزاب والمنظمات الأخرى ببرامج عامة. استطراداً فإنّ التحالفات والإئتلافات تكون عادة بين هذه الأحزاب وبالإحتكام الى أسس سياسية معلنة. وقد تقود هذه الإئتلافات الى ولوج الأحزاب المؤتلفة الحكم او حتى الى بقاء بعضها خارجه بحيث تراقب سيره في المجلس النيابي، وتشارك في قيادته عبر هيئات إئتلافية عليا.

بالمقارنة مع تلك الدول، فإنّ الصيغة الثلاثية المشار إليها لا تستند الى مثل هذا الواقع، ذلك أنّ الأحزاب أو الكتل النيابية المتماسكة لم تلعب دور الفاعل الرئيسي في الحياة العامة، بل بقي هذا الدور مناطاً في أكثر الأوقات بالزعماء الأفراد والمستقلين والتكتلات غير المتماسكة والأغلبيات غير المستقرة. تأكيداً على ذلك نلاحظ أنّ اثنين فقط من بين رؤساء الجمهورية اللبنانية الستة عشر كانا ينتميان الى حزب سياسي عندما تسلّما منصب الرئاسة و واحد فقط كان ينتمي الى كتلة نيابية عندما انتخب رئيساً. كذلك فإنّ أكثر رؤساء المجالس النيابية لم يكن منتظماً في أي حزب او تنظيم سياسي عند تسلّم منصبه الرئاسي، أمّا رؤساء الحكومات الذين فاق عددهم العشرين منذ قيام الدولة اللبنانية فإنّه لم تكن لأي منهم صلة ارتباط بأي حزب سياسي عندما أسندت إليهم مناصبهم الحكومية. بالعكس كان الإعتقاد السائد بين الزعماء الأقوياء الذين كانوا يطمحون الى الوصول الى المناصب الرئيسية أنّه من الأفضل لهم أن يبتعدوا عن الأحزاب حتى لا يضعف حظهم في تحقيق مطامحهم.

افتقار لبنان التاريخي الى الحياة الحزبية الفعالة كانت له نتيجة أخرى سلبية وهي عدم وضوح أداة التحالف، او بالأحرى المؤسسة الثابتة التي يصنع فيها المتحالفون القرارات المهمة التي تمس مصالح أطراف الإئتلاف والمصلحة الوطنية عموماً كما هو الأمر في المجس الرئاسي في سويسرا او في لجنة الإئتلاف في النمسا وبيتكا في تشيكوسلوفاكيا السابقة. فأحياناً كانت تتخذ هذه المقررات بالتفاهم بين الرؤساء، أو بين الزعماء النافذين او داخل مجلس الوزراء. لقد سعت وثيقة الوفاق الوطني والدستور اللبناني المعدّل الى إغلاق هذه الثغرة عن طريق التأكيد على أهمية مجلس الوزراء باعتباره المؤسسة التي تصنع فيها القرارات المعبرة عن روح الإئتلاف ومبادئه. وعن طريق التمييز بين نوع الموضوعات التي تتخذ القرارات المتعلقة بها بأكثرية الثلثين والموضوعات الأقل أهمية التي تتخذ القرارات بصددها بالأكثرية. غير أنّ هذه المسألة لا تزال موضوع نقاش في الأوساط المعنية وتحتاج الى مزيد من التوضيح والبلورة.

فضلاً عمّا سبق فإنّ الإنتخابات النيابية لم تكن تأتي دائماً بالممثلين الحقيقيين للشعب اللبناني، وكان السبب الرئيسي هو تدخل الفريق الحاكم بغرض إضعاف المنافسين وضمان الإستقرار والإستئثار بالحكم. وهذا ما قلل من إمكانية إقامة الإئتلافات الكبيرة التي تحظى بالتأييد القوي بين الجميع. فالإنتخابات التي جرت خلال أعوام 1937 و1947 و1957 كانت عرضة للإنتقادات الشديدة حتى أنّ الأخيرة ساهمت في فتح الأبواب أمام أحداث العنف التي شهدها لبنان عام 1958.

ثانياً: الإستقلال الفئوي

تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بمقدار واسع من الإستقلالية وحرية التصرف في شؤونها الخاصة التي أباحها لها الدستور والقوانين. وتشمل هذه الإستقلالية مجالات وحدوداً واسعة ومتنامية مثل الأحوال الشخصية والتربية والتعليم والتنظيم السياسي والمجتمعي. ولئن كانت الدعوة الى تعزيز هذه الإستقلالية شأناً مشتركاً بين الجميع، فإنّنا نجد أنّ الفئات اللبنانية تتفاوت في تأكيدها على أهمية الحفاظ على هذه الإستقلالية وعلى ضرورة تعزيزها، إلا أنّها لا تتفق على تحديد مجالاتها وحدودها. فبينما نجد فئة معينة تتمسك بالإستقلالية في حقل من الحقول وتدعو الى اعتماد النهج الوطني في الحقول الأخرى، نجد فئة أخرة تدعو الى تطبيق النهج الوطني في هذا الحقل بالذات مع احترام الإستقلالية الفئوية في الحقول الأخرى.

كذلك تتمتع الفئات الدينية اللبنانية بحريات واسعة في ادارة مؤسساتها التربوية والتعليمية بما في ذلك اختيارها لمضمون البرامج التعليمية. إنّ الدولة اللبنانية لم تحترم هذه الحرية فحسب، بل تعهدتها أحياناً بالرعاية والتشجيع إذ أمدت المؤسسات التربوية ذات الصفة الدينية بالمساعدات المادية المباشرة وغير المباشرة وذلك استجابة للدعوات التي كانت تطلقها هيئات دينية. وللفئات الدينية وغير الدينية في لبنان حريات واسعة في إنشاء الأحزاب والجمعيات والهيئات العامة على أساس فئوي. ولا تسري هذه الحريات على المنظمات السياسية فحسب، وإنما على سائر أنواع التجمعات سواء كانت سياسية أم لا، وسواء كان الغرض منها الترويج بصورة مباشرة او غير مباشرة للمبادئ والعقائد السياسية، أم كان الغرض منها غير سياسي. ولا يستند هذا الواقع كما هو شائع الى قانون الجمعيات الصادر عام 1909 الذي يطبّقه لبنان، إذ أن القانون يمنع تأسيس الجمعيات التي تفرق بين العناصر، أو التي تقوم على أساس القومية والجنسية. إلا أنّ هذه الإستقلالية التي تتمتع بها الفئات اللبنانية في هذا المضمار هي نتاج النظرة العامة التي تسم النظام السياسي اللبناني تجاه المسألة الطائفية، هذا فضلاً عن الإتجاه الليبرالي العام الذي طبع سياسة الدولة اللبنانية.

إنّ الإستقلالية الواسعة التي تتمتع بها الفئات اللبنانية جعلت الكثيرين يرون أنّ لبنان هو فدرالية طوائف، إلا أنّ هذا النوع من الفيدراليات الذي طبق او يُطبق بصورة جزئية في عدد من الدول الأوروبية يختلف عن فدرالية الطوائف اللبنانية. ذلك أنّ النوع الأول يتداخل في مع الفدرالية الشخصية التي يستطيع فيها الفرد أن يختار الفئة التي يريد الإنتماء إليها وأن ينتقي الهيكل الفئوي الذي يريد أن يمارس من خلاله الحق في ممارسة حرياته وحقوقه الثقافية والمجتمعية. أمّا في لبنان فحيث أنّ الجماعات الدينية هي الطاغية، فإنّه حيث تقوم الطائفة من اللبناني مقام الستار العازل، وحيث أنّ الفرد في ولادته وحياته ومماته لا بد له من الإنتماء إليها كما قال إدمون ربّاط، فإنّ أفكاره واختياراته بمقدار ما تتعلق بالدولة تظل مطبوعة بطوابع انتمائه الطائفي. بتعبير آخر فإنّه ليس للبناني أن يختار الفئة التي ينتمي إليها كما يفعل النمساوي مثلاً. رغم ذلك فإنّ الديمقراطيين التوافقيين لا يرون في فدرالية الطوائف خطأ، كما لاحظناه أعلاه في تصنيف الفدراليات، بالعكس يعتبرون أن الفدرالية الفئوية توفر حلاً للحفاظ على الوحدة الترابية للدولة وعلى الديمقراطية معاً.

ثالثاً: النسبية

يطبّق لبنان النسبية في شتى المجالات، فعلى الصعيد السياسي تُطبق النسبية في تركيب هرم السلطة، وقد اعتمدت هنا قاعدة التراتبية العددية في إسناد المناصب الرئيسية في الدولة وجرى التقيد بدقة بهذه القاعدة منذ عام 1943 إذا وزعت الرئاسات الثلاث على الطوائف المارونية والشيعية والسنية، كما أُعطيت طائفة الروم الأرثوذكس منصبي نائب رئيسي مجلسي النواب والوزراء، وتمّ هذا التوزيع على أساس إحصاء 1932. كذلك طُبقت قاعدة النسبية على تركيب الحكومات، فلقد حرص الزعماء اللبنانيون على أن تكون الحكومات أشبه بمجلس نيابي مصغر، فتعكس تركيبه الطائفي والإثني والمناطقي والسياسي. كما جرت أيضاً مراعاة عُرف يقضي بإسناد بعض الوزارات الى وزراء ينتمون الى طوائف معينة. بيد أنّه لم يجر التقيّد بهذا العرف بنفس الصرامة التي تم بها التقيد بتقليد توزيع الرئاسات الأولى على ممثلي الطوائف الرئيسية.

كذلك طُبقت قاعدة النسبية في توزيع المقاعد النيابية، فخلال الجمهورية الثانية وُزعت المقاعد النيابية بنسبة 6 للمسيحيين و5 للمسلمين. ولقد أُعيد النظر في هذه النسبة في وثيقة الوفاق الوطني ومن ثم في الدستور اللبناني المُعدّل عام 1990، فأُقرت قاعدة التساوي بين المسيحيين والمسلمين والنسبية بين طوائف كل من الفئتين. كما أُقرت أيضاً قاعدة النسبية في توزيع المقاعد النيابية بين المناطق، وهي التي توفر المزيد من الضمانات لمراعاة التوازن الطائفي. وشمل تطبيق النسبية أيضاً سائر الإدارات وتوزيع الوظائف على مختلف المستويات، وتكرّس هذا االتطبيق مع نظام الموظفين الذي بوشر باعتماده عام 1959 الذي أكّد على مراعاة أحكام المادة 95 من الدستور، وذلك عن طريق المساواة بين المسيحيين والمسلمين في التعيينات والتشكيلات الإدارية.

كذلك تشمل تطبيق قاعدة النسبية السياسة المالية والمشاريع الإنمائية والخدماتية التي تتبعها الدولة. ففي العهد الشهابي كان من الحوافز الرئيسية للسياسة الإنمائية تخفيف حدة الفوارق بين المناطق والطوائف وإيصال الخدمات الى المناطق البعيدة عن العاصمة. كذلك اتبعت الحكومة سياسة مد يد المساعدة وبصورة متوازنة الى المؤسسات الخدماتية التابعة للطوائف مثل المستشفيات والمؤسسات التربوية التعليمية. ولم

يقتصر الأخذ بهذا النوع من النسبية على النخب الحاكمة وعلى المؤسسات الرسمية، بل امتد لكي يشمل منظمات المجتمع المدني أيضاً.

رابعاً: الفيتو المتبادل

للفيتو المتبادل أهمية خاصة في بلورة فكرة الميثاق الوطني اللبناني، فهذه الفكرة قامت انطلاقا من رفض القوميين اللبنانيين وأكثرهم من المسيحيين لفكرة الوحدة السورية، ورفض القوميين العرب اللبنانيين وأكثرهم من المسلمين لفكرة الحماية الأجنبية. وفي عام 1943 تم التفاهم على الأخذ بهاتين الفكرتين وبما ينبني عليهما من سياسات على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي. ذلك كان الأساس في فكرة المشاركة الوطنية، إلا أن تطبيق قاعدة الفيتو لم يقتصر على القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والسياسة الخارجية فحسب، وإنما اتسع لكي يشمل أدق تفاصيل الهندسة الإجتماعية والتوافقية.

ولقد طُبقت قاعدة الفيتو المتبادل حتى عاك 1989 على نحو يشابه ما هو مُطبق في سويسرا وهولندا، أي عن طريق تفاهم ضمني بين القيادات حول مبدأ الفيتو وحول حق الفئات اللبنانية الرئيسية في اللجوء إليه. إلا أنّه جرى استبدال هذه القاعدة في مؤتمر الطائف الذي اعتمد وثيقة الوفاق الوطني فجاء فيها التمييز بين المواضيع الأساسية التي تتخذ فيها القرارات في اجتماعات مجلس الوزراء بأكثرية الثلثين، وبين المواضيع العادية التي تتخذ فيها القرارات بأكثرية الحضور. ويسمح هذا التمييز للفريق الوزاري الذي يمثل ثلث أعضاء المجلس الوزاري، والذي لا يوافق على مشاريع القرارات في القضايا الأساسية، أن يطبق الفيتو فيمنع صدور القرار حتى اذا وافقت عليه الأكثرية.

هذا لا يعني بالضرورة أن تكون أقلية الثلث معبرة عن طائفة معينة او حتى عن تحالف طوائف، قد يتشكل هذا الثلث من عدد من الوزراء دفعتهم اعتبارات متنوعة قد تكون منها الإعتبارات الطائفية اي مصلحة الطائفة، أو قد يكون منها اعتبارات إجتماعية أو سياسية أو عقائدية أو حتى عائلية وشخصية الى اتخاذ موقف معارض لمشروع قرار متعلق بموضوع من المواضيع الأساسية. في هذه الحالة فإنّه من الصعب الحكم

بأنّ موقف الثلث المعارض هو تطبيق لقاعدة الفيتو. إلا أنّه بالمقابل، يمكن لطائفة من الطوائف أو مجموعة طوائف ممثلة في الحكومات أن تمارس الفيتو اذا ما كان الوزراء الذين ينتمون إليها يصوتون تعبيراً عن مصالح طوائفهم وخياراتها والتزاماً بمواقف أحزاب ومنظمات سياسية ذات لون طائفي معين.

هناك نقد يُوجه عادة الى الديمقراطية التوافقية بصورة عامة، حيث يعتبر الناقدون أن الفيتو المتبادل يؤدي الى شلل الدولة، وهو ما يرد عليه التوافقيون عادة بأنّ الإمتناع عن تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات نتيجة الفيتو أفضل من تنفيذ السياسات واتخاذ القرارات الخاطئة. التحفظ الثاني الذي تتعرض له قاعدة الفيتو أن تطبيقها يتم في كثير من الأحيان خارج الإطارات الدستورية مثل مجلس النواب قد تكون هي مجال استخدام الفيتو، ففي حالات عديدة وعندما تمس المشاريع والسياسات الحكومية المصالح او المشاعر الفئوية، وعندما يشتد الجدل حول هذه المشاريع وينتقل الى الشارع، فإنّها قد تصطدم بمعارضة قوية وتهدد بإثارة اضطرابات في البلاد.

إنّ فعالية هذا الأسلوب تحفز الجماعات الدينية بصورة خاصة الى الإهتمام بتنمية طاقاتها التعبوية، وتقوية التضامن الطائفي حتى تكون أكثر قدرة على استخدام الفيتو الذي يحمي مصالحها، أي أنّها تكون مهيأة للنزول الى الشارع اذا لم تصل عبر استخدام المؤسسات الدستورية الى تحقيق المطالب التي تتوخاها. وفي الوقت الذي قد يشكّل فيه هذا النوع من ممارسة الفيتو تحدياً للحياة الديمقراطية، فإنّ من الردود المناسبة عليه هي تنمية المؤسسات الدستورية وتطوير الممارسات الديمقراطية على كل صعيد بحيث تغني الجميع عن الإحتكام الى الضغط الشعبي المباشر تحقيقاً للمطالب المرتجاة.[1]

---

[1] مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، الملف السادس عشر، كانون الثاني 2007، ص 41.

المبحث الثاني: علامات سقوط النظام والبديل

كان يمكن لهذا المبحث أن يحمل عناوين أخرى، وأن يتضمن محتوى آخر، لكن وأثناء إعدادي هذه الرسالة، وخلال السنة الجارية، حصلت أحداث مفصلية وكبيرة وخطيرة دفعتني الى التوقف عندها، لما لها باعتقادي من صلة مع موضوع هذا البحث. لا شك أنّ عام 2020 كان حافلاً وعاصفاً بالأحداث المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولكن من أبرز هذه الأحداث التي يجب التأمل بها كانت ثورة 17 تشرين الأول من عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت في آب 2020.

الفقرة الأولى: ثورة 17 تشرين

لم يكن ما حصل في تشرين الأول من أواخر العام 2019، حدثاً عابراً او تفصيلاً صغيراً في الحياة السياسية اللبنانية، بل كان حدثاً مفصلياً ومهماً جداً. فبعد عدة أيام من حرائق اجتاحت مناطق عدة من لبنان وخاصة الجبلية، وبعد إهمال واضح من الدولة في التحرك بسرعة لإطفائها وفي صيانة المروحيات الممنوحة لها كهبة، سادت حالة من الغضب العارم لدى الشعب اللبناني من المشاهد المؤلمة التي شاهدوها عبر القنوات التلفزيونية.

بعدها بأيام قليلة، تسرّب عبر الإعلام عزم الحكومة اللبنانية فرض رسوم على مكالمات تطبيق واتسأب، وكان هذا الخبر بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، إذ انفجرت احتجاجات واسعة على إثرها في مساء 17 تشرين الأول، وكانت أعداد المحتجين تزداد تدريجياً في كل ساعة من تلك الليلة، وتتسع من منطقة لأخرى. لوهلة ظننت أنّ هذا التحرك عابر وسينتهي مع بزوغ فجر اليوم التالي، إلا أنّ المفاجئة حصلت وكانت الأعداد تزداد يوماً بعد يوم من الخميس وحتى نهاية ذلك الأسبوع. كانت الأعداد ضخمة وكبيرة جداً ولم يسبق لها مثيل خلال كل العقد المنصرم الذي تضمن العديد من تحركات المجتمع المدني التي طالبت بحقوق متنوعة ومختلفة، كما أنّ الجاليات اللبنانية المنتشرة شاركت في مظاهرات أمام السفارات اللبنانية في العديد من الدول.

كذلك، يوم الأحد، اعتقدت أنّ مع بداية الأسبوع سيعود المواطنون لممارسة حياتهم الطبيعية وتتوقف الإحتجاجات، لكن المفاجئة حصلت مرة أخرى، إذ عمد المواطنون يوم الإثنين الى إعلان الإضراب العام وإغلاق الطرق في كثير من المناطق اللبنانية واستعمال الإطارات المشتعلة. استمرت الإحتجاجات على هذه الحال، بزخم قوي وتحركات عمّت معظم المناطق اللبنانية ومن مختلف الإنتماءات السياسية والدينية، حتى استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري، بعدها بدأ الزخم يخف تدريجياً، رغم استمرار التحركات الشاملة لشهرين تقريباً.

ينبغي التوقف والإشارة الى العديد من مميزات هذه الإنتفاضة، والتي كانت نوعية الى حدٍ كبير:

- أولاً: من ناحية عدد المحتجين، وصل في ذروته الى مئات الآلاف، وبعض مواقع الإحصاء أشارت الى مليون شخص إذا ما احتسبنا المواطنين في كافة المناطق وليس فقط في بيروت، وهذا العدد لم يتحقق من قبل بأي تحرك للمجتمع المدني الذي بدأ عام 2011، وبعدها في عام 2015 على إثر أزمة النفايات.
- ثانياً: لأول مرة نشهد استمرارية للتحركات الإحتجاجية تستمر على مدى عدة أسابيع، ويبقى الزخم قوياً الى حدٍ كبير، وهو أمر غير معتاد مقارنة مع التحركات السابقة التي كانت تقتصر على عطل نهايات الأسبوع او بعض المناسبات الإجتماعية والمطلبية.
- ثالثاً: لأول مرة كان التحرّك شاملاً لمعظم المناطق اللبنانية، وليس محصوراً في بيروت وساحة الشهداء فقط.
- رابعاً: كان لافتاً رفع جميع المحتجين للعلم اللبناني وحده دون أي أعلام حزبية او ثانوية أخرى.

بسبب هذه الأحداث الإستثنائية، وبسبب إغلاق الطرقات والمصارف لأيام طويلة، بدأت الليرة تهتز وتتراجع تدريجياً أمام الدولار الأميركي، وبدأ الإستقرار الإقتصادي الذي كان سائداً ينزلق شيئاً فشيئاً نحو المجهول، فازدادت الشركات والمؤسسات التي أغلقت ابوابها وصرفت موظفيها وعمالها، وكذلك زاد معدل البطالة بشكل لافت، وبعدها انتشر فيروس كورونا في شباط 2020 وفاقم الوضع سوءاً.

لا يمكن معرفة ما إذا كان هذا التدهور طبيعياً وحتمياً بالنظر الى الاحداث التي سبقته، او ان أحد القوى السياسية أراد معاقبة الشعب اللبناني لأنّه ثار وتمرّد، فأراد أن يلقنه درساً من خلال جعله يعاني اقتصادياً ومالياً. كذلك لا يمكن معرفة إذا كان أغلب المحتجين تحركوا عفوياً للمطالبة بحقوقهم، أمّا انه هناك جهات حزبية أرادت استغلال هذه الإنتفاضة وزج مناصريها للمشاركة في المظاهرات وزيادة الأعداد وقطع الطرقات. إذ منطقياً ومن البديهي أن يشك الأمر في التحوّل المفاجئ بعقلية اللبنانيين، التي تحوّلت بين ليلة وضحاها من طائفية عصبية وحزبية الى عقلية مواطنية ومتمردة ومتحررة من كل قيد، هذا أمر لم يكن بالوارد ولا بالحسبان بالنسبة لأي مراقب او متابع للشأن اللبناني. بالطبع لا أقول أنّه ليس هناك أحرار ولا طائفيين ضمن الشعب اللبناني، لكنّهم كان قلّة قليلة، وكنا نراهم دوماً في التحركات المطلبية ونرى أعدادهم الحقيقية. لذلك انا لا أريد التقليل من أهمية هذه الثورة، إلا أن تساؤلات تطرح عن أسباب هذا التحول الكبير واذا ما كانت تقف خلفه جهات داخلية او خارجية، خاصة أن خصوم العهد كانوا كثر، وكان لديهم مصلحة كبيرة بإفشاله وخلق التوترات والهزات، كونهم ينظرون إليه كدخيل على الطبقة التي حكمت بشكل أساسي بعد اتفاق الطائف.

تجدر الإشارة الى ان الاهتزاز الاقتصادي كان بدأ قبل اندلاع الثورة ببضعة أشهر، ولم يحصل فجأة، ولكن ربّما إغلاق الطرقات والمصارف ساهم في تسريع وتيرة الإنهيار، وربّما أطراف وقوى سياسية شاركت واستغلت الأمر، لا أحد بإمكانه الجزم. المهم أنّ الثورة خفتت شيئاً فشيئاً، بعد مرور شهرين تقريباً، وبدأ الناس يهتمون ويقلقون أكثر على وضعهم المعيشي والإقتصادي، خاصة أن المصارف لم تعد تسمح لهم بسحب الأموال التي يريدونها، بل طبقاً للسقوف التي كانت تختلف بين الحين والآخر. بعدها انتشر فيروس كورونا في شباط 2020 وأصاب الثورة بشلل تام حيث فرض الحجر الصحي نفسه وتم إغلاق البلد عدة مرات لوقف انتشار الفيروس.

لا شك أنّ هذه الإنتفاضة، سواء كانت عفوية بالكامل أم تشوهت فيما بعد عبر ركوب أطراف موجتها، تبقى مؤشر وعلامة خطيرة على أنّ الأحزاب والنظام الذين يحددان آلية الحكم، قد فشلا فشلاً ذريعاً في إدارة شؤون الدولة والحفاظ على حد أدنى من مقومات الحياة الكريمة لمواطنيها.

الفقرة الثانية: إنفجار مرفأ بيروت

بعد ما عاش اللبنانيون أسوأ شهور حياتهم منذ بداية عام 2020، بسبب الإنهيار الاقتصادي وانهيار العملة امام الدولار وغلاء الأسعار، بالإضافة الي فقدان جزء من رواتبهم او وظائفهم بالكامل، عدا عن عدم تكمنهم من سحب أموالهم بحرية من المصارف وصعوبة إرسال الأموال الى ابنائهم في الخارج، ولا ننسى وباء كورونا أيضاً الذي فاقم الأمور سوءاً وضاعف في الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بعد كل هذه المِحن والمصائب التي نزلت على رؤوس اللبنانيين، إذ بانفجار هائل يدوّي في مرفأ بيروت عصر الرابع من آب الفائت!

رغم أنني أسكن في البقاع التي تبعد حوالي الـ40 كلم عن العاصمة، إلا اننا سمعنا صوت الإنفجار ورأينا ووصلت إلينا السحب الأرجوانية الناجمة عنه. كان انفجاراً عظيماً وقوياً جداً، والمشاهد التي انتشرت بعد دقائق كانت صادمة، للوهلة الأولى اعتقدت بأنّ هذا الفيديو مفبرك أو مُضاف إليه مؤثرات، لأنّني رأيت شيء يشبه الإنفجار النووي او الذري، خاصة لجهة الفطر السحابي الذي أحاط به.

في البداية قيل أنّه نجم عن حريق في مخزن للمفرقعات النارية، وبعدها قيل أنّه انفجار في مخزن أسلحة لحزب الله، وأنّه ناجم عن عدوان خارجي، ومن ثمّ استقرت الرواية الرسمية عند تلحيم أدى الى حريق في عنبر يحتوي على أمونيوم نيترات مُخزن منذ عام 2013، حيث تعطّلت الباخرة التي تحمله الى موزامبيق وأفرغت حولتها في بيروت.

بغض النظر عن السبب والرواية الصحيحة، ما يهم هنا هو أنّ انفجاراً شبه نووي حصل في بيروت وأدى الى استشهاد حوالي الـ200 شخص وجرح أكثر من 7000 وتشريد حوالي 300,000، عدا عن الأضرار المادية والتدمير الحاصل في الأبنية والتكسير في الشبابيك.. سواء كان اعتداء خارجي أو إهمال وتقصير من قبل الدولة، فالنتيجة واحدة، أنّ الفشل قد حلّ بكل أركان هذه الدولة العريقة، وتصدف أنّها تتم الـ100 هذه السنة!

أعلنت الحكومة حالة الطوارئ، وشكّلت لجنة تحقيق وتوعدت بإصدار نتائج خلال خمسة أيام، وحتى تاريخ كتابة هذه الرسالة لم يصدر أي نتائج ولم يحاسب أحد، استقالت الحكومة على وقع هذا الإنفجار المهوول وتحت ضغط بعض الوزراء وتلويحهم بالإستقالة، وبعدها هدد مجلس النواب بعقد جلسة مسائلة للحكومة كانت غالباً ستؤدي الى سحب الثقة منها وإسقاطها مرغمة، فاستبقت هذا الحدث وأعلن رئيسها الإستقالة.

كان لافتاً أنّه في اليوم التالي على وقوع هذا الإنفجار، قدم الى لبنان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وكان واضحاً عليه أنّه يريد عمل شيء معين، او تغيير نوعي، فكان الشعب اللبناني بأقصى درجات غضبه، ولم يكن قد استوعب بعد ما حصل، ولا الإنفجار الخيالي الذي صُنّف على أنّه ثالث أقوى انفجار في التاريخ عالمياً، فجاء الرئيس الفرنسي مستغلاً هذه الصدمة والغضب، ليُصور في اللاوعي اللبناني على أنّه المنقذ، ولا يُلام الشعب على المأساة التي وصل إليها، فهو أشبه بالغريق الذي ينتظر ان تُرمى له قشة ليتمسك بها، وبالفعل كان هناك ترحيباً وتفاعلا ايجابياً مع هذه الزيارة، حيث مشي الرئيس الفرنسي في شوارع احدى المناطق المتضررة وكان الأهالي بانتظاره يسلمون عليه ويهتفون شعارات الثورة والشعارات المنددة بالسلطة السياسية ويطالبونه بالتدخل لإنقاذهم، لا بل حتى بعدم تقديم مساعدات لأي جهة حكومية، وهو الأمر الذي أبدى ماكرون تفهمه له و وعد بعدم منح الدولة أي مساعدات مباشرة.

حمل الرئيس الفرنسي لهجة واضحة وعالية النبرة، وربما قاسية في بعض الإجتماعات، وألمح في أكثر من مناسبة الى ضرورة قيام لبنان بالإصلاحات اللازمة لكي يحصل على مساعدات من المجتمع الدولي، كما أكّد على ضرورة التفكير جدياً بعقد سياسي جديد بين الأطراف والقوى اللبنانية، وبأنّه بات لا مفر من تغيير جذري وحقيقي في بنية هذا النظام. عاد الرئيس الفرنسي في الأول من أيلول بمناسبة الإحتفالية بمئوية لبنان، وشدّد على الأفكار والنقاط التي أتي بها في أول زيارة، وضغط باتجاه تشكيل حكومة جديدة سريعاً تكون مؤلفة من اختصاصيين فقط بدون أي دور او تدخل للأحزاب، وهو الأمر الذي ما زال حتى تاريخ كتابة هذه الرسالة محل أخذ ورد ومناكفات بين القوى اللبنانية ولم يتحقق.

غريب ما يحصل في هذه الدولة، وكأنّ هناك قرار مُتخذ بالإجماع وعقد سري على منع حصول أي شيء إيجابي في لبنان، ممنوع أن يحصل أمر صحيح او خطوة إصلاحية او خطوة تغييرية، او قرار لصالح عامة الشعب، كل هذا ممنوع، وبات واضحاً أنّه في لبنان ليس هناك فقط فاسدين كما في أغلب دول العالم، بل هناك مجرمين وقتلى وشياطين، لا يرحمون ولا يريدون للرحمة أن تنزل، ويمنعون وصول أي شخص يمكن أن يرحم الشعب اللبناني ولو لبعضة أشهر! إنّها جريمة موصوفة وتُرتكب عن سابق إصرار وتصميم.

لا أريد الخوض في المزيد من السرد الحاصل الآن في لبنان، لكن أردت إعطاء بعض الأمثلة عن حجم العبث والتخبط والشلل الذي أصاب النظام في لبنان بسبب التوافقية، والتي فعلياً أدّت الى اللاحكم، او انعدام الحكم، وليس الى التشاركية في الحكم. إنّ هكذا انفجار بهذا الحجم وبهذه الأضرار يعبّر تماماً عن الفوضى واللامسؤولية واللاحكم التي وصل إليها لبنان، ولنقل حتى الآن انه إهمال إجرامي بحق الشعب اللبناني، إذا ما أردنا غض الطرف عن معرفة مسؤولين وقيادات سياسية بهذا الأمر وعدم اتخاذهم اي اجراءات، وذلك حتى انتهاء التحقيقات والتثبت من المعطيات.

الفقرة الثالثة: ما البديل؟

لا شكّ أنّ ثورة 17 تشرين يجب أن تؤسس لتغيير مستقبلي ما، ويجب أن تكون اللبنة الأساس في أي مشروع إصلاحي وتغييري لهذا البلد، ولكن للأسف لاحظت بعض الأمور والسلوكيات الخاطئة التي يقع بها المنتفضون وتؤدي الى الدوران في حلقة مفرغة.

إنّ التظاهر والإحتجاج هو أمر صحي ومطلوب بقوة بل وكان متوقعاً منذ سنوات طويلة، لكنّ الإستمرار به وحده والإكتفاء بالتظاهر لن يؤدّي الى تغيير جذري او إيجاد حل متسدام. رأينا أنّ أقصى ما يمكن للتظاهر تحقيقه هو إسقاط الحكومات، وبعدها يُصار الى مشاورات نيابية تتولاها نفس الأحزاب المتواجدة في المجلس النيابي والتي كانت مسؤولة عن تشكيل الحكومات السابقة، ويتم تشكيل حكومة جديدة منقحة عن سابقاتها

بوجوه جديدة ولكن بنفس النهج. إنّ إسقاط الحكومة قطعاً ليس حلاً، طالما أنّ النظام اللبناني هو برلماني وبالتالي فإنّ البرلمان هو الذي ينتج كافة السلطات الأخرى، لذلك فإسقاط الحكومات لا يُعوّل عليه مطلقاً.

إذا ما جئنا الى رئاسة الجمهورية، وافترضنا استقالة الرئيس، هل يمكن توقع حصول تغيير نوعي؟ كذلك هذا الأمر لا يمكن ان يؤدي الى التغيير المنشود، ببساطة لأنّ مجلس النواب، الذي يضم نفس القوى السالفة الذكر، سوف يقوم بانتخاب رئيس جديد وفق تسوية سياسية جديدة ومحاصصة حزبية، هذا طبعاً اذا افترضنا أنّه سينتخب رئيس ولن ينسى المنصب شاغراً لسنوات بانتظار إتيان الأوامر الخارجية. المهم أنّ استقالة رئيس الجمهورية كذلك لا يُعوّل عليها.

يتبقى مجلس النوب، أسمع مؤخراً الكثير من الأصوات المنادية بحل مجلس النواب او الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة، أي الفكرة التي تقول بضرورة إسقاط مجلس النواب الحالي لإحداث التغيير الحقيقي والمنشود. للأسف برأيي الشخصي فإنّ كذلك سقوط مجلس النواب، بأي طريقة من الطرق، هو كذلك ليس حلاً، فكيف يمكن نسيان أنّ القوى الموجودة في البرلمان هي نفسها التي ربحت الإنتخابات منذ عامين؟ كيف يمكن الوثوق أنّ غالبية الشعب اللبناني سوف تغيّر خياراتها هذه المرة ولن تتأثر بالأموال والهبات والمساعدات؟ ثمّ هناك حوالي نصف الشعب اللبناني قاطع الإنتخابات الأخيرة، كيف يمكن التأكد أنّ هؤلاء سيشاركون هذه المرة؟ نأتي الآن الى السؤال الأهم والأعمق، إذا كل ما تساءلت عنه أعلاه حصل وبالشكل الأمثل والأصح، أي أنّ قسم كبير اختار تغيير خياره الإنتخابي وأنّ قسم كبير من المقاطعين قرر المشاركة هذه المرة، فمن سينتخب هؤلاء؟ من هو البديل؟ وهل يوجد بديل أصلاً؟

حينما يتمّ الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة، او حتى في الإنتخابات القادمة، سوف نرى مجدداً أنّ الأحزاب نفسها بدأت بإعلان مرشحيها وبتشكيل تحالفات وقوائم، دون بروز أي بديل آخر باستثناء بضعة أشخاص مستقلين غير مُنظمين بأي حركة سياسية، ومن الصعب جداً أن يقوموا بخرق واضح يُعوّل عليه في إحداث تغيير داخل المجلس. بالتالي ما أتحدث عنه هنا هو سلطة تعيد إنتاج نفسها مهما عصفت بها الأزمات

والإستقالات والتغييرات، ومهما ذهبوا بخياراتهم لتغيير جذري، سوف نرى نفس السلطة ولكن بوجوه جديدة، إنّها دائرة مغلقة ومعضلة حقيقية.

فهل التغيير مستحيل في لبنان؟ هل هو ضرب من الخيال؟

بالتأكيد ليس مستحيلاً، لكن للأسف لا يوجد حل سحري أو كبسة آنية للتغيير. سيتطلب التغيير في لبنان وقتاً طويلاً وإعادة هيكلة على الصعيد البنيوي، وهو يحتاج الى تخطيط ورؤيا وتضافر جميع الجهود والقوى التغييرية في البلد، فالحلول الترقيعية كالتظاهرات والإنتخابات المبكرة واستقالة حكومة من هنا او مسؤول من هناك لن تجدي نفعاً وليست حلاً جذرياً. صحيح أنّها عامل ضاغط ومؤثر آني، لكن يجب أن تُستكمل وتُترجم الى ما هو أعمق وأوسع.

ما أعنيه هنا، أن تقوم كل مجموعة من المجموعات المشاركة في ثورة 17 تشرين وتحركات المجتمع المدني قبلها بتنظيم نفسها والتعرّف على النقاط المشتركة والمختلفة بينها، فليس هناك ثورة واحدة ولا مطالب واحدة لجميع المحتجين، وهذا شيء طبيعي وصحي وحاصل في كل الثورات، بالتالي على كل مجموعة تحمل المطالب نفسها أن تشكّل حركة سياسية او حزب، أي ان تُنظم وتُؤطّر نفسها ضمن كيان واضح المعالم، مع برنامج واضح ومطالب محددة. فلا يمكن مواجهة سلطة منظمة من خلال معارضة مشتتة وشعبية وفوضوية، لا بدّ من التحضير لمواجهة في الإنتخابات، أي إيجاد بديل ليتمكن المواطنون من انتخابه في الإنتخابات القادمة، خاصة بعدما جرّب المحتجون كافة الوسائل من تظاهرات واقتحام وزارات ومحاولات لاقتحام باحة المجلس النيابي والسراي الحكومي، والتظاهر على طريق القصر الجمهوري، كلها وسائل لم تجدي نفعاً في ظلّ سلطة قوية ومتجذرة وتملك قواعد شعبية.

إن نوعية النظام اللبناني التوافقي وطريقة تركيبه وآليه حكمه لا تتيح لثورات او احتجاجات او انتفاضات أن تغيّر او أن تحدث خرقاً، لذلك لا بد من عبور الطريق الوعرة الطويلة أي التغيير الديمقراطي البنيوي والهيكلي والطويل الأمد، إنّه مشروع ضخم لكن لا بُد منه.

الخاتمة

إنّ لبنان يمرّ حالياً بأخطر مرحلة من تاريخه، وهو يشهد منذ حوالي السنة أحداثاً مفصلية وخطيرة بدأت بثورة 17 تشرين الأوّل، مروراً بالأزمة الإقتصادية الحادة والخانقة، ولن تنتهي عند انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب.

اليوم وبعد مرور مئة عام على تأسيس دولة لبنان الكبير، هناك حاجة ماسة بل وطارئة لإعادة النظر في النظام السياسي اللبناني القائم، فهو بات مهدّداً بوجوده ككيان و كدولة تقوم بالوظائف الدنيا تجاه شعبها. لم يعد هناك ترف الوقت والإنتظار، فالإنهيار الإقتصادي وانهيار العملة بات يستنزف الجميع، فهناك مواطنون خسروا وظائفهم، وآخرون خسروا جزءاً من راتبهم، وآخرون لا يستطيعون سحب أموالهم من المصارف، ولا إرسالها الى أولادهم في الخارج. سلع ومواد أولية تُفقد، تهديد بإضرابات وإغلاقات واحتكارات، دولة عاجزة عن الإستمرار بالإستيراد من الخارج ودفع ديونها المستحقة، شبح الإفلاس بات ضاغطاً، آلاف يهاجرون بحثاً عن حياة أفضل تؤمن الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، كل هذا يحصل ولم يعتبر أحد أو يغيّر من منهجه في الحكم وآلية إدارة الشأن العام.

كان الفرقاء في السنوات الماضية، يتناقشون في كيفية تعديل أو إصلاح أو تبديل هذا النظام، وكلٌ لديه وجهة نظره وشروطه، فأصاب الشلل كل مفاصل الدولة حتى وصلنا الى ما وصلنا إليه. اليوم لم يعد هناك مجال للمفاوضات او للتسويات، ليس هناك بحث في خيارات عدّة، فإمّا أن يتم تأسيس نظام سياسي جديد ينص على آلية حكم جديدة، سواء عبر مؤتمر تأسيسي أو عقد سياسي جديد أو أياً كانت تسميته، لا يهم أبداً، إمّا أن يحصل هذا وإما أن يتجه لبنان الى الزوال أو الفوضى أو الحرب.

على أي نظام جديد يتم البحث به، أن يضع المواطنة أولوية الأولويات، لأنّها مدخل رئيسي الى تحويل الدولة من توافقية طائفية الى مدنية علمانية، عبر وضع الإنتماء الوطني أولاً وقبل أي انتماء آخر ثانوي وفرعي، وعبر تحقيق المساواة بين الجميع المواطنين أمام القانون، وعبر سيادة القانون فوق الجميع. فالتعدد

الديني لا يقود بالضرورة الى تعدد في المواطنة أو في الإنتماء والهوية، خاصة وأنّ اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم متقاربون ومنحدرون من عائلات واحدة فضلاً عن عيشهم في بيئة واحدة عبر مئات السنين. كذلك فالمواطنة هي أساس للتحرر من المحاصصة والزبائنية والتوزيع الطائفي الحاصل تقريباً في كل مجالات الشأن العام. لا بد من ولوج مفهوم المواطنة فكراً وقانوناً وسياسةً واجتماعاً وثقافة. المواطنة تنزع من النفس البشرية مخاوف الغبن والغلبة والقهر، والمواطنة الحقة تعالج هواجس الأقليات من خلال وضع حقوق المواطنين في ناموس واحد منسجم مع جوهر الدين، ومع التقدم الحضاري الإنساني. في ظل المواطنة لا أقليات ولا جماعات متناحرة، ولا تهديد بالإنفصال المجتمعي أو الجيوسياسي[1].

كذلك لا بدّ وأن يضع هذا النظام الجديد، أولوية إعادة النظر بالصيغة التوافقية، التي لا تسمح بوجود حاكم فعلي ومعارضة تراقب وتنتقد وتصحح، لا يمكن بعد اليوم التستّر خلف التوافقية بحجة حماية حقوق الطوائف ومنع الغبن وعدم الإقصاء ومشاركة الجميع وتجنب الفتنة ومنع الحرب والى ما هنالك من المصطلحات القديمة، خاصة بعد ما وصل إليه لبنان من مخاطر وجودية، فلم يعد هناك أي خطر يمكن أن تحميه التوافقية اذا ما انهار البلد وعمّت الفوضى.

إنّ التربية على المواطنة كذلك هي عمود أساس في أي تغيير مستقبلي يمكن أن ينتج عن جيل الألفية، أي الذي لم يعش الحرب ولم يتلوّث بعصبياتها وأحقادها. وذلك يبدأ من المدرسة والثانوية والجامعة، حيث هناك ضرورة لتعديل المناهج وكتاب التاريخ، يُمكّن الجميع من التعرّف على بعضهم، بكافة اختلافاتهم، ولا يخفي أي أحقاد دفينة أو صفات تمييزية بين الطوائف.

لقد أوضحت هذه الرسالة مدى حاجة لبنان الى مفهوم المواطنة، وتعزيزها وتأسيسها، والى حجم الإنعطاب الكارثي الحاصل في آلية الحكم من خلال أداء الأحزاب اللبنانية وانفصام مبادئها وبرامجها عن الواقع، وكذلك الى فشل النظام التوافقي في تسيير شؤون المواطنين اليومية وتعزيز الإقتصاد وحماية الإستقرار

---

[1] عدنان السيّد حسين، **لبنان والدولة المرجوّة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014، ص 26-53.

الأمني والإجتماعي. كما وطرحت حلولاً عملية لتعزيز المواطنة، بالإضافة الى خطوات واقعية موجهة الى جميع القوى التغييرية والمنتفضة على الواقع الحالي، لكي تأخذها في عين الإعتبار وتتجنب الإستمرار بالدوران العبثي حول حلول قصيرة الأجل وغير منتجة. على أمل أن يكون هذا المخاض العسير، طريقاً الى لبنان جديد يحلم به جلّ أبنائه، ويحفظ حقوق وكرامة مواطنيه، ويساوي بين جميع أبنائه.

لائحة المراجع

- باللغة العربية:

أ – الكتب:

1. أبو حمدان، (هالة)، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، مكتبة الجامعة، زحلة، 2012.
2. الدجاني، (أحمد صدقي)، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1999.
3. حبيب، (كميل)، **لبنان الهدنة بين حربين**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2014.
4. الكواري، (علي خليفة)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
5. مسرّه، (أنطوان نصري)، **الثقافة المواطنية في المجتمع التعددي**، المكتبة الشرقية، بيروت، 2019.
6. سليمان، (عصام)، **مدخل إلى علم السياسة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2001.
7. السيّد حسين، (عدنان)، **لبنان والدولة المرجوّة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2014.
8. السيّد حسين، (عدنان)، **المواطنة أسسها وأبعادها**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 2013.
9. عون، (مشير باسيل)، **أهؤلاء هم اللبنانيون**، دار سائر المشرق، بيروت، 2016.

ب– الأبحاث والدراسات:

1. مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، **الديمقراطية التوافقية في إطارها العالمي واللبناني**، الملف السادس عشر، كانون الثاني 2007.
2. حبيب، (كميل)، **دور الأحزاب اللبنانية في عملية الإصلاح الديمقراطي**، المركز الدولي لعلوم الإنسان، جبيل، 2015.

ج- النصوص القانونية:

1. مقدمة الدستور اللبناني، الباب الأوّل: أحكام أساسية، الفقرات أ، ج، د، ز، ح، ط.
2. المادة 7 من الدستور اللبناني، الباب الأول: أحكام أساسية، الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم.
3. المادة 12 من الدستور اللبناني، الباب الأول: أحكام أساسية، الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم.
4. المادة 21 من الدستور اللبناني، الباب الثاني: السلطات، الفصل الأول: أحكام عامة.
5. المادة 22 من الدستور اللبناني، الباب الثاني: السلطات، الفصل الثاني: السلطة المشترعة.
6. المادة 24 من الدستور اللبناني، الباب الثاني: السلطات، الفصل الثاني: السلطة المشترعة.
7. المادة 95 من الدستور اللبناني، الباب السادس: أحكام نهائية مؤقتة.

د- المواقع الإلكترونية:

1. الموسوعة السياسية، **مفهوم المواطنة**: https://bit.ly/3jU5slA (تاريخ الدخول: 6 أيلول 2020).
2. الباحثون السوريون، **مفهوم المواطنة**: https://bit.ly/3lZtFsI (تاريخ الدخول: 6 أيلول 2020).
3. الموسوعة السياسية، **الأحزاب السياسية**: https://bit.ly/2F9KgsN (تاريخ الدخول: 7 أيلول 2020).
4. الصلابي، (علي)، **مفهوم المواطنة وتطوره التاريخي**، مدونات الجزيرة، 2020: https://bit.ly/3waccCF (تاريخ الدخول: 17 تشرين الأول 2020).
5. موقع التيار الوطني الحر، **الميثاق والمبادئ**: https://www.tayyar.org/FPM/CharterAndLogo (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).
6. صفحة حركة أمل على الفيسبوك، **الميثاق والمبادئ**: https://www.facebook.com/amalmovementlebanon (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).
7. موقع القوات اللبنانية، **الشرعة**: https://www.lebanese-forces.com/the-party/ (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

8. موقع جريدة الأنباء، **ماهية الحزب التقدمي الإشتراكي:** https://bit.ly/33tOe7Y (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

9. موقع الكتائب اللبنانية، **المبادئ:** https://bit.ly/35Dj9RW (تاريخ الدخول: 1 أيلول 2020).

- باللغة الإنكليزية:

1. Encyclopedia Britannica, Inc., Ibid., vol. 3.
2. World Book International, *The World Book Encyclopedia* (London: World Book, Inc., [n. d.]), vol. 4.

الفهرس